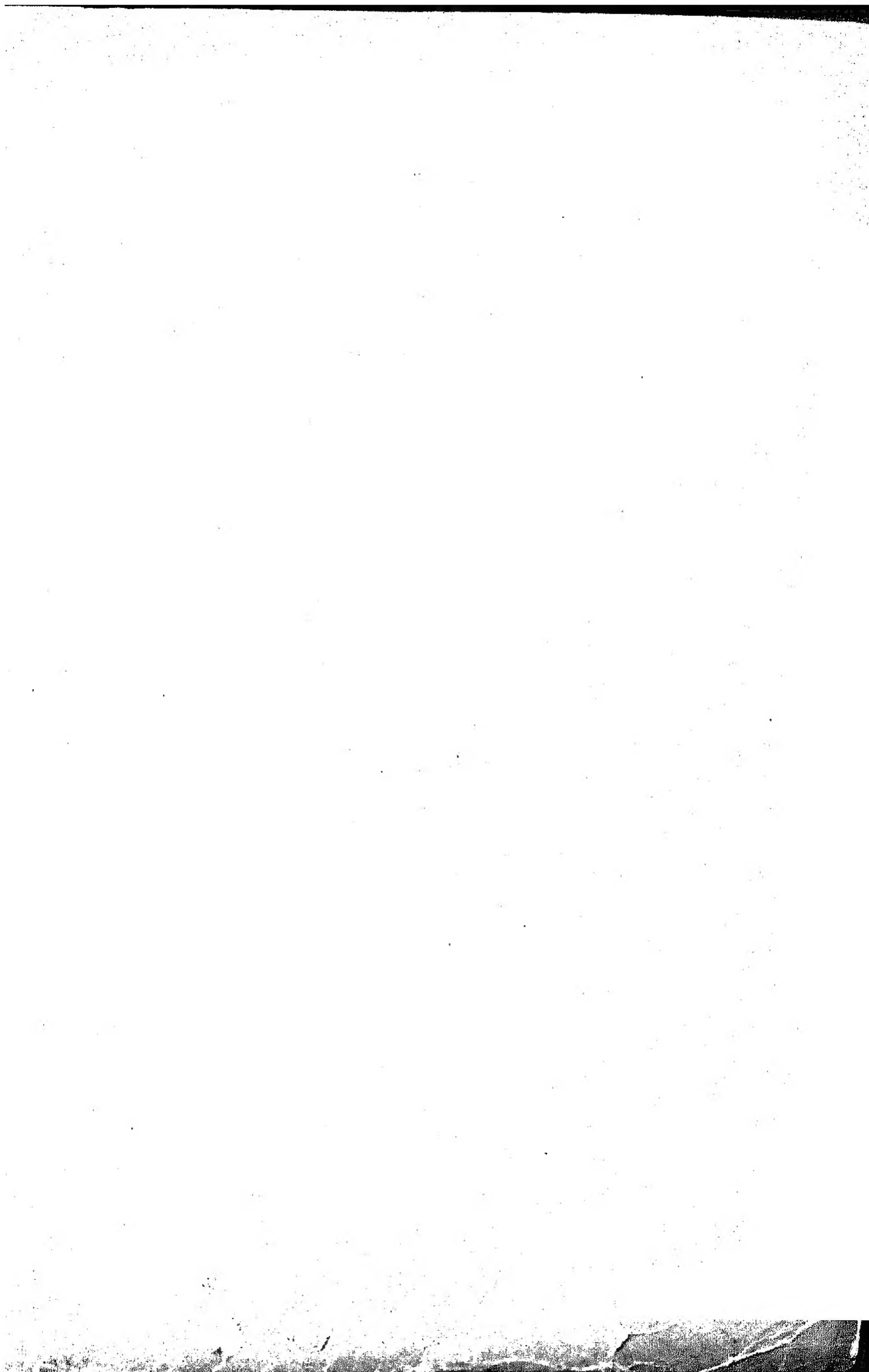


أصاحبه محمد سليمان

أزمة الحكم في مصر

١٩١٩ — ١٩٥٢





13524

أحمد محمد سليمان

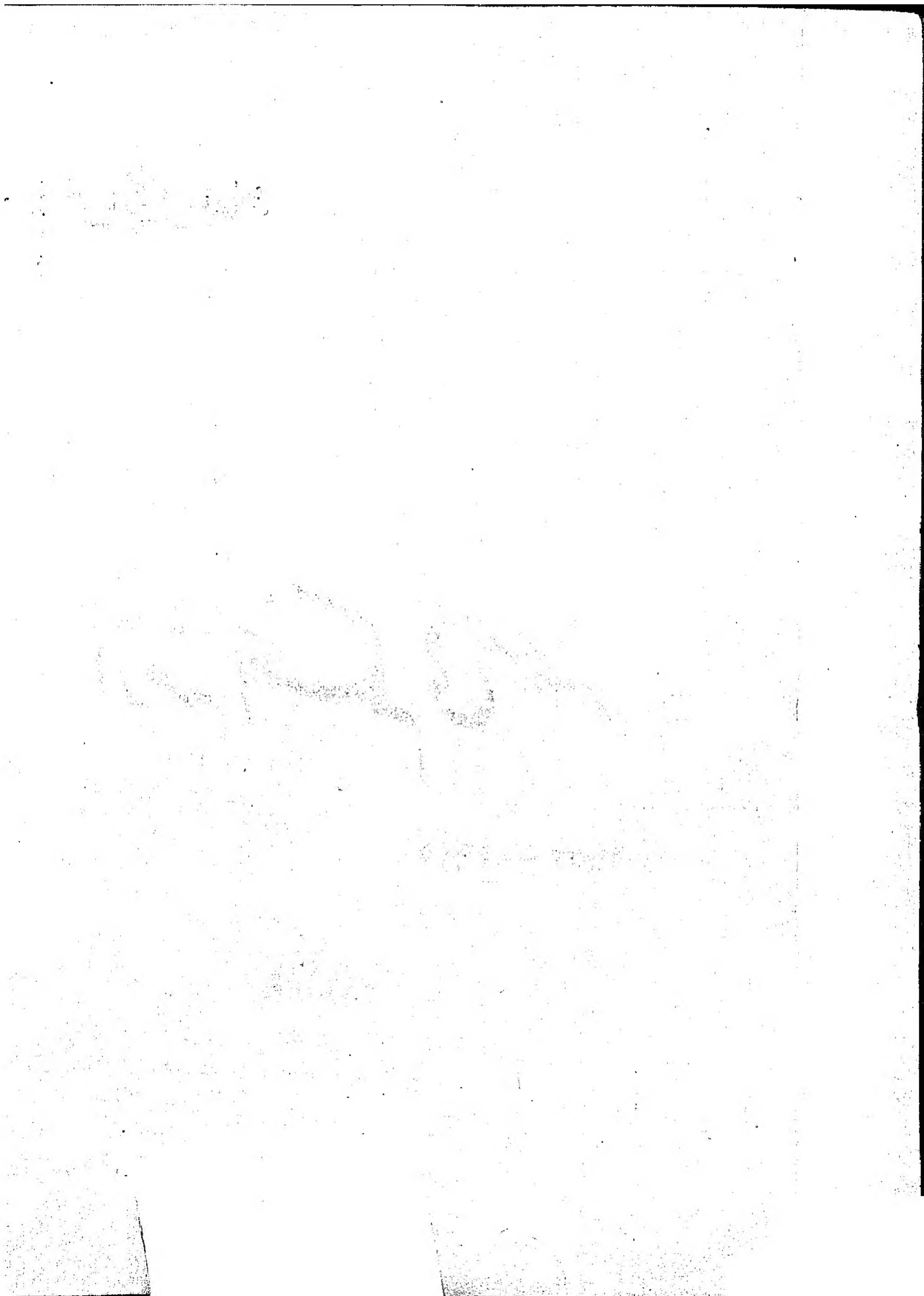
الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية	
رقم التصنيف :	1609
رقم التسجيل :	1609

أزمة الحكم في مصر

١٩١٩ - ١٩٥٢



National Organization of the Alexandria Library (CNAL)
Bibliothèque d'Alexandrie



الإهداء

إلى الذى يحب الفضيلة

وإلى الذى يكره الفضيله

إلى الشجاع الحر

وإلى النذل الجبان

مقدمة

هذا كتاب « أزمة الحكم في مصر » وهو تحليل لشخصية مصر ورجالها وأحداثها والظروف التي مرت بها منذ سنة ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ ولا بد من قراءته لكل من أراد أن يتزود بالثقافة والعلم أو يعرف حقيقة الحركة الوطنية .

ومهما كان من أمر هذا الكتاب . . فقد توخيت فيه الصدق والأمانة ، فالصدق دائما أسلوب الفضيلة في الكتابة والضوء الذي ينير الصفحات . والأمانة هي الصفة التي يتحلى بها المؤلف ليكتب في جرأة وثقة دون خوف أو وجل .

والكريم هو الذي يكتب لله والعلم معتمداً على خلقه حتى يصدق عليه قول الله تعالى « إنك لعلى خلق عظيم » .

عندما أعلنت بريطانيا الحماية على مصر إبان الحرب العالمية الأولى أصبحت هي صاحبة السلطة العليا في البلاد - فلما وضعت الحرب أوزارها وتقدم الشعب بمطالبه في الجلاء ، ورفضت السلطات البريطانية الاستجابة للشعور الوطني ثار الشعب ولم يأبه بالقوة البريطانية في ذلك الحين . واستقبل رصاص الانجليز ها تها ، الاستقلال التام أو الموت الزؤام ، وفعلوا سقط الكثير ولكن روح الشعب لم تسقط . وكانت ثورة ١٩١٩ صورة واضحة لإيمان الشعب وحزمه وعزمه ، فقد اشترك في الثورة أبناء مصر جميعا - الأغنياء والفقراء ، المتعلمون والجهال ، الموظفون والفلاحون ، الرجال والنساء . وكان يحدوهم هدف واحد هو الاستقلال .

ولكن - للأسف سرعان ما تمزقت عناصر هذا التماسك القوى أمام مطامع الزعماء - أو بمعنى آخر أمام بريق الحكم الذي راح يغري القادة فتهافتوا عليه وخلق بينهم طبقة من المستوزرين تتسابق نحو السلطة والسلطان وهم في سبيل هذه الغاية نسوا الواجب الذي أنيط بهم والمسئولية التي ألقاها عليهم الشعب فأصبحوا وأمسوا ولا هدف لهم إلا كرسي الحكم ، فإذا ما جلست عليه جماعة سرعان ما راحت تكيد لها جماعة أخرى حتى تزيحها من مكانها . وهكذا انخرفت الثورة عن أغراضها وأرخت الستار على العمل لتحقيق الاستقلال أو العمل للحفاظ على الدستور ، فقد كان الزعماء والقادة يحققون الأنانية التي ينعدونها - وهم في سبيلهم إلى ذلك داسوا على أشرف الأوضاع - على كرامة الشعب وحرية - فلم تكن المشكلة

إذن الاحتلال أو الصالح العام بقدر ما كانت مشكلة أزمة الحكم في مصر وسنرى من منطق الأحداث صدق هذا القول .

٩ - تصدع الجبهة الوطنية

ففي سنة ١٩٢١ بعد أن هدأت الثورة على أثر التبليغ البريطاني بدعوة مصر الدخول في مفاوضات لحل القضية المصرية - تألفت وزارة عدلي يكن (٢٧ مارس ١٩٢١) وكان هدفها الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لتحقيق الجلاء والاستقلال . وكان سعد زغلول حينئذ في باريس فعاد مسرعا ولما عرض عليه عدلي باشا الاشتراك في الوفد المصري الذي سوف يسافر إلى لندن للمفاوضة اشترط أن تكون له رئاسة ذلك الوفد بحجة أنه زعيم البلاد وأنه الوكيل الشرعي عن الأمة وأن له وحده حق الكلام باسمها . إلا أن عدلي لم يوافق على ذلك فقد كان هو رئيس الحكومة وجريا على الأوضاع المتبعة يجب أن يكون رئيسا للوفد فلم يحدث أبدا في أى مؤتمر سياسى إن كان رئيس الحكومة عضواً فى المؤتمر لا رئيسا له ، ولما عرض هذا الخلاف على الهيئة الوفدية أخذت برأى عدلي . و لكن سعد تمسك برأيه وأصر على أن يكون هو رئيس الوفد ثم أعلن عدم الثقة بالوزارة فانشق الوفد على نفسه واعترض محمد محمود وعلى علوبه وغيرهما على سعد ، فاعتبرهم منشقين وهكذا بدأ الخلاف يأخذ طريقه إلى كتلة الأداة لتتقسم شيئا وأحزابا .

كانت القوى التى تحكم مصر ثلاث - الانجليز بحكم وجودهم الاستعماري والملك أو السلطان أحمد فؤاد كما كان اسمه في ذلك الحين ،

والزعماء الذين كانوا يتناوبون الحكم مع بعضهم كما تتناوب الفرق الرياضية الكرة . أما الشعب وهو صاحب الحق وصاحب النفوذ الشرعى فقد كان ضالاً بين هؤلاء - كان المفروض أن تكون له الكلمة العليا ولكن للأسف لم تكن له أى كلمة ، فقد لجأ الانجليز إلى الارهاب ولجأ السلطان إلى العبث بحقه بينما كان الزعماء يفررون به ، ومن ثم ضل الشعب وضاع .

نعود إلى أحداث التاريخ لنمسك الخيط من أوله لنجد أن شقة الخلاف اتسعت بين عدلى وسعد - فعلى يريد أن يحكم ويفاوض الانجليز وإن الانسان ليتساءل : كيف يجوز لمحام أن يدافع عن رجل دون أن يملك التوكيل الشرعى ؟ ولكن عدلى أغفل حق الشعب وزعم نفسه رئيساً لحكومة لم يوله الشعب حق الوكالة وراح يفاوض الانجليز - وهو بهذا قد أضر كثيراً بقضية البلاد ، لأن الانجليز استضعفوه حينما عرفوا أنه لا يملك الأوراق التى تخوله الكلام باسم الشعب وكان الأولى بعلى وقد أغتصب الحكم حيث لا يملك الأغلبية ألا يحكم أو أن يترك الحكم على الفور كما كان الأولى به ألا يفاوض بتاتا كيلا تعتبر مفاوضاته اعتراف بحق لا حق للانجليز فيه . وإذا كان عدلى مسؤولاً فى اغتصاب الحكم وافساد الأداة السياسية ، فإن سعد هو الآخر لا يقل عنه مسؤولية - بل ربما كانت



الملك أحمد فؤاد

مستوليته أكبر لأنه يتزعم البلاد وخطأ الزعيم يكون أكثر جسامه
في نتيجته ويعود على الشعب بخسارة مؤكدة . وهو في موقفه
المعارض لعدلي أضعف الجانب المصري كله في مفاوضاته وأعطى
فرصة للمستعمر لكي يثبت سلطانه من جراء انقسام الشعب . كان
الأولى بسعد أن يشد من أزر عدلي لأن أى مكسب يعود به المفاوض
المصري إنما يعود على الوطن ، ولكن شهوة السلطان أعمت الزعيمين .

وبعد هذا الانقسام عرفت مصر الحزبية - فقد كان هذا الانقسام
بداية انقسامات عديدة وبداية صراع شديد على السلطة بين الزعماء .
وقامت المظاهرات ضد عدلي في كافة أنحاء البلاد مما اضطر
الحكومة لأن تتدخل بالقوة المسلحة وتطلق النار على المتظاهرين
فقتلت كثيرين وأصابت آخرين بجراح بالغة مما جعل موقف
الحكومة وموقف المفاوضة سيئاً - على أن سعداً زاد النار اشتعالاً
فراح يطوف البلاد ويخطب في الجماهير ويحث الناس على كراهية
الحكومة . ولقد دلت كل الدلائل على أن المفاوضات فاشلة ، ومع ذلك
غادر عدلي مصر فوصل لندن يوم ١١ يونيو ١٩٢١ وبدأ مفاوضاته
مع لورد كيرزن . ومن اللحظة الأولى تعثرت المفاوضات ولكنها
طالت من غير جدوى ، فمما ذكرت استضعف الانجليز عدلي وكان
الأولى بالرجل وأشرف له أن يقطع المفاوضات ويعود ولكنه
كان يعرف أن نهايته في نهاية المفاوضات فأراد أن يطيل فترة
حكمه ما أمكنه وبذلك ظل بلندن حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٢١ حيث
غادرها عائداً إلى مصر ، فما أن وصلها حتى بادر إلى تقديم استقالته
يوم ٨ ديسمبر ١٩٢١ .

السراى

كانت السراى تنظر إلى الأحداث الجارية فى مصر بعين حذرة فقد تولى الملك فؤاد السلطة وهو كبير السن فانتقص حرارة الشباب خصوصا وأنه تبرأ العرش بعد حياة قاسية مريرة ، كما أنه مقتضب للعرش من صاحبه الخديو عباس - ولم يكن جلوسه على العرش نتيجة كفاءة شخصية أو بقوة يمينه أو برغبة شعبية وإنما نتيجة لرغبة الانجليز . فالانجليز هم الذين خلعوا الخديو السابق وهم الذين اختاروا فؤادا سلطانا دون النظر إلى الدور الشرعى فى الوراثة ، ولذلك عاش فؤاد وحكم وهو يعمل بما تمليه السلطة البريطانية - فكان يسقط الوزراء ويعينهم بناء على رغبة الانجليز . ولم يذكر التاريخ أنه اختلف مرة مع الانجليز لأن مطامعهم سارت مع مطامعهم ولكن لأنه كان يملك الحاسة السادسة التى تدله على رغبات الانجليز دون افصاح منهم أو تلييح من جانبهم . ولذلك كانت السراى تكتفى دائما بأن تترك للانجليز الجانب الأكبر من الغنائم التى تنهبها من الشعب وتأخذ النصيب الصغير .

ولما تقدم الانجليز بالتبليغ البريطانى (٣ ديسمبر ١٩٢١) ثارت البلاد وانتز سعد الفرصة فراح يشعل الثورة حتى اضطرت السلطة البريطانية الممثلة فى لورد اللبى الى اعتقال سعد (٢٣ ديسمبر ١٩٢١) ونفيه إلى سيشل .

ولم تتحرك السراى لهذا الاعتقال - فقد كان فيه اهدار تام لكرامة البلد - إذ كيف يمكن لدولة أجنبية أن تعتقل مواطنا مصرياً

دون أن تأبه لحكومة مصر أو ملكها ؟ .. ولعل الملك كان يخشى أن يحتاج فيكون مصيره هو الآخر المنفى وهكذا قبل الملك أن يعيش مطأطئ الرأس .. أما الشعب فلم يلق بالاً بالانجليز أو السراى فقابل العنف بالعنف وراح يواجه رصاص الانجليز بشجاعة عالية متخذاً في الوقت نفسه طريق المقاومة السلبية فأعلن عدم التعاون مع الانجليز وقاطع بضائعهم وسفنهم وشركاتهم وتجارتهم ، بينما استمر الانجليز في التنكيل بالشعب فأمعنوا في الاعتقالات .

كانت البلد في فوضى - فالوفد كان يتخذ من الشباب المتحمس ذريعة ومطية ليدعم نفوذه بين الشعب - وكان يتخذ من الاعتقالات البريطانية لبعض زعمائه دعاية لنفسه كي يؤول إليه الغنم في النهاية .

أعلن الوفد عدم الدخول في مفاوضات واعتبر كل من يفوض الانجليز أو يريد أن يدخل معهم في مفاوضات أنه خائن ، بينما سعد زغلول نفسه سلم من قبل بمبدأ المفاوضات مع عدلى على شرط أن يكون رئيسها ، فهو إذن لم يختلف على المفاوضات ، وإنما اختلف على الرئاسة وهكذا كان الوفد دائماً يبرر الأمر مرة ويحرمه مرة أخرى ، وهكذا كان الوفد أيضاً يشعل النار لأنه كان يعرف أنه كلما اشتدت النار التهاباً كلما اقترب مجيئه للحكم . وفي هذا قال سعد مرة « شدى يا أزمة تنفرجى » أما بقية الزعماء فقد كانوا ينتظرون الفرج ، والفرج في نظرهم أن يتلقفوا الكرة ويشكلوا الوزارة .

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ظل مركز الوزارة شاغراً منذ استقالة عدلى يكن باشا (٨

ديسمبر ١٩٢١) حتى أول مارس ١٩٢٢ . وفي خلال تلك الفترة تخرج الموقف فليس من الطبيعي أن تظل دولة زهاء ثلاثة أشهر دون حكومة ، ومن ثم رأى الانجليز بالاتفاق مع السراى أن يقوموا بحركة تمثيلية لينخدروا أعصاب الشعب - فصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وفيه اعترفت بريطانيا باستقلال مصر مع تحفظات . ولقد اختلف الناس في تصريح ٢٨ فبراير فالبعض رآه خطوة نحو الاستقلال والبعض الآخر رآه تدعياً لسلطان بريطانيا على مصر .

والواقع - أن تصريح ٢٨ فبراير كان فرصة للسراى فيه تمكنت أن تتأرجح بالحكم كما تتأرجح ببندول الساعة - بين الوفد وخصومه - وبه تمكنت أن تقنن رغباتها وتجعل تصرفاتها العدوانية على الشعب وعلى الدستور في ثوب شرعى .

كانت السراى تسير رؤساء الوزارات كيفما شاءت وكانت تحركهم كما تحرك قطع الشطرنج ولكنها كانت تنتقص السند القانونى الذى يبرر لها تصرفاتها ، فلما صدر تصريح ٢٨ فبراير كان فيه الحجة القانونية التى تبرر للسراى كل اعتداء لها على الشعب وعلى حريته أضف إلى ذلك أن السلطان أحمد فؤاد ترقى من وظيفة سلطان إلى وظيفة ملك فأصبح اسمه الملك أحمد فؤاد .

ولذا كان الوفد قد هاجم تصريح ٢٨ فبراير فلأنه كان مغرماً بمهاجمة كل شيء بريطانى حتى يزداد شعبية - ولكنه كان فى أعماقه تواقاً لهذا التصريح - فقد ظل سعد زغلول ومن بعده النحاس باشا وزعماء الوفد يتمشدقون بالدستور الذى تمنح منحه تصريح ٢٨ فبراير ، فقد كان الوفد يعتقد أن تصريح ٢٨ فبراير سيكون السلم

الذى يصعد عليه إلى الحكم ولكنه لم يجزؤ على تأييده خوفا من الشعب ولم يهاجمه خشية أن ترجع بريطانيا أو ترجع السراى عن إصداره فصمت داهيا أن يبارك الله فيه . أما خصوم الوفد وبقية المستوزرين فقد رأوا فيه وسيلة يتمكن بها الملك أن يدعوهم للحكم . وهكذا وجد تصريح ٢٨ فبراير قبولا لدى الطبقات الحاكمة الانجليز - السراى - الوفد - خصوم الوفد . أما الشعب فكان مضللا لأن زعماءه الذين أولاهم ثقته كانوا مشغولين عنه بالنفع الذى سوف يأتيهم حتى لو كان ذلك النفع على حساب الشعب .

الدستور

وفي أول مارس شكلت وزارة ثروت باشا ، وكان همها الأول تنفيذ ما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير فأعلنت الاستقلال واعتبرت يوم ١٥ مارس عيد استقلال البلاد . كما أعلنت السلطان أحمد فؤاد ملكا على البلاد فأصبح لقبه الملك أحمد فؤاد . ثم شكلت لجنة لوضع الدستور والشروع فى إصدار قانون الانتخاب المرافق للدستور .

لم يكن ثروت إلا واحداً من المستوزرين الذين ينتظرون فى الطابور الطويل بغية أن يقع عليه الدور فى الرئاسة . فقد كان وكانت وزارته ينقصها التأييد الشعبى ولم يكن لها ثمة سند من رأى العام ، كما أنها جاءت نتيجة مفاوضات طويلة بين السراى والانجليز كي تنفذ تصريح ٢٨ فبراير .

ومن الغريب أنه بينما أعلنت بريطانيا استقلال مصر - كانت السلطة البريطانية تقبض على سعد زغلول وعلى غيره من المواطنين

لنفهم خارج البلاد أو لاعتقالهم أو محاكمتهم - وهذا إجراء
 لعمري لا يتفق مع اعلان الاستقلال - كما لا يتفق وكرامة رئيس
 الوزراء . إذ كيف يقبل رجل كرسى الوزارة فى دولة مستقلة - بينما
 هناك دولة أخرى أجنبية تهتقل



أحمد لطفى السيد

أحد أعضاء لجنة
 الأشقياء التى وضعت
 الدستور، ترجم لفلاسفة
 اليونان بشر بالديمقراطية
 ولكنه اشترك فيما بعد
 فى حكومة محمد محمود
 التى هطلت الدستور وفى
 الحكومات الأخرى التى
 اعتدت على الدستور .

مواطنيه - أضف إلى ذلك أن رئيس
 الوزراء ثروت باشا نفسه اتخذ سبيله
 للحكم البطش والعنف وكبت الحرية -
 الأمر الذى لا يتفق مع ما تزعمه
 حكومته من أنها جاءت لتوطد أركان
 الحكم الديمقراطي الذى يقوم على
 دستور وبرلمان وكان هذا الاستقلال
 المزعوم غريباً إذ كيف يمكن أن يكون
 بينما جنود الاحتلال ترسخ فى البلاد ؟ !
 ولعل أحسن وصف لهذا الاستقلال
 هو الوصف الذى أطلقه عليه المرحوم
 الأديب وحيد الأيوبي بأن سماه
 « الاحتلال » . وإذا كان الاستقلال
 أو الاحتلال نسخة سياسية فالدستور
 كان هو الآخر أسطورة وخرافة .

ليست العبرة فى الدستور بألفاظه

بقدر ما هى فى تطبيقه فمعظم دساتير العالم سنخية ولكنها أصبحت شريحة
 عندما تقع فى يد جامدة . وكذلك كان شأن دستور ١٩٢٣ تعرض

لكثير من الاهدانات - فقد وقف الوفد منذ اللحظة الأولى ضد الدستور - لأن الوفد كان يكره كل شيء يصدر عن غيره سواء كان نافعا أو ضارا - ولأنه أناني يؤثر أن ينتمى كل شيء له - ولأنه كان يخشى أن يكون الدستور أداة تحول بينه وبين مجيئه للحكم ولذلك حارب به وهو في المهدي . ولكن سعداً الذي قال عن الدستور أنه من وضع لجنة الأشقياء سرعان ما احتضنه واعتبره هو ومن بعده خليفته النحاس باشا قرآنا غير قابل للتعديل أو التبديل لأنه رأى فيه فيما بعد هو والنحاس باشا أنه السلم الذي يصعد عليه الوفد للحكم ، ولكن هذا القرآن الذي كان مقدسا في نظر الوفد لم يخل من اعتداء الوفد عليه ، بل إن الوفد اتخذ منه وسيلة مرغ به جبين الأمة في التراب مرات عديدة .

أما خصوم الوفد فقد وجدوا في الدستور ثغرات نفذوا منها إلى مقاصدهم ليستولوا على حكم رجمي ليسوا أهلا له . كما أن ذلك الدستور المسكين لم يخل من اعتدائهم عليه بل وتعطيله والغائه .

أما السراي فقد أيدت الدستور لأن فيه فجوات تبيح لها الاعتداء على الشعب كما عارضته لأن الجدية التي صيغت بها مواده أربتها ، ولذلك وقفت السراي منه موقف التهيب الجذر على أنها كانت لا تفتأ أن تعتدي عليه كلما سنحت لها الفرصة .

أما الانجليز فقد رأوا في الدستور والانتخاب والبرلمان وسيلة لانحراف ثورة ١٩١٩ وشغل الشعب وتفتيته ، وفعلا بعد أن كان في البلد حزبين هما الحزب الوطني وحزب الوفد تأسس حزب الأحرار الدستوريين (أكتوبر ١٩٢٢) ثم تأسس بعد ذلك على مر السنين

حزب الاتحاد ثم حزب الشعب ثم حزب مصر الفتاة ثم التشكيلات الزرقاء والتشكيلات الخضراء ثم حزب الكتلة الوفدية ثم حزب الاخوان المسلمين . كل ذلك غير المستقلين الذين كان كل واحد منهم بمثابة حزب قائم بذاته ، وبمرور الزمن فقدت الأحزاب القيم والأغراض التي قامت من أجلها ، كما فقدت الميزات الأدبية والخلق السياسي وفقدت قوتها التعبيرية في نياتها عن الشعب وأصبحت الساطرة كلها مركزة بين دار المندوب السامي والسراي . وأصبحت الأحزاب وأصبح رؤساء الوزارات والوزراء بمثابة قطع من الشطرنج تحركها القوتان المتلاعبتان الانجليز والسراي . وعلى هذا الأساس استتقلت وزارة ثروت لأن السلطتين الحاكميتين استنفذتاها ثم طرداها .

وشكل توفيق نسيم باشا الوزارة (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢) وشأنه شأن كل حاكم ضعيف فمسخ بعض بنود الدستور ليحدد من سلطة الشعب ارضاء للملك ثم حذف بعض بنود الدستور الخاصة بالسودان ارضاء للانجليز ولما انتهى من مهمته استقال (٥ فبراير ١٩٢٣) . وهكذا جاء الرجل وذهب دون أى اهتمام من جانبه لقضية الشعب ، فقد كان الرجل تافها لا يؤمن إلا بالانجليز والسراي ، أما إيمانه بالوطن فقد كان كاذبا ولم يمكث في الحكم غير شهرين تقريبا ثم ظل مكانه شاغرا زهاء شهر ونصف حتى خاف الناس ألا يصدر الدستور إلى أن تألفت وزارة يحيى باشا ابراهيم (١٥ مارس ١٩٢٣) .

جاءت هذه الوزارة نتيجة تمسح أعضائها بأعتاب السراي وأعتاب المندوب السامي ، فقد كان المعروف عن يحيى باشا ابراهيم أنه من رجال السراي حتى أصبح فيما بعد رئيسا لحزب الاتحاد وهو

الحرب الذى ألقته السراى ليساندها فى اعتدائها على الشعب بمؤازرة حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى ذلك الوقت : ومن المؤسف عن هذه الوزارة أن يدلى رئيسها بحديث يقول فيه إنه يعتمد على تأييد دار المندوب السامى ، ومن المحزن أن يجيء هذا التصريح بينما السلطة البريطانية تبطش بالمصريين وتحكم على الكثير منهم بالنفى أو بالسجن أو الاعتقال ، ولكن التهافت على الحكم هو الذى جعل يحيى باشا يدلى بهذا التصريح .

وفى ١٩ أبريل صدر الدستور بعد أن عارض فى إصداره الملك فؤاد ولكن الملك اضطر أن ينحى أمام قوة رأى العام ؛ وفى ٣٠ أبريل صدر قانون الانتخاب وفى الوقت نفسه أفرجت السلطة البريطانية عن سعد (٢٧ مارس ١٩٢٣) الذى كان معتقلا فى جبل طارق وعن المصريين الآخرين فليس من الذوق أن يصدر الدستور الذى يكفل الحريات بينما الكثير فى المعتقلات .

أول مجلس نيابى

أجرت وزارة يحيى باشا الانتخابات فى ظل الدستور الجديد ، والحق يقال إنها الانتخابات الوحيدة التى أجريت بنزاهة . فقد رشح يحيى باشا إبراهيم نفسه فى دائرته الانتخابية منيا القمح وسقط فيها وفاز عليه مرشح الوفد . وكان سقوطه مفخرة أكثر منه نجاحا لأنه الدليل على نزاهة الانتخابات وحرية الرأى وعدم التدخل فى التأثير على الناخبين . وفى الثلاثين سنة التى عاشها الدستور والبرلمان خلال حكمى فؤاد وفاروق لم تر مصر انتخابات نزيهة إلا هذه

الانتخابات التي أجراها يحيى باشا ابراهيم وإذا كان للرجل مأخذ على حكمه فإن نزاهة الانتخابات التي أجراها شفيق له في كل شيء . وفاز الوفد بأغلبية المقاعد النيابية إذ حصل على ٩٠ في المائة من الأصوات ضد خصومه من الأحرار الدستوريين وأعضاء الحزب الوطني والمستقلين فلم ينجح من الخصوم إلا من كان يتمتع بعصبية قوية مثل محمد محمود باشا من الأحرار الدستوريين ، أو من كان له تاريخ راسخ في الوطنية مثل عبد الرحمن الرافعي من الحزب الوطني الذي نجح بنصف صوت . وعلى الأثر استقال يحيى باشا ابراهيم (١٧ يناير ١٩٢٤) .

سعد زغلول يتولى الحكم

أسفرت الانتخابات عن نجاح الوفد بأغلبية ساحقة - فكان من الطبيعي - طبقاً للدستور أن يتولى الوفد الحكم فدعا الملك سعداً لتولى رئاسة الوزارة (٢٨ فبراير ١٩٢٤) فقبل .

ولقد اختلف الناس في أمر سعد ، فالبعض كان يرى تولى الوزارة لأنه صاحب الأغلبية البرلمانية ، والدستور ينص على أن يتولى صاحب الأغلبية الوزارة . بينما كان يرى البعض الآخر عدم تولى سعد الوزارة حتى يظل بعيداً عن التيارات الوزارية ، وبمناى عن الشكليات الحكومية وبذلك يظل حراً في دفاعه عن القضية الوطنية ويكون بمثابة رقيب على الوزارة . إذ كيف يسلك طريق الحكم والاحتلال جاثم على البلاد . ففي بعده عن الحكم صـون للحركة الوطنية كيلا يكشف نفسه وورقه أمام الانجليز . ولقد كان

لسعد موافق ضد السراى فكيف يستقيم الأمر إذن وهو فى رياسة الحكومة ؟ ستكون النتيجة واحداً من اثنين إما التوتر الشديد أو الاستسلام الشديد وكلا الأمرين مضر بالوطن ، فالخطة تقضى بأن يظل سعد بعيداً عن الحكم حتى يلجأ إليه الوطنيون عند اشتداد الأزمات ثم ان قبول سعد الحكم فى ظل تصريح ٢٨ فبراير الذى صدر من الانجليز وفى ظل الدستور الذى صدر منحه من الملك فيه معنى تسليم سعد بسلطة الانجليز وسلطة السراى ولا ينفى ذلك أن سعداً قبل الحكم كى يزيل مساوىء تصريح ٢٨ فبراير أو كى يجعل من الدستور قيلاً للملك .

وإذا كان سعد قد قبل الوزارة بحجة أنه رئيس الأغلبية وأن الدستور يخوله حق تولى الرئاسة فهذه حجة واهية ، لأن قوة سعد جاءت من وقوفه ضد السراى ووقوفه ضد الانجليز ، السلطتين الحاكمتين البغيضتين إلى الشعب . فإذا قبل سعد الحكم فإنه يكون قد انتقل من صف الزعامة الشعبية إلى صف الحاكمين المستوزرين الذين ينتظرون العطف من السراى أو من الانجليز ، وبذلك يفقد وكالاته عن الأمة .

لقد أخذ البعض على سعد سنة ١٩٢١ فى عهد وزارة عدلى تمسكه برياسة الوفد المسافر إلى لندن للمفاوضة ، وقالوا أنه كان على سعد ألا يقبل مبدأ المفاوضة أبداً - لأن يتمسك برياسة المفاوضة - وأن يعتبر الانجليز دخلاء محتلين وأعداء ، والعدو يجب عدم نقاشه أو مفاوضته لأنه مختصب . وإذا كانت مصر لا تملك القوة العسكرية لطردهم فلا أقل من إهمالهم وعدم مساومتهم خصوصاً من زعيم يتمتع

بشعبية هائلة - فما بالك اليوم وهو يت رأس الحكومة ويعترف بوجودهم
بما يعطيهم صبغة شرعية وحقا لا حق لهم فيه !

ولقد لعق سعيد السراي عندما قال في خطاب العرش دلا انقسام
بين العرش والامة . كما لعق يد الانجليز عندما قال في نفس
خطاب العرش عن القضية المصرية « إن الحكومة تعمل لتحقيق الآمال
الوطنية » . ومعهما كان فقد



قبل سعيد الحكم ، فانحرف
بالثورة عن الغاية التي قامت
من أجلها سنة ١٩١٩ . وإذا
كان الآخرون قد انحرفوا
عن الثورة فليس في ذلك مبرر
لسعيد لينحرف هو الآخر ،
لأن سعيداً كان زعيماً
أولته الامة ثقها أما الآخرون
فلم تولهم الامة ثقها . ولذلك
بانت مسئولية سعيد كبيرة
وبضياح هذه المسئولية بانت
مهمة الدولة تخريج طبقات من

أحد أبناء الشعب ، أو أحد
الرعا كما كانوا يسمونهم . هيا
كرسي الحكم لسعيد كي يجلس عليه

الرجال يتولون حكم البلد دون أن يشعروا لمصلحة البلد أو منفعته .

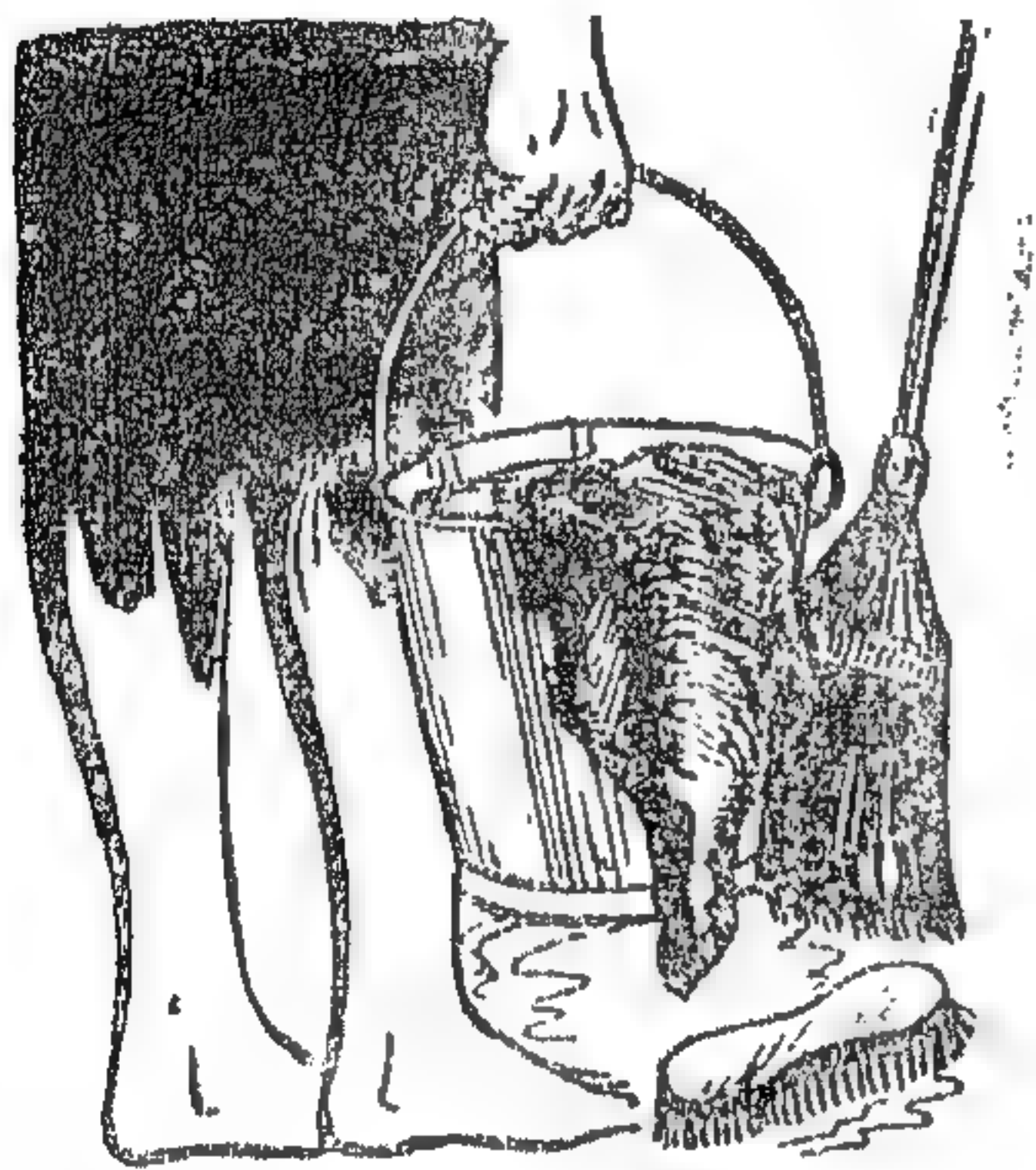
وإذا كانت مبادئ الثورة قد فسدت تماماً بتولي سعيد الحكم
فالحياة النيابية هي الأخرى قد تطرق إليها الفساد ، فسيطرة سعيد
على النواب ووصفه نواب الامة بأنهم « نمر » وقوله « او رشع الوغد

حجراً لنجاح ، كل ذلك تد خلق العقد النفسية وخلق مركب النقص
في نفوس النواب - ففقدوا الجرأة وفقدوا الثقة بأنفسهم وفقدوا قوة
التعبير عن ناخبينهم وباتوا يأمرون بما يأمر به رئيس الحكومة ودليل
فساد الحياة النيابية ما حدث في برلمان سعد ، فقد قرر البرلمان إلغاء قانون
الاجتماعات الذي كانت قد أصدرته وزارة يحيى باشا ابراهيم ولكن
الحكومة طلبت إعادة النظر في قرار الإلغاء بحجة أنها لم تكن حاضرة
(في جلسة أول يوليو) وتولى سعد بنفسه شرح الطلب وتمسك به
فعدل المجلس عن قراره الأول ، كل ذلك وغيره أفسد الحياة النيابية .

ومن سخرية القدر أن قانون الاجتماع هذا الذي صدر في عهد
يحيى باشا ابراهيم والذي ثم يرد سعد أن يلغيه لأنه أراد أن يستخدمه
ضد خصومه - إن هذا القانون قد استخدم ضد سعد - فبعد سقوط
سعد ظل القانون قائماً فجاءت وزارة ١٩٢٥ الرجعية والتي تولى
صدقي باشا فيها شئون وزارة الداخلية واستخدمته ضد الوفاء في
تفريق اجتماعاته وتقييد حريته . وهكذا يظهر لنا جلياً أن كل رئيس
وزارة كان يصدر القوانين لتحمي أغراضه لا لتحمي النفع العام -
ناسياً أن القانون سلاح له حدان وقد يقتل نفسه به قبل أن يقتل
خصمه .

وإذا كانت الحياة البرلانية قد فسدت فإن الروح الوطنية التي
انبثقت من ثورة ١٩١٩ - قد بردت ثم تطرق إليها الفساد - ذلك
أنه لما أثبتت مسألة عدوان الانجليز في السودان وراحت المعارضة
تؤاخذ حكومة سعد على سكوتها قال « هل عندكم تجريدة ؟ » وهي
جملة ما كانت تصدر من رئيس حكومة شعبي ، فلم يسبق ولم يحدث

أن صدرت جملة مثلها من أى رئيس حكومة سواء كان هذا الرئيس من الحكومات الشعبية أو الرجعية أو الأقلية أو حتى تلك التى تتمتع بتأييد السلطة البريطانية لأنها كانت بمثابة بعث اليأس إلى النفوس وقتلا للروح الوطنية ، وتدل على منتهى الضعف والتسليم ، فما بالك وقد صدرت من سعد زغلول نفسه زعيم البلاد ورئيس الحكومة



الشعب الخافى الذى كان يؤمن
بسعد - لقد فضل سعد رئاسة
الحكومة على أن يظل مع الحفاة

وصدرت على مشهد من
النواب وفي قاعة البرلمان .
وإذا كان سعد قد اقن الناس
الدعوة للانجليز حيث هتفوا
« الحماية على يد سعد ولا
الاستقلال على يد عدلى »
فإن ذلك يدل على الأناية التى
لا حسد لها وعلى الاستهتار
الشديد بالبلد وتعليم الشباب
الكفر بالوطنية ، وتمجيد
الاستعمار وترويض الناس
على أن يقبلوا الوضع الذى

يتفق فيه الحاكم والانجليز على تسخير الشعب وتحطيم معنوياته .

كذلك تطرق الفساد إلى الاداة الحكومية حيث استن سعد مئة
الحسوبية وهى السمة التى اتبعها كل رئيس وزراء بعد ذلك فقد قال
سعد مرة « إني أسف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء ، وإلا
كنت عينت منهم فى كل مكان ولكن عندنا جينئذ ادارة زغلولية

بكل معنى الكلمة رسماً ومعناً ودماً ، كما قال أيضاً : « إنى عازم عند تعادل
الكفايات والمقدرة أن أؤثر دائماً قريباً لى » .

ولم يفعل سعد شيئاً عندما سارت السياسة البريطانية على العمل
لفصل جنوب الوادى وتوطيد النفوذ البريطانى فى السودان . ولم
يتحرك إلا عندما تلقى رسالة بالسفر إلى بريطانيا لاجراء محادثات
فخزم أمره ووصل لندن فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٤ وكانت تدل كل الدلائل
على فشلها لأن بريطانيا كانت قد خبرت سعد وهو رئيس حكومة
وعرفت مدى قوته بعد أن كشف عن ورقه بتولية منصب رئاسة
الحكومة . وكان الأولى بسعد ألا يدخل فى مفاوضات أبداً حتى
تظل هيئته موضع خوف وخشية للعدو . ولما فشلت المفاوضات
تخرج الموقف فلم يعد الانجليز راغبين فيه كما لم تعد السراى يهمها
أمره ، فتآلفت السراى والسلطة البريطانية عليه ، وبما ساعد على
ذلك وجود حسن نشأت باشا خصمه اللدود وكيلا للديوان الملكى
أو الملك غير المتزوج صاحب أكبر نفوذ فى مصر فى ذلك الوقت -
صاحب النهى والسلطة والسلطان - حسن نشأت الرجل الذى انحنى
له الجميع والذى ما كان يجرؤ مخلوق أن يقول له « لا » فقدم سعد
استقالته ولكن الملك عدل عن قبولها .

فلما اغتيل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى (١٩ نوفمبر
١٩٢٤) وتقدمت بريطانيا (٢٢ نوفمبر ١٩٢٤) بانذارها لمصر ثم
بانذارها الثانى فى نفس اليوم ثم رد الحكومة المصرية عليه ثم جواب
الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية (٢٣ نوفمبر) ثم رد
الحكومة المصرية (٢٤ نوفمبر) ثم لجوء بريطانيا للعنف باحتلالها
الجسارك المصرية ، بعد كل ذلك تأزم الموقف تأزماً شديداً وبات

سعد في مركز لا يحمد عليه فقدم استقالته فقبلها الملك على الفور .

ومع أن سعداً تألم لمصرع السير لي ستاك ، ومع أنه استنكر الجريمة واعتبرها ضربة من القتلة لحكومته ، ومع أنه ذهب فور وقوع الجريمة إلى دار المندوب السامي مواسيا ومعزيا ومستنكراً ما حدث ، إلا أن كل ذلك لم يشفع له ولم يرطب الجو .



حسن نشأت باشا

أو الملك غير المتوج

والغريب إن سعد استنكر القتل السياسي في سنة ١٩٢٤ واعتبره أداة غير شريفة في الصراع السياسي في حين أنه لم يستنكره قبل ذلك ، والسبب أن القتل سنة ١٩٢٤ معناه سقوط سعد من الحكم ، بينما لا ضرر عليه من القتل قبل ذلك . بل إن القتل قبل ذلك ربما يؤدي به إلى الحكم - القتل سنة ١٩٢٤ معناه زوال سلطة الحكم من يد سعد ، أما القتل

قبل ذلك فمعناه التهايل والتعظيم لسعد . وهكذا شأن الوفد دائماً يبيح الشيء مرة ويحرمه مرة أخرى ، يبيح الشيء إذا كان فيه نفع لنفسه أو يعود عليه بالمصلحة ويحرمه إذا كان يعود عليه بالضرر أو فيه خسارة عليه - مصلحة الوطن أو خسارة الوطن لا قيمة لها في نظره .

الحكم الرجعي

وبعد سقوط سعد ألف زيور باشا الوزارة (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) ولم يكن لهذه الوزارة من خطة ، فقد كانت واعدة الظروف التي هيأها مصرع السردار السير لي سستاك والظروف التي خلقتها السراي للتخلص من سعد أو بمعنى أصح للتخلص من الحكم الشعبي . وكان هذا الحدث - حدث سقوط سعد زغلول وهي أول وزارة دستورية في عهد الاستقلال الجديد - كان هذا الحدث حانس من الانجليز بتصريح ٢٨ فبراير الذي أصدره وغدر من السراي بالدستور الذي أصدرته ، مما يؤكد لنا أن الشعب لم يكن له أي اعتبار في نظر الانجليز أو نظر السراي وأن العقود بين الانجليز والشعب أو بين السراي والشعب لا قيمة لها وأنها سرعان ما تفسخ إذا وجد الانجليز أو وجدت السراي في ذلك مصلحة لأيهما ضد الشعب .

ولقد كانت وزارة زيور وزارة الأعيان ، فكان زيور باشا أنموذجاً لطبقة الباشوات التي لا توحى بأي عمل وطني . فقد كان يميل إلى أبهة الحاكم الذي يدخل الديوان ويخرج من الديوان دون برنامج أو تفكير في ذهنه عن عمله أو شعبه الذي يحكمه - ولقد بدا من اللاحظة الأولى أن الرجل سيعمل لارضاء السراي والانجليز وسيضرب بالشعب والدستور والقضية الوطنية عرض الحائط ، فقد كان أول عمل عمله هو تأجيل البرلمان شهراً وهو عمل أن ظهر للبعض أنه تصرف دستوري حيث نص الدستور على أنه يجوز لرئيس الوزارة أن يؤجل البرلمان شهراً - إلا أن فيه اساءة استعمال السلطة - وهذا التصرف بمثابة لطمة من رئيس حكومة مفروض

أنها دستورية وأنها مستقلة وقد كان فاتحة ذلك أن توالى اللطامات بعد ذلك على الدستور حتى انتهى الأمر إلى تعطيله ثم إلغائه كما سيحدث بعد.

والمهم أن وزارة زيور سلمت بمطالب الانجليز التي وردت في إندازها فسلمت بجلاء الجيش المصرى من السودان - أى قطع مصر مدنيا وعسكريا عن السودان أو بمعنى أصح فصل السودان عن مصر وضمه كلية لبريطانيا وسلمت في مطالب بريطانيا بدعوى حماية الأجانب ومصالحتهم وسلمت



أحمد زيور باشا
والشعب يلهث تحته

بتعويض الموظفين الأجانب وبقاء المستشار المالى البريطانى والمستشار القضاى البريطانى إلى غير ذلك من التسليمات التي تعود بمصر القهقرى - كل ذلك غير التعويض المالى الذى دفعه سعد زغلول لبريطانيا قبل استقالته وقدره نصف مليون جنيه وأطلقت يد الانجليز فى اعتقال من يريدون اعتقاله ، فاعتقلوا

الكثير من المصريين متجاوزين فى ذلك كل الحقوق الأدبية والمادية . كل ذلك كان يجرى بينما المفروض أن مصر دولة مستقلة وأن الحماية البريطانية ملغاة والأحكام العرفية ملغاة وبها برلمان قائم . ومن السخرية المحزنة أن معظم المعتقلين كانوا من أعضاء البرلمان الذين يتمتعون بالحصانة البرلمانية .

وهكذا عاد الحكم الرجعي على أشده وانتكست القضية الوطنية
ثم أحدثت الوزارة تغييراً وزارياً فمينت اسماعيل صدقي وزيراً
لداخلية. والمعروف عن صدقي أنه عدو الشعب وعدو الديمقراطية،
رجل لا يؤمن إلا بالقوة معتد بنفسه يعتقد شخصيته من طينة أخرى
فوق طينة البشر، فلا غرو إذن أن يكون الغرض من تعيينه إنما
للاستعانة به على العبث بالدستور، فقد اتجهت النية إلى حل البرلمان
وأجراء انتخابات جديدة مزورة والاستعانة به في قمع الحركات
الوطنية وتدعيم سلطة السراي.

وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ صدر مرسوم ملكي بحل البرلمان. وإذا
كان للوزارة حق حل البرلمان فليس معنى ذلك اساءة استعمال هذا الحق
وإلا أصبح البرلمان تحت رحمة الحكومة وأصبحت الحكومة هي
المشرفة على البرلمان لا البرلمان هو المشرف على الحكومة، كما يجب أن
يكون وهو غير ما كان.

واستمرت الوزارة اعتداءها على الدستور فعدلت قانون
الانتخاب ثم ازدادت اصراراً في اعتدائها فلم تحدد ميعاد الانتخابات
كما ينص الدستور على أنها فيما بعد عند إجراء الانتخابات استعملت
الضغط على الناخبين - الأمر الذي أصبح سنة الأحرار الدستوريين
وهو الحزب الذي ينتمي إليه صدقي باشا، بل أصبح سنة كل وزارة
تؤلف الحكم بعد ذلك وسنة كل حزب بل وسنة الوفد أيضاً.

وفي وسط هذه الدوامة السياسية تألف حزب الاتحاد أو حزب
القش، كما كانوا يسمونه ويسخرون منه وهو وليد السراي بفضل
الدكتور حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة في ذلك

الوقت . وكان مبدأ الحزب الولاء للعرش وبذلك أمعن السراى
فى الرجعية فهمى فى انشائها لهذا الحزب إنما قد خلعت القناع عن
نفسها ونزلت إلى المعركة السياسية ، ولو أحترم الملك نفسه وظل
بعيداً عن التيارات السياسية لكان فى ذلك أفضـل وأحسن ولكن
الملك آثر أن ينزل إلى الشارع ليعيش فى المعركة . وقد عرف الملك
بعد ذلك مدى بغض الشعب له



بإعراض الناس عن حزبه
وبإنشاء حزب الاتحاد أصبح عدد
الأحزاب الموجودة أربع : الحزب
الوطنى ، حزب الوفد ،
الأحرار الدستوريين ، الاتحاد .
وأخيراً أجريت الانتخابات
(١٢ مارس ١٩٢٥) وبالرغم من
الضغط العنيف الذى اتخذته الإدارة
على الشعب فاز الوفد بالأغلبية
فحاز ١١٦ مقعداً بينما نالت بقية
الأحزاب الأخرى والمستقلين ٨٧
مقعداً ، فقدمت الوزارة استقالتها .
وكان خليفاً بالملك أن يدعو

عبد العزيز فهمى باشا
كان قاضياً . تردد بين الكفر
بالدستور والإيمان به .

رئيس الأغلبية الحزبية لتولى الرئاسة ، ولكن قواداً كان رجعياً ،
فتآمر مع أذنا به الرجعيين وأعاد تشكيل الوزارة بنفس رئيسها زيور باشا
وبعضوية خليط من الأحرار الدستوريين والاتحاديين والمستقلين ،
ومن المؤسف أن عبد العزيز فهمى أحد أقطاب الأحرار الدستوريين

الذين اشتركوا في وضع الدستور سنة ١٩٢٣ تولى وزارة الحقانية في وزارة زيور باشا هذه سنة ١٩٢٥ ومن المؤسف عنه أيضا أن يصدر بيانا يقول فيه عن الدستور أنه ثوب فضفاض وفي ذلك أكبر دليل على ما أصاب البلد من انعكاسات سياسية . فقد كان من السهل على أى زعيم أن يطمس أى عمل يعمل فيصدر بيانا يهاجم فيه نفسه إذا وجد في ذلك مصلحة مادية . وهكذا أذل الحرص أعناق الرجال .

حل البرلمان في نفس اليوم الذي انعقد فيه

ولما اجتمع البرلمان الجديد (٢ مارس ١٩٢٥) حاز سعد ١٢٣ صوتا في منافسته للرئاسة ضد ثروت الذي حاز ٨٥ صوتا فكان في ذلك أكبر دليل على عدم الثقة بالوزارة وعلى أنه من الواجب أن يشكل سعد الحكومة فاستقال زيور باشا ولكن الملك لم يقبل الاستقالة وكلفه بالاستمرار في الحكم مجدداً ثقته به فحلت الوزارة البرلمان (٢٦ مارس ١٩٢٥) .

وهكذا حل مجلس النواب مرتين لسبب واحد ومن وزارة واحدة ، وذلك استهتار بالدستور وبالشعب إذ ما فائدة الدستور إذا لم يكن موضع تقدير وما قيمته للشعب إذا لم يكن موضع احترام . وازدادت الوزارة امعاناً في احتقارها للشعب والدستور فعطلت الدستور بحجة تعديل قانون الانتخاب وبذلك لم تنته سلسلة الاعتداءات على الدستور وعلى الشعب . فقد كان كل زعيم يستولى على السلطة أن يدوس على حق الشعب ، ولو أن الشعب أوقف أول حاكم اعتدى عليه لما توالى حلقات الاعتداءات ولقد كان العمى يصيب الحاكم

وهو في السلطة فلا يكثرث بالشعب إلا وهو خارج الحكم وحتى وهو
في دفاعه عن الشعب خارج الحكم لم يكن صافى النية . وإنما الغرض
الخداع كي يولييه ثقته حتى يتمكن له أن يعود به للسلطة مرة أخرى .
ولقد استفحل الحكم الرجعي وانكشفت قوة سعد ، أى أن
السراى ازدادت قوة وضعف الشعب الممثل في شخص سعد . ولقد
كان سعد السبب في أن ينكش أمام السراى والسبب في إضعاف
الشعب أمام السراى أيضا ، لأن سعداً أضعف هيبة الشعب وهو
في الحكم وانحرف بالغرض الذي قامت من أجله ثورة سنة ١٩١٩ .
فلما أصبح خارج الحكم مرة أخرى لم يتمكن من السيطرة على الشعب
لأنه كان بمثابة طعام غير طازج ، وبذلك صارت السراى مصدر
السلطات ، وصار الولاء للسلطان هو الطريق إلى الحكم وزالت سلطة
الشعب تماما . وإذا عرفنا أن السراى هى لسان حال الانجليز أدركنا
مدى ما وصلت إليه النكسة الوطنية وتبع ذلك استغلال السلطة
وفساد الإدارة الحكومية وانتشار الرشوة وتغلغل النفوذ البريطانى ،
فنفذت السلطة البريطانية حكم الاعدام في المتهمين بقتل السردار ، فقصفت
باعدام سبعة وبمجزاة أنقذت رقبة عبد الفتاح عنايت حيث انتهى
الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة كما قضت بأحكام مختلفة في المتهمين
الآخرين . وكان ذلك الحكم بمثابة وضع القضية الوطنية على الرف
إلى الأبد لأن الحكم صادر من قاض انجليزى فى رعاية مصر المفروض
أنها مستقلة وأن بها حكومة وبرلمانا .

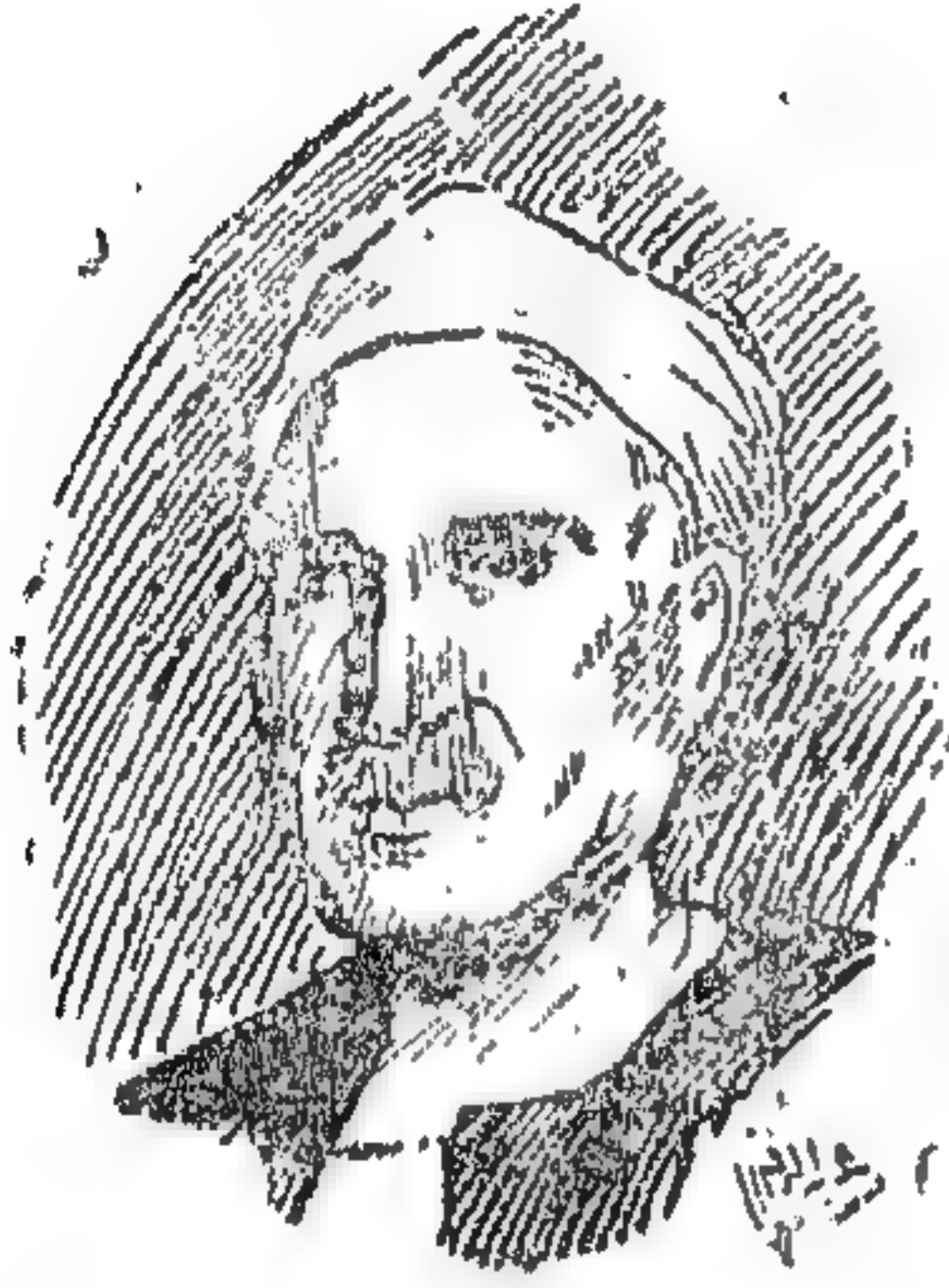
دار المندوب السامى هى الكعبة التى يحج إليها الزعماء
ولا غرو أن أصبحت دار المندوب السامى بعد ذلك الكعبة التى

يحبج إلهاء الوزراء ، فإذا ذهب المندوب السامى أو عاد تهافت على داره الزعماء والوزراء يقدمون له فروض الولاء . وحسبنا مقدم لورد لويد المندوب السامى (أكتوبر ١٩٢٥) حوث استقبله يحيى ابراهيم باشا رئيس الوزراء بالنيابة (لأن رئيس الوزراء الأصيل كان مصطفى فى أوروبا) وفتح الباب الملكى على مصراعيه وزينت القاهرة إجلالا واصطف الجنود لتحيته . ولم يقدم أوراق الاعتماد إلى الملك متشبهاً بعهد الاحتلال ، ولقد بلغ الأمر بالمعتمد البريطانى حينذاك أن تدخل فى الدين الاسلامى ، فقد كان يقوم المستر سمات المستشار الشرقى بزيارات رسمية فى الأعياد والمواسم الدينية وشهر رمضان إلى رجال الدين ، كما كان للانجليز ضلع فى تعيين الشيخ المراغى شيخنا الأزهر ثم خلعه سنة ٢٩ ثم تعيين الشيخ الظواهري ثم خلعه سنة ٣٦ ثم تعيين الشيخ المراغى مرة أخرى . وبذلك عادت الأمور إلى أسوأ مما كانت عليه فى عهد الحماية أو فى أشدهمود الاضطهاد الدينى .

التآلف بين الأحزاب

واستمرت الوزارة اعتدائها على الأمة ، فأصدرت قانون الجمعيات والهيئات السياسية (٢٧ أكتوبر ١٩٢٥) فاحتجت الأحزاب السياسية ثم تآلفت وكونت جبهة ضد الحكومة ، على أن المهم هو اعلان عبد العزيز فهمى خطأه فى مهاجمة الدستور . وإذا كانت الأحزاب قد تآلفت وإذا كان عبد العزيز فهمى قد أعلن خطأه فلم يكن ذلك التآلف عن ايمان ، كما لم تكن توبة عبد العزيز فهمى عن صدق . فقد رأى الأحرار الدستوريون الذين طالما اختلفوا مع سعدان من المصلحة الحزبية التآلف لصرع الوزارة الراهنة ثم اقتسام

الغنائم . أما تردد عبد العزيز فهمي من ايمانه بالدستور ثم كفهرة ثم ايمانه لمداغة إلى العجب ، فإن رجلا هذا مركزه في زعامة الوطن كان خلية به ألا يتقلب كما تتقلب الحرباء ثلاث مرات في فترة وجيزة . كل ذلك يعطينا صورة عن الجو الحزبي الذي كان يعيش فيه سياسة ذلك الوقت وصورة هن التلاعب بمصلحة الوطن العليا في سبيل المصلحة الشخصية ويعطينا صورة



عن الانحراف الذي وصل إليه الرجال الذين كان بأيديهم مصير البلد والوطن

وفي ١٩ فبراير ١٩٢٦ اجتمع المؤتمر الوطني في حديقة منزل محمد محمود باشا ودعا إليه أعضاء البرلمان السابقين برئاسة سعد زغلول باشا وطالبوا بإجراء الانتخابات .

لم يؤمن سعد بالذين اجتمع بهم ولم يؤمن بالإئتلاف فقد اختلف معهم مرات من قبل وهو إذا جاز وآمن بالمؤتمر هذه المرة فلأنه الوسيلة

وكان الانجليز يقدرون أنفسهم في صميم الاسلام فيشتركون في اختيار شيخ الأزهر ورجال الدين .

الوحيدة لصرع الحكومة . وإذا طالب بالانتخابات فلأنها الوسيلة التي تأتي به إلى الحكم ، ولو اعتقد أن هذا المؤتمر كان له غرض آخر غير صرغ الحكومة ومجيئه إلى الحكم لما لجأ إليه ولما اجتمع به . فالأحزاب المصرية كانت تتآلف مع بعضها كلها تعرضت للخطر لا كلها تعرض الوطن للخطر وتختلف مع بعضها إذا وجدت سبيلها في ذلك

إلى الحكم والظهور . فاتفقوا في تحديد عدد الدوائر لكل حزب ،
كأن المسألة الوطنية شركة مساهمة تقسم أرباحها بين المساهمين .
وأخيراً أذعنت الحكومة لقرارات المؤتمر وأجريت الانتخابات
(٢٤ مايو ١٩٢٦) ثم استقالت بعد ظهور النتيجة لأن حزب الاتحاد
الذي كان يؤيدها لم ينل غير خمس أصوات من مجموع الأصوات البالغ
تعدادها ٢١٤ صوتاً ، وتولى عدلى يكن (٧ يونيو ١٩٢٦) رئاسة
الوزارة بعد أن ألفتها من الوفديين والأحرار الدستوريين وبعض
المستقلين وتولى سعد رئاسة البرلمان ، على أن هذه الوزارة سرعان
ما استقالت وخلفها ثروت باشا (٢٦ نوفمبر ١٩٢٧) .

شخصية عدلى وشخصية ثروت

ولقد اختلف الناس فى شخصيتى عدلى وثروت ، والواقع أنهما
لعبا دوراً سياسياً هاماً فى القضية الوطنية . فقد كانا مستقلين
ولكنهما لم ينجيا من تهرج الوفد ومن تهرج السراى ويعتقد البعض
أن لهما مواقف مشرفة كما استقالة عدلى الأخيرة التى قدمها عندما أحس
خلال نقاش برلمانى بأنه موضع مؤاخذه ، وبذلك ظهر أمام الشعب
بصورة غير المتكالب على الحكم . إلا أن البعض يرى أنه ما كان فى
مقدوره أن يفعل غير ذلك ، فلم يكن لأيهما حزب سياسى يعتمد عليه
فى كره وفره ولم يكن لأيهما مقدرة على المناورات الحزبية وما يتبع
ذلك من خصومة عنيفة ، فمثلاً عندما هاجم سعد عدلى سنة ١٩٢١
اتهمه بأنه خائن وأنه صنيع الانجليز . ومع أن سعد احتضنه فيما بعد
إلا أن الهجوم الذى قام به حينذاك قد خدش عدلى إلى الأبد . كما

أن عدلى أو ثروت لم يكن أحدهما خطيبا أو متحدثا ، كما أنه كانت تنقصهما العصية التي كانت لمحمد محمود باشا ، كما كان ينقصهما الجبروت الذي امتاز به صدقي باشا أو المكر الذي اشتهر به علي ماهر . ولذلك كانا بقبيلان الحكيم ويتركانه بهدوء ، وإذا كان أيهما مسالما فمسأله تخفى وراءها أشد أنواع العنف ، فلو كان لأيهما قوة لظهر



عدلى يكن باشا

بصورة غير التي ظهر بها على المسرح السياسى والدليل على ذلك موقف عدلى فى وزارته الأولى التي ألفها سنة ١٩٢١ لمفاوضة الانجليز دون اشراك سعد معه ، واصراره على أن يتولى رئاسة وفد المفاوضة بينما لا يملك الأغلبية الشعبية التي كان يمتلكها سعد . وكذلك موقف ثروت فى الحكومة التي ألفها سنة ٢١ حيث لجأت إلى البطش بالشعب بينما منطوق العرف السياسى أنه لا يمكن

الغفران للزعيم الذى تلوث مرة ، فهو - سواء عدلى أو ثروت - ان أقلع عن التلوث فيما بعد فليس عن عفة وإنما عن خنوع وضعف . ولقد كان عدلى فى حكمه الأخير ومن بعده ثروت بمثابة السمسار الذى يتناول عمولة ، فقد قبل أن يكون وسيطا بين الوفد والأحرار الدستوريين وعمولته فى ذلك رئاسة الوزارة ، كما قبل أن يحارب وزارة زيور الراحلة فى سبيل أن ينال شيئا من الغنم وقد نال رئاسة الوزارة ثم رئاسة الشيوخ ، أما ثروت فقد نال رئاسة الوزارة ،

وفي نوفمبر ١٩٢٧ سافر الملك فؤاد في رحلة إلى أوروبا وإنجلترا
وكان رافضاً أن يصحب معه أحداً من أعضاء الوزارة لأن فؤاداً
كان مستأثراً بالرأى ، وكان كارهها للوزارة والبرلمان وكارهها
للشعب ولكنه ازم ضغط البرلمان اصطحب معه ثروت باشا وهو
في انحنائه للرأى العام شأنه شأن كل أسرة محمد علي عنيدة فإذا رأت
القوة انحنى لها ، وسنرى ظهور تلك الصفة بشكل واضح في حكم
فاروق وهو العناد الذى ينطوى عن جبين كما سيبنى بعد .

وعندما وصل الملك فؤاد إلى لندن قابله ملك بريطانيا على المحطة
وتبادل الملكان خطبتان ، فقد أكد ملك بريطانيا عطفه على مصر
وأكد ملك مصر خنوعه لبريطانيا . وفي هاتين الخطبتين المتبادلتين
التأكيد القاطع بقيام الاستعمار .

وقد انتهز ثروت فرصة وجوده في لندن فدخل في مفاوضات
مع السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية أسفرت عن
مشروع معاهدة وكان غرض ثروت من هذه المفاوضات أن يوطد
سلطانة فيارضاء الانجليز بمعاهدة ما يطمئنه على مستقبله السياسى ،
ولكن مشروع المعاهدة سقط وسقط ثروت معه .

وفاة سعد

وفي ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ توفى سعد فاجتمع مجلس الوزراء على
الفور وقرر تخليد ذكره باقامة تمثال له في القاهرة وآخر في الاسكندرية
وشراء بيت الأمة وشراء البيت الذى ولد فيه وتشييد ضريح له
وانشاء مستشفى تحمل اسمه وقد تحقق كل ذلك إلا إنشاء المستشفى

أى أن الذى نفذ هو الأشياء التى لا فائدة منها للشعب كبناء التماثيل
كأننا فى عصر الوثنية أما بناء مستشفى وهو الشئ الوحيد المفيد



عبد الحاق ثروت

فلم يتم . وكانت وفاة سعد خسارة
وطنية ، فقد كان للرجل مواقف
باسلة حيث تعرض للتشريد والتفى .
واسكن الذى لا شك فيه أن قوته
جاءت من طول عمره ، فقد ولد
سنة ١٨٥٦ وتوفى سنة ١٩٢٧ أى
أنه عاش ٧١ عاماً بما أعطاه فرصة
طويلة للعمل ، كما جاءت قوته أيضاً
من تعليمه الأزهرى فقد تمكن من
حفظ القرآن ومن دراسة البلاغة
ومتن اللغة ، فكانت خطبه وأحاديثه
وعباراته أخاذة وكان يصيغ كلامه
صياغة عربية فصيحة ، فكان يأخذ

باب الجماهير ببلوغ أسلوبه . كما أن قوة حنجرته وطول قامته وشكله
المعبر أعطاه شخصية أمام السامعين ، كما مكنته تنقلاته العديدة
بين الوظائف من دراسة روح الجماعات ونفسية الجماهير ومكنته
من دراسة الشعب والمؤثرات التى يمكن أن يكون لها رد فعل عليه .
فقد كان الشيخ سعد سنة ١٨٨٠ محرراً بالقسم الأدبى للوقائع المصرية
كما كان محامياً ومستشاراً سنة ١٩٠٦ ثم عضواً فى الجمعية التشريعية
سنة ١٩٢٣ ثم وكيلها . وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى
أوزارها تقدم مع زميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوي إلى السير

ونجحت المعتمد البريطاني (١٣ نوفمبر ١٩١٨) مطالبين بالاستقلال .
ثم ألف الوفد المصري ، ولما لجأت السلاطة البريطانية إلى البطش
والقوة في إخماد الثورة اعتقلت سعد ضمن من اعتقلتهم ونفته إلى
مالطة ، فلما أفرج عنه (٦ أبريل ١٩٢٠) سافر مع أعضاء الوفد إلى
باريس لعرض القضية المصرية على الحلفاء الذين كانوا مجتمعين
لتقرير مصير ألمانيا المهزومة في الحرب العالمية الأولى .

فلما حضرت لجنة ملنر البريطانية إلى مصر لمحاولة الوصول إلى
تسوية قاطعها الشعب وكان في هذه المقاطعة تأكيد بمسدم المساومة
في الاستقلال . فلما عادت لجنة ملنر إلى لندن استدعى لورد ملنر سعد
زغلول لمفاوضته وكان في باريس فسافر إلى لندن وراح يفاوض
الانجليز . وهو بهذه المفاوضات قد أفسد القضية حيث لم يركزها على
الاجلاء ، كما ركزها الزعماء الوطنيون الذين سبقوه مثل عرابي
ومصطفى كامل ومحمد فريد ؛ بل جعلها موضع مساومة ، فكأنه
بالمساومة أعطى الانجليز حقاً لا حق لهم فيه . فقد كان ذلك بمثابة
اعتراف ضمني بحقوقهم في احتلال مصر ، فقد قبل وجود قوات أجنبية
في مصر وأغفل حق السودان ولما انتهت المفاوضات بالفشل انتهت
قيمة سعد أمام الانجليز ؛ فقد كانوا يتهيبوه ثم خبروه فاستضعفوه .

ولقد أضر سعد بتصرفه هذا أسوأ ضرر بالقضية المصرية ، إذ
ثبت أقدام الانجليز وأجل حل القضية سنيناً ، فبعد أن كان مقرراً
جلاء الانجليز عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة أي سنة ١٩١٨
تأخر بعد ذلك ٣٩ عاماً فلم يتم الجلاء الكامل إلا سنة ٥٦ وبالقوة
المسلحة حيث طردت بريطانيا هي وحليفاتها اللذان استعانتا بهما



سعد باشا زغلول
أو الزعيم الذي سمي
بذي الرياستين

في معركة السويس . كما أعطى
فرصة للبريطانيين بتثبيت
أقدامهم في المنطقة وهم الآن
لم يخلوا عن الجنوب العربي
كما زالت تربطهم ببعض
الدول العربية محالقات .
كما تمكنوا من خلق
اسرائيل غير الفساد الأدبي
والمادى الذى نشره في
البلاد ، وتفتيت الجبهة
الوطنية وتطاول المصريين
على بعض حيث نعت سعد

عدلى بالخيانة وهجومه على المنفصلين والمخالفين لرأيه ، بينما الأمر لم
يستحق ذلك كله ، حيث كانت البلاد في عسيس الحاجة إلى الاتحاد
والتضامن ، كما تمكنوا من افساد الذمم وتدمير الأخلاق . كل
ذلك طبعاً مرده الاحتلال أو بمعنى أصح قبول سعد والزعماء فيما بعد
مساومة بريطانيا .

وإذا جاز تحديد ميعاد الانحراف بثورة سنة ١٩١٩ إلى المنهج الذى
أصبحت المسألة تتعلق بأزمة الحكم في مصر فهو اليوم الذى قبل فيه
سعد مفاوضة لورد ملتر سنة ٢٠ ، ثم ازداد بعد ذلك الانحراف
اتساعاً حتى بلغ أشده يوم سقط فاروق عن العرش .

وفى أواخر حياة سعد راح يتقرب إلى السراى والانجليز شأنه

في ذلك شأن خليفته النحاس عندما راح يتمسح في أعتاب السراي والانجليز - في آخريات حياته - ولعل السبب في ذلك أن كلاهما قد تعب ومل من الشوط الطويل فأثر أن يقضى حقبة حياته الأخيرة في هدوء بين أبهة الحكم وجلال المنصب بعيداً عن المشاكل والهموم والازمات . الأمر الذي يؤخذ عليهما وقد نسيا أن قوتيهما جاءت من الشعب ومن الصمود أمام طغيان السراي والانجليز ، فإذا فقدوا مقدرة الصمود فقدوا الشعبية وفقدوا الزعامة . ولا شك أنهما بهذا السلوك قد عليا الشعب الخنوع وضربا مثلاً للزعماء الآخرين وبخاصة الزعماء غير الشعبيين . كما يؤخذ على سعد حكمه المطلق واعتدائه على الدستور الأمر الذي نهج مهجه كل الزعماء الآخرين وبفظة وقسوة . وإذا نحن أعطينا بعض العذر لحكومات الأقلية وهي تحكم البلاد حكماً دكتاتورياً لأنها تفتقد القوة الشعبية ولأنها بجهود أبت إلا أن تظهر في مظهر الطغيان السافر ، فما العذر الذي يمكن لنا أن نعطيه لسعد ومن بعده النحاس في حكمهما الذي اعتمد في كثير من النقاط على البطش ، ومما القائدان اللذان يزعمان أنهما شعبيان يعتمدان على ما أولته لهما الأمة من قيادة شعبية .

وإذا كنا قد أعطينا سعداً مزيداً من الصفحات فلأنه كان زعيماً أولته مصر ثقها ومن ثم ظهرت أخطاؤه في البؤرة تحت العدسة في صورة مكبرة . ومع كل لا نملك إلا أن نقول رحم الله سعداً .

فشل مشروع هندرسون - ثروت

نعود إلى قصة ثروت والمفاوضات لنجد أن مشروع هندرسون لم يجد قبولا - من بقية الوزراء زملاء ثروت ولا من مجلس النواب

- فرفض - وأعقب ذلك سقوط الوزارة (٤ مارس ٢٨) حيث بات تقليدياً أن تسقط كل وزارة لا تنجح في المفاوضات ، وبات تقليدياً أيضاً أن تتبع بريطانيا سياسة القوة مع مصر جزاء لها عما أبدته من تمسك ضد بريطانيا . ومن ثم عادت بريطانيا إلى سياسة العنف والضغط فأرسلت إلى مصر مذكرة (٤ مارس ٢٨) زعمت فيها أن حياة الأجانب في خطر ثم تبودلت المذكرات فاستقال ثروت وألف النحاس بصفته زعيم الأغلبية الوزارة (١٧ مارس) وفي ٢٦ أبريل طلبت سحب قانون الاجتماعات الذي كان مقرواً عرضه على البرلمان وقد انتهت تلك الأزمات بمختوع الجانب المصري .

وبعد ذلك راح الائتلاف يتمثر ، ففي ١٧ يونيو استقال محمد محمود باشا وزير المالية ورئيس حزب الأحرار الدستوريين بالنسبة الذي أصبح فيما بعد توليه الوزارة رئيساً للحزب .

ثم أعقبه جملة استقالات من بقية الوزراء الدستوريين وفي الوقت نفسه أثارت مسألة قضية سيف الدين (وهي القضية التي قبل النحاس باشا أن يترافع فيها قبل أن يتولى الوزارة لرفع الحجر عن الأمير أحمد سيف الدين الذي كان قد أطلق الرصاص على الملك أحمد فؤاد) فرأت السراي في ذلك وغيره وسيلة للتخلص من الوفد فأقال الملك النحاس باشا (٢٥ يونيو ٢٨) بحجة أن الائتلاف الذي قامت عليه الوزارة قد أصيب بصدع .

اليوم الحديدي

كانت هذه أول مرة استخدم الملك فيها حقه في إقالة وزارة

يتمتع رئيسها بثقة البرلمان في عهد الدستور والاستقلال . ومع ذلك
ففيه أساءة لاستعمال السلطة واعراض عن الدستور واهدار لحقوق
الشعب وتقليب الحكم المطلق والقضاء على النظام الديموقراطي
ونذير بالطغيان وإذا كان الملك قد أقال وزارة تتمتع بثقة البرلمان
فلأن نزواته في التغيير وشهواته التدميرية قد استبدت به ، وإذا كان
حزب الأحرار لم يملك أكثر من ٣٠ صوتاً من مجموع الأصوات
البالغ عددها ٢١٤ صوتاً وأن هذه الثلاثين مقعداً كانت نتيجة
ائتلاف إذ لم يحز في انتخابات ٢٤ إلا على ستة مقاعد وبالرغم من
ذلك تولى السلطة فلأن الملك كان مجرماً ، فقد داس على أغلبية
الشعب في سبيل الأقلية . وفي تأمر الدستوريين مع الملك عود بهم
إلى الحكم الرجعي الذي دأبوا عليه . فقد كان اعتداءهم الأول
سنة ٢٤ وكان تظاهروا بالتوبة سنة ٢٥ عن غير نية ، وإذا كان
النحاس باشا قد ظهر في الصورة في ثوب القديس الذي اعتدى عليه
فلأن وزارته لم تخلط طويلاً حيث عاشت ٨٢ يوماً ، أي من ١٧
مارس إلى ٢٥ يونيو وكانت كلها أزمات ، فلم يتسع الوقت أمام
النحاس للتمتع بأبهة الجاه كما لم يكن قد تزوج بعد واتسعت أعمال
أصهاره . أما الرجل نفسه فقد كان مهوراً بخلافته لسهو حيث نزل
عليه وحى الزعامه بغتة بما وضعه تحت الأضواء مرة واحدة فما كاد
يجمع نفسه حتى فوجيء بالاقالة .

وفي نفس اليوم الذي أتميل فيه النحاس باشا كلف الملك محمد
محمود باشا تشكيل الوزارة (٢٥ يونيو ٢٨) فأجل البرلمان شهراً
شأنه في ذلك شأن وزارة زيور باشا الرجعية التي سبقته ، ثم حل
البرلمان وعطل الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد (١٩ يوليو ٢٨)



محمد محمود باشا
أو السيد الحديدية

وأخذت الوزارة على عاتقها السلطة التشريعية.

وفي الوقت نفسه أدلى السير تشمبرلن وزير

الخارجية البريطاني في البرلمان الإنجليزي

بتصريح أيد فيه الاجراء الذي اتخذته وزارة

محمد محمود باشا بما يؤكد أن تعطيل الدستور

والبرلمان إنما بأمر السلطة البريطانية ، وأن

الحكومة المصرية لم تكن إلا الأصبغ الذي

نقذ رغبات الانجليز . ولما حاول نواب الأمة الاجتماع بقاعة البرلمان

معتبرين مرسوم حل البرلمان باطلا تصدت لهم القوة المسلحة فاجتمعوا

في دار مراد الشريعي بك (٢٨ يوليو ٢٨) وامتنكروا تصرفات

الوزارة كما اجتمعوا مرة أخرى في جريدة البلاغ (٢٧ نوفمبر ٢٨) .

وأحالت الوزارة النحاس باشا إلى مجلس تأديب المحامين بحجة

الاخلال بشرف المهنة في قضية الأدمير أحمد سيف الدين وذلك

لانتقام كما عقدت اتفاقية مياه النيل وفيه وطدت أقدام الانجيز في

السودان ، كما قامت ببعض الاجراءات الاستهلاك المحلي مثل ردم

البرك حتى يتسنى لها أن تتفنى بالاصلاح فكان المصريون يستخرون

من محمد محمود ويسمونه وزير البرك .

وفي مايو من ذلك العام سافر الملك فؤاد إلى أوروبا وبريطانيا

في رحلته الثانية واصطحب معه محمد محمود فانتز فرصة وجوده في

لندن وفاوض الانجليز وأتى بمشروع معاهدة أطلق عليها معاهدة

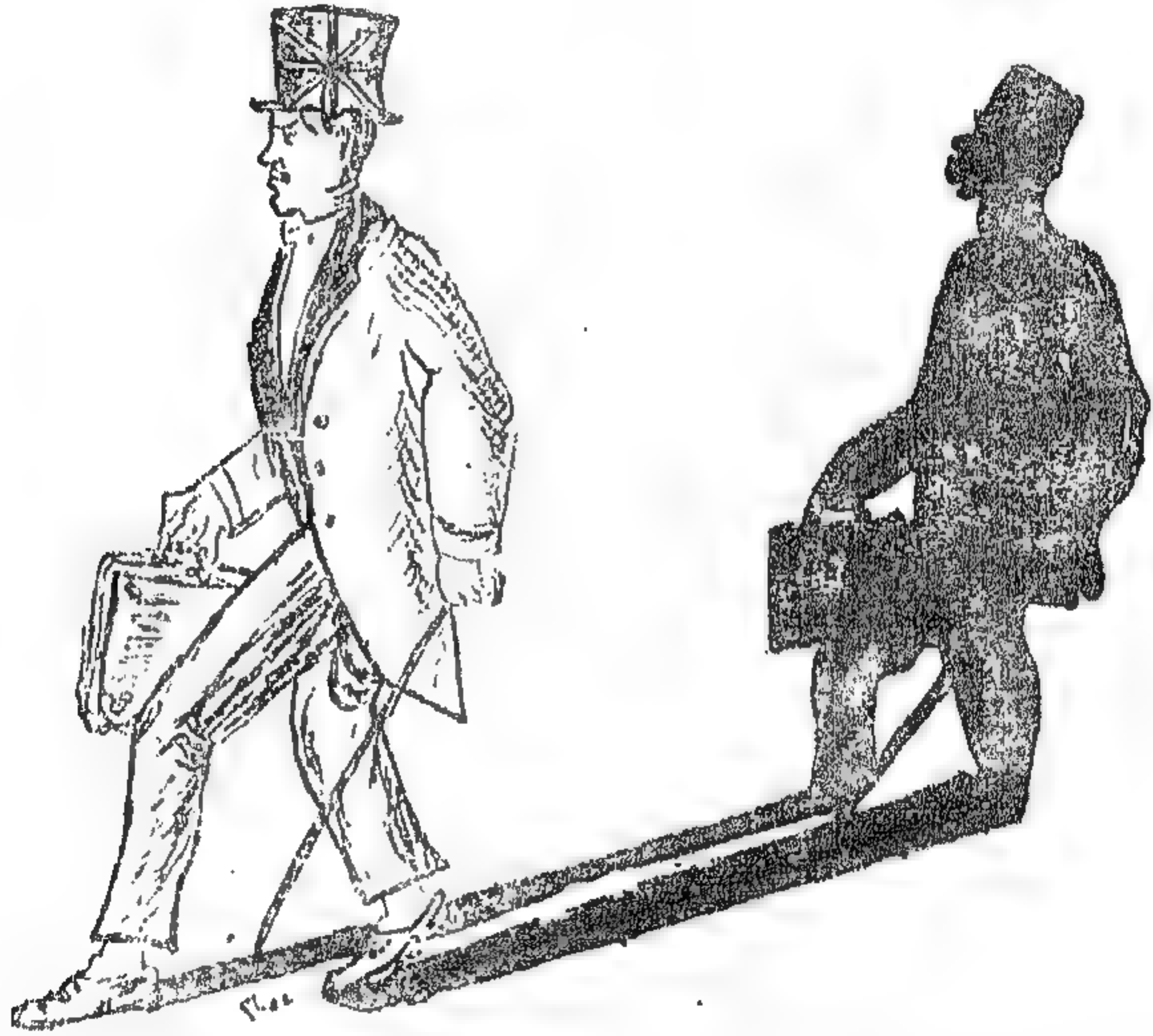
محمد محمود - هندرسون .

امتاز محمد محمود بالاستقرائية والتعالى ، فقد ولد من أسرة عريقة

تمتلك آلاف الأقدنة في ساحل سليم بأسسيوط ، كما امتاز سراياه
بشارع الفلكي بالقاهرة بالآية والفخامة ، وتعلم في أكسفورد
ولذلك كان يرى نفسه في مرتبة أعلى من أقرانه فكان دائماً الخلاف
مهمهم في سبيل الظهور . ولقد برزت هذه الميزة في جهة المفاوضة
الأولى وفي تأليف الوفد المفاوض في لندن سنة ٢١ برئاسة عدلي
وانشق على سعد ، وتمكن بما له من جاه وعصبية من الدخول في
البرلمان . ومن الطريف عنه في حبه للظهور ، أنه لما سأله أحد
الصحفيين قبيل سفر الملك فيما لو أنه سيسافر مع الملك على نفس
الباخرة أجاب : بأن الملك هو الذي سيسافر معه . ولقد قيل عنه
أيضاً في معرض التفاخر أنه كان يردد دائماً إن الانجليز عرضوا
العرش على والده محمود باشا سليمان ويتباهى بالقول : « أنا ابن
من عرض عليه العرش فأبى » . ولقد قيل عن الملك فؤاد أنه ذكر
مرة وهو يضيق ذرعاً بمحمد محمود ونار النحاس ولا جنة محمد
محمود . « لقد كان الرجل مريضاً بعقدة العظمة - العقدة التي جعلته
يكرر القول دائماً « أنا وحدي » - العقدة التي جعلته دائماً متوَعك
المزاج سريع الاعتكاف دون أن يكون له جلد على العمل يتأنيق في
مظهره ولباسه ، وينظر إلى الشعب دائماً وهو واقف فوق هضبة
عالية وواضعا فوق عينيه منظاراً مصغراً .

والحق أن محمد محمود بموقفه السياسي في إلغائه الدستور قد
أضر بالقضية أسوأ ضرر حيث عاد بمصر إلى أقصى أنواع الرجعية
ومن مباحاته أنه كان يملك اليد الحديدية التي تمكنه من أن يبطش
بالبلاد . فتعقب الأحرار واعتقل الصحافة وطارد الحريات واتخذ
كل وسائل التنكيل بالشعب من الاضطهاد والاعتداء بالسجن

وبالضرب وبالتمذيب ، وقد وجد سنده في ذلك اللورد لويد
 المندوب السامي البريطاني الذي كان يشجعه ويؤيده . ومن المؤسف
 أن نجد مصر التي كانت يداً واحدة ضد الانجليز ضد السراي قد تفرقت
 شيئا ونسيت القضية الوطنية وراحت تضع وقتها في الحزازات
 الداخلية وبذلك مكنت الانجليز من تصريح ٢٨ فبراير ومن الصراع
 الحزبي ومن الفجوات التي كانت في الدستور . كما مكنت السراي
 التي كانت عمالة الانجليز من تدعيم مركزها وتقنيته .



محمد محمود باشا - كان ظلا للمندوب السامي ، فلما
 رحل الأصل من على المسرح اختفى الظل تماما

ولا شك أن شخصية محمد محمود كانت أنموذجا للرجل
 الانتهازي الذي كان يتباهى بجاهه ويتعاون مع خصومه ليصل إلى
 الحكم ، وهو إذا وصل إلى الحكم أصبح رجعا من الطراز الأول

وداح ينكل بمخضومه أشد تشكيل .

لو أن الدستور كان مطبقا تطبيقا سليما ، ولو أن الملك كان مؤمنا
بواجبه فإن محمد محمود ما كان ليصل إلى مرتبة رئاسة الوزراء .

لا يقول رأيه إلا تحت قبة البرلمان

على أن الجوسرعان ما تغير واللورد جورج لويد المندوب السامي
البريطاني الذي كان يساند محمد محمود باشا قد نقل من القاهرة
وبدا المظهر البريطاني كله راغبا في التغيير ، فمن شأن الانجليز أن
يستأمنوا كل رئيس وزارة حتى إذا بلى ألقوا به . وهكذا كان شأنهم
مع محمد محمود باشا فتنوا به ثم زهدوا فيه ثم سخطوا عليه .

وفي الوقت نفسه قامت الضجة حول مشروع المعاهدة وقد تمسك
الوفد برئاسة النحاس بعدم ابداء الرأي إلا تحت قبة البرلمان ، معنى
ذلك سقوط وزارة محمد محمود باشا وقد سقطت فعلا لأن الانجليز
رأوا فيها ما هو بمثابة طعام فاسد فعفوه وألقوا به .

وَألف الوزارة عدلى يكن (٣ أكتوبر ٢٩) وهى وزارة محايدة
الغرض منها إجراء الانتخابات . وقد كان عدلى مستقلا منذ استقال
من رئاسة حزب الأحرار الدستوريين سنة ٢٤ ، ولما أجريت
الانتخابات أضرب الأحرار الدستوريين عن الاشتراك فيها وحاز
الوفد ٢١٢ مقعداً من ٢٣٥ والحزب الوطنى ٥ وحزب الاتحاد ٣
والمستقلون ١٥ ، فأُسند الملك رئاسة الحكومة إلى النحاس باشا
(أول يناير ٣٠) .

وقد بدأت الوزارة عملها بفصل بعض المديرين وبذلك كان أول

القصيدة كغفراً . ثم شكل الوفد الرسمي المصري المفاوض للسفر إلى لندن برئاسة النحاس ، وافتتحت المفاوضات في ٣١ مارس ثم قطعت في ٨ مايو ولقد حاول النحاس باشا انقاذ المفاوضات أو اطالة عمرها بأن أرسل الأستاذ محمد صلاح الدين سكرتير وفد المفاوضة في ذلك الحين لاستشارة القاهرة على طائفة ، ولقد تاه صلاح الدين في الطريق حتى مضى بالرسول التائه ، وبالرغم من ذلك فشلت المفاوضات ثم قطعت . وطبعاً كان معنى قطع المفاوضات سقوط الوزارة ولما يمض على تشكيلها ستة أشهر . ولم يشفع للنحاس باشا قوله « خمسنا المعاهدة ولكننا كسبنا صداقة الانجليز » .

ولقد أصر النحاس باشا على عدم ابداء رأيه في مشروع معاهدة محمد محمود - هندرسون إلا تحت قبة البرلمان ، لأنه كان يعرف مقدماً أن البرلمان هو طريقه للحكم ، وبذلك علق رأيه على شرط البرلمان حتى يضمن الحكم . فلما فاض وفشل راح يستجدي الانجليز حتى يبقوه في الحكم ، ولكن سياسة بريطانيا كانت تهدف إلى تحطيم الزعماء والقضاء عليهم أدبياً حتى يصبحوا تحت رحمتها .

أبو السباع يحكم

وفرح الأحرار الدستوريون للوقف المتأزم فهم كجماعة رجعية يهيمها الحكم الديموقراطي ، فرفعوا إلى الملك عريضة طالبوا فيها بإقالة الوزارة وما زاد في حدة الأزمة الخلاف حول إصرار الوزارة على تقديم مشروع محاكمة الوزراء إلى البرلمان ، والخلاف على تعيينات الشيوخ ، فانفقت ميول السراي مع الانجليز مما أدى

بالنجاس باشا إلى تقديم استقالته للملك .

وفي اليوم الذي قبل فيه الملك استقالة النجاس باشا (٢٠ يونيو سنة ١٩٣٠) أسند الوزارة إلى اسماعيل صدقي عدو الدستور الأول ؛ والمستثمر الأول بحقوق الشعب .

وإذا كان كما رأينا أن مصير كل رئيس وزارة لا يتفق مع الانجليز هو السقوط - فلم هذا التهاافت الانتحاري الذي كان يتسابق إليه الزعماء للدخول في المفاوضة ١٩٠٠ . . . أما كان الأولى بكل رئيس وزارة أن يقتنع بالحكم ١٩٠٠ . . . وإلا يقدم على المفاوضات حتى لا يؤدي به الطريق إلى السقوط ١٩٠٠ . . .

كما انت المفاوضات بالنسبة للزعماء الغرض منها الاستهلاك المحلي فهي أشبه بلعبة النار لجلب الأنظار فالفرشة تغرم بأن تحوم حول النار ولكنها لا تلبث أن تحرق نفسها بالوقوع فيها كما أن الأمل لم يخطف من قلب كل زعيم في أن يوفق في إمضاء معاهدة مع الانجليز حتى يضمن بقاؤه في الحكم إلى الأبد - كما سنرى فيما بعد .

أن الانجليز لم ينسوا فضل النجاس باشا في توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ - فردوا له هذا الجميل بعد ذلك بست سنين عندما أتوا به إلى الحكم على ظهر الدبابات البريطانية في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ .

نعود إلى قصة صدقي : فقد بات واضحا منذ اللحظة الأولى أن نية السراي في الحكم المطلق - وهي أمنية طالما تحققت في كثير من الأحيان - حيث سبق لها أن عطلت الدستور في عهد وزارة زيور ثم أوقفته في عهد محمد محمود وليس أمام السراي والانجليز والرجعيين والوصوليين وأذناب الاستعمار فرصة للاعتداء على حقوق الشعب

أحسن من هذه الفرصة - ومن ثم تلقف الكرة رجل آمن أن يأخذ
الامة بالبطش والعتفوان ليحكم البلاد حكما دكتاتوريا لاهوادة فيه .

ولقد ادعى صدقي أو أبو السباع كما كانوا يلقبونه - الحيدة بين
الأحزاب ولكنه لم يكن صادق الوعد وهي حيدة تشبه حيدة



أبو السباع
اسماعيل صدقي باشا

الانجليز التي يزعمونها عقب
كل انقلاب - فسرعان
ما خلع عن نفسه النقاب
ونزل إلى الشارع وألف
حزبا أسماه «حزب الشعب»
لكي يظهر على المسرح مع
أهوانه في شكل وزارة
انتلافية تمثل حزبين مؤتلفين
حزب الشعب الجديد
الذي خلقه وحزب الاتحاد
القديم الذي انضم إليه .
ولعل محمد محمود قد
استاء من هذا الوضع

لأنه كان يرى نفسه الوريث الشرعي لوزارة النحاس ، فلما تخطاه
الملك فؤاد - إمعانا في العبث بهؤلاء الوصوليين - واختار صدقي باشا
للرياسة ، كان ذلك سببا في انضمام محمد محمود وحزبه إلى الوفد
فيما بعد لما واثقه ، أعني أن الخصمين اللدودين قد ألف بين قلوبهما
نفع مشترك وهي ظاهرة ليست غريبة على الوفد المصري .

تخطيط سلاسل مجلس النواب

بدأت صفحة الوزارة الجديدة بتأجيل انعقاد البرلمان شهراً ،
ولما أراد النواب الاعتراض على ذلك وحاولوا الاجتماع اعترضت
سديهم القوة المسلحة فاغلقت الوزارة البرلمان وربطت بابه الخارجي
بأسلحة ، على أن النواب يتمكنوا من الحضور في الموعد . وأمر
ويضا واصف رئيس مجلس النواب بتخطيط السلاسل فحطموها
واجتمع أعضاء البرلمان واحتجوا على الوزارة لعبثها بالدستور كما
احتج أيضا عدلى يكن رئيس الشيوخ على اغلاق الحكومة أبواب
البرلمان ، كما اجتمع مؤتمر من الشيوخ والنواب (٢٦ يونيو) بالنادى
السعدى وقرر الدفاع عن الدستور وعدم التعاون مع الوزارة
واعلان القسم العظيم .

وأثبت الشعب وجوده بمقاومة صدق باشا الذى تولى الحكم
رغم ارادته ، ولكن صدق قرر أن يتمكن من الشعب بقوة الجيش
والبوليس وبذلك تعددت الحوادث الدموية ، وبما زاد النار اشتعالا
أن النحاس باشا راح يطوف بالاقاليم يحض على كراهية الحكومة
فزار الزقازيق ثم بلبليس وهناك قتل ثلاثة أشخاص فى الحركات
الدموية ثم زار المنصورة فاعترضته «القوة المسلحة» وقتل ٤ من الأهلى
وثلاثة من الجيش والبوليس وجرح سينيوت حنا أحد كبار الوفد
من ضربة سونكى تلقاها فى ذراعه مفتديا النحاس باشا كما جرح ١٤٥
وإنى لأسأل هل كان النحاس باشا يهدف بذلك إلى الثورة ضد
الملك وخلعه لأن الملك داس على كل الاعتبارات القانونية ؟ أم أنه

كان مفيظا لأن الملك طرده ولأن لسان حال الملك كان يقول :
«موتوا بغيظكم» ؟ الواقع إن الوفد كان هارعا في المناورات السياسية
فإن التصريحات التي أدلى بها في أخريات حكمه عقب فشل المفاوضات
أساءت إلى سمعته كحزب يتمتع بثقة الشعب ، أى أن ارتقاءه على
الاعتاب البريطانية قد أثار السخط العام - يضاف إلى ذلك أن الفساد
الذي بذره في الحكم من رقت الموظفين ومحاربتهم في أرزاقهم ومعاملة
خصومه السياسيين بحقد وغل بل بقسوة أكثر من القسوة التي يعامل
بها خصومه أنصار الوفد قد خلق الامتعاض في نفوس الناس - فليس
ثمّة شك في أن الوفد هو الذي اختلق بدعة إحالة الموظفين إلى المعاش
بينما كان يجب أن يكون التسامح من جانب الوفد - لأن الوفد مفروض
أنه يمثل الأغلبية الشعبية فهو بمثابة الأم الرؤوم . ولكن الوفد كان
قاسيا إلى أبعد حدود القسوة - وقسوة الوفد غير ظاهرة لأنه كان
يملك الأغلبية وفرائسه دائما من الأقلية التي تعارضه والتي إذا رفعت
صوتها ضاع الصوت وسط تهليل أنصاره كما أن المحسوبة التي ابتدعها
الوفد ورفع الموظفين إلى درجات دون أن يكون لهم وجه حق اللهم
إلا أنهم يصفقون للرئيس الجليل - يضاف إلى ذلك أعمال النواب
الخاصة حيث كانوا لا يتورعون في طرق كل الأبواب في سبيل قضاء
حوادثهم وحوادث أنصارهم . كل هذا وغيره قد أودى بسمعة الوفد
فكان لا بد له أن يعمل عملا يسترد به كيانه وليس ثمّة شيء أسهل من
الطواف بالبلاد واستشارة الجماهير البريئة بحجة أن الوطن في خطر .

ووقعت اضطرابات في الاسكندرية فقتل عشرون وجرح ٥٠٠
كما حدثت اضطرابات في بور سعيد فقتل واحد وجرح كثيرون .

وقامت المظاهرات في القاهرة يوم ٢١ يوليو وهو اليوم الذي
حدده الشيوخ والنواب لاجتماع البرلمان بعد انتهاء فترة التأجيل فقتل
٤ وجرح أربعين .

المندوب السامي يحمل كل من النحاس وصدقى المسؤولية

وازاء هذه الأحداث أرسلت دار المندوب السامي إلى كل من
النحاس وصدقى تبليغا بريطانيا باعتبارهما مسئولين عن الأخطار التي
تهدد الأجانب ، كما أرسلت بارجيتين حرييتين إلى الاسكندرية
(للاثویش) وهددت بالتدخل إذا لم تهدأ الحال .

ورد صدق على المندوب السامي مؤكدا بأن أرواح الأجانب
في طمأنينة وأن الهدوء في سبيل الاستقرار . ومن المؤسف أنه لم
يخف شعوره في رده بالتباهي في الاعتداء على الدستور وتفاخره بأنه
قادر على كبت روح الأمة دون الاستعانة ببريطانيا ، فالاعتداء على
الشعب في نظره أمر سائع ، ومظهر الاستقلال في نظره ألا تلتمس
الحكومة في اعتدائها على الشعب معونة بريطانيا وهذا مما لا يشرف
رئيس الحكومة المصرية لأن مهمة الاتفاق الجنائي في الاعتداء على
الشعب بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية قائمة وثابتة .
ولو أنه رجل كريم لاستنكر في رده اعتداء الحكومة على الشعب
ولكنه اعترف به وتفاخر . والأدهى من ذلك أنه أكد في رده
حرصه على أرواح الأجانب وكان الأولى به أن يجعل حرصه على
أرواح بني وطنه أهم واجباته وموضع اعتزازه ولكن عقلية الحكم
الرجعي الذي تسنده الروح الاستعمارية هي التي أملى هذا الرد

فالبطش بالمصريين والتنكيل بهم مباح في نظر ساسة ذلك العهد . أما
البطش بالأجانب والتنكيل بهم أو الاساءة إليهم فشيء غير مستساغ .
أما رد النحاس باشا فقد احتوى نحيبا ورجاء بعدم تغيير قانون



عباس محمود العقاد

قال مرة في مجلس النواب
« إن هذا المجلس مستعد
لأن يسحق أكبر رأس
في البلد ، وقد دفع العقاد
ثم هذه العبارة تسعة أشهر
من حياته قضاهما في السجن

الانتخاب ثم تأكيدا بالمحافظة على أرواح
الأجانب ثم تنديدا بمسلك الوزارة في
الأزمة الدستورية ومسلكها في الأمة .
ولا شك أن مخاطبة بريطانيا راسا
للنحاس باشا فيه اهدار كامل لاستقلال
مصر فليس من المتبع لدولة أجنبية أن
تخاطب أحد مواطني مصر وتحمله
مسئولية الأمة - اللهم إلا إذا كانت
هذه الدولة الأجنبية صاحبة نفوذ قوى
يطغى على استقلال البلاد . ولكن
النحاس باشا قبل ان يطمس الاستقلال
في سبيل أن يظهر في الصورة ، كما لم
يخل خطابه من البكاء إلى بريطانيا ومن
الاحتكام إليها في الصراع القائم بينها وبين
صديقي ، وهو دعوة صريحة من زعيم
الأغلبية إلى بريطانيا للتدخل في سبيل

مهاوئته للوصول للحكم وفي ذلك اطاحة بالاستقلال كلية كما حوى الرد نفس
التكالب على لعق أقدام الأجانب بتأكيده المحافظة على أرواحهم
وتملكاتهم - وإذا كانت بريطانيا قد أرادت بتبليغها للنحاس باشا

انها ما زالت تحتل مصر فإن رد النحاس باشا كان فيه معنى التأكيد
الكامل لذلك الاحتلال بل الدعوة الصريحة للتدخل .

وبعد ذلك فضت الوزارة البرلمان (١٢ يوليو ١٩٣٠) وهذا
اعتداء صارخ على الدستور لأن فيه اساءة استعمال السلطة ، يضاف
إلى ذلك أنها فضته قبل نظر الميزانية بينما الدستور يصر على عدم فضه
قبل نظر الميزانية . وكما أكدت بنود الدستور أيضا بعدم فض
البرلمان قبل ستة أشهر من بدء انعقاده . ولم يكن البرلمان قد اكتمل
ستة أشهر حين فضه . وتمادت الحكومة في تجنيها على الشعب فاحتلت
دار البرلمان فاحتج عدلى باشا رئيس الشيوخ على احتلال الحكومة
لدار البرلمان كما أرسل وكيلا بمجلس النواب باحتجاج مماثل إلى
صدقي باشا . على أن الأعضاء اجتمعوا بعد ذلك بالنادى السعدى
وهناك احتجوا على الحكومة وترروا بعدم الثقة بها . وفي الوقت
نفسه اجتمع أعضاء مجالس المديرية واحتجوا على الوزارة فحل
صدقي مجلس مديرية البحيرة والغربية وأخذ باقى المجالس بالشدة .

وهكذا رأينا الدوامة السياسية قد خرجت بثورة سنة ١٩١٩
من مفهومها الذى كان موجها ضد الانجليز والاحتلال إلى صراع
حزبى بل حرب أهلية . فقد استولى على البلاد قلق شديد . فما كانت
تفتأ أى وزارة أن تربع على دست الحكم حتى تهب عاصمى الأعاصير
من كل جانب ، ولعمري أن المسئول عن ذلك كله هم الزعماء الذين
قتلتهم الأناية واستبدت بهم شهوة الحكم فالزعماء الرجعيون كانوا
يرون القوة والبطش وسيلتهم للحكم . أما الزعماء الوفديون فكانوا
يخدرون الشعب بألفاظ البرلمان والانتخابات الحرة والواقع أن مصر

لم تشهد حكما ديموقراطيا أبدا فوزراء الأقلية كانوا يسومون الشعب العذاب ووزراء الأغلبية كانوا يحكمون - تحت ستار الديموقراطية - حكما دكتاتوريا عنيفا ، وبذلك فقد الشعب تدريجيا الايمان بزعمائه ومن ثم كان قلقا دائم العمل في سبيل التخلص من الفضوليين الذين يفرضون أنفسهم عليه ، ومن أجل ذلك تعرض صدقي للاغتيال بيد رجل يدعى حسين محمد طه تنكر في ثوب خادم بالقطار المسافر من الاسكندرية إلى القاهرة وحمل معه بطاقة أراد أن يقضى بها عليه في عربته البولمان ولكن قبض عليه قبل ارتكاب الجريمة .

الغاء الدستور

ومع ذلك استمر صدقي باشا في جبروته ففي ٢٢ مايو ١٩٣٠ صدر المرسوم الملكي بالغاء الدستور واحلال دستور آخر بدلا منه على أنه قبل صدور الدستور الجديد احيطت بريطانيا علما بهذا التغيير السياسي فوافقت عليه . ففهوم الانجليز إما قبول الاحتلال بالاتفاق مع بريطانيا بامضاء معاهدة أو معاقبة الشعب بحرمانه من حقوقه الدستورية وبذلك بات الحكم مطلقا في يد الملك وبات صدقي والضباط الانجليز في الجيش المصري والبوليس على رأس حركة القمع التي اتخذتها الحكومة ازاء مظاهرات الاحتجاج على سياسة صدقي باشا .

كان الغاء الدستور اعتداء منكرأ على حقوق الشعب واستخفافا به لأن الدستور حق أساسي كسبته الأمة بعد جهاد طويل فإذا ساغ لكل وزارة أن تعيث به أصبح مهزلة .

لقد أقسم الملك على احترام دستور ١٩٢٣ وهذا القسم قد سجل

التعاقد بين الأمة والملك فلم يكن من حق الملك أن يلغى الدستور ،
فأمر منه كنهذا فسخ للتعاقد من جانب واحد وأعل ذلك ما دعا الملك
إلى عدم حلف اليمين للدستور الجديد لأنه لا يملك أن يحل نفسه من
اليمين الأول الذي أقسمه . كما أن قسمه الجديد يكون بمثابة حنث
للقسم الأول . وعلى أية حال فقد حنث الملك في يمينه . وهو إذا كان
قد احتقر دستور ١٩٢٣ فبالأحرى به أن يحتقر الدستور الجديد .

وقامت المظاهرات واحتج الوفد واحتج الحزب الوطنى واحتج
حزب الأحرار الدستوريين فأخذها صدقى باشا بشدة فقد قال « إن
الحكومة لا نال جهداً فى اتخاذ كل الوسائل الممكنة لاستتباب الأمن ،
واحتججت مجالس المديرية فحلها جميعاً واستقال عدلى يكن رئيس
الشيوخ احتجاجاً ، واسكن صدقى لم يبال بذلك وكان يرى فى تغلبه
على حقوق الأمة مفخرة له .

ولما اطمأن إلى الحكم رأى أن يؤلف حزبا يرتكن عليه فى حياته
السياسية التى أنشأها فى خياله ففعل كما فعل قبله حسن نشأت سنة
١٩٢٥ عندما ألف حزب الاتحاد فأسس حزب الشعب .

عهد الله والوطن

واتلف الوفد والأحرار الدستوريون وتعاهدوا على العمل
لإعادة دستور ١٩٢٣ وعقدوا ميثاقاً قومياً (٣١ مارس ١٩٣٠)
أسموه (عهد الله والوطن) وقرروا زيارة الأقاليم وبدأوا بينى سوييف
فلما وصلوها وجدوا أن الحكومة أوفدت إليها الأفا من جنود
الجيش فظلوا محاصرين فى المحطة ١٢ ساعة إلى أن أرسلت الحكومة

قطاراً خاصاً عاد بهم إلى القاهرة ، على أنهم استطاعوا بعد ذلك من الوصول إلى بني سويف بالسيارات فحدث فيها صداماً أدى إلى قتل سبعة وجرح كثيرين .

وراح صدقي باشا من بجانبه يطوف بالبلاد داعياً الحزب به مستأجراً المظاهرات وأمر رجال الإدارة أن يكونوا في ركابه مستصحبا المناهقين والوصوليين لمؤازرته وكثيراً ما كانت تقع الحوادث خلال ذلك .



اسماعيل صدقي باشا
الرجل الذي داس على
الدستور وداس على الشعب .

واشتدت مناوأة الأحزاب لصدقي كما وقف ضده أيضا الأمراء أعضاء البيت المالک والسكن - كما قلت - لم يبال الرجل بذلك . وبالرغم من ذلك كله أجريت الانتخابات ، ووقعت حوادث دامية خلال ذلك . فقد قتل حاكم دار الدقهلية في بلدة دقادوس حيث غيظ وجهه في الطين ثم انهالوا عليه بالأقدام حتى مات كما قتل في القاهرة ١٣ وفي ميت غمر ٦ وفي المنصورة ١٠ وواحد في شبين وواحد في حلوان

وواحد في زفتى وذلك غير الجرحى العديدين الذين قدروا بالمئات ولما اجتمع البرلمان الجديد - نتيجة العنف والتزوير (٢٠ يونيو سنة ١٩٣١) كان طبعاً مؤيداً للوزارة حريصاً على الثقة بها . وقد تمكن الرجل من أن يحوز ثقة الملك فؤاد خصوصاً بعد أن

وفق مع الخديو عباس حلى الثانى الذى نخلعه الانجليز فى ابان الحرب العالمية الاولى - وفق فى اقناعه فى التنازل عما له من حقوق قبل الملك فؤاد وبذلك ازدادت سطوة صدقى وازدادت قبضته الدكتاتورية فازداد الشعب اصراراً فى مناوآته فلجأ إلى السجن والتنكيل والتعذيب كما عطل الصحف واضطهد الحريات عامة - ومع ذلك استمر الشعب فى نضاله وقابل عنف صدقى بعنف لا مثيل له - فاطلق الرصاص على محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب وألقيت قنبلة على دار محمد علام وكيل النواب وألقيت قنبلة على دار صدقى باشا وكذلك وضعت قنبلة على قضبان السكة الحديد فى طما لنسف القطار الذى كان يركبه صدقى باشا إلى جرجا ولكن القنبلة انفجرت قبل مرور القطار بدقائق وأودت باثنين من حراس الخط لحديدى كما ألقيت قنبلة على مدرسة الهندسة (ديسمبر ٣٢) صباح اليوم الذى زارها الملك فؤاد كما انفجرت قنبلة على مقربة من دار المندوب السامى وألقيت قنبلة على مركز القيادة العامة للجيش البريطانى بميدان الخازندار وانفجرت قنبلة على مكائنات قصر النيل وأخرى بالمدرسة الانجليزية بشارع الملك الصالح ، كذلك انفجرت قنبلة بجوار المحكمة المختلطة وحاول رجل يدعى محمد على الفسالل أن يطلق الرصاص من مسدس كان يحمله على صدقى باشا بمحطة مصر ولكن قبض عليه قبل اتمام الجريمة (مايو سنة ٣٣) كما انفجرت قنبلة عند نهاية شارع غمره وأخرى على مقربة من سور وزارة الحربية .

كل هذه الحوادث تؤكد - بالدليل القاطع - السكراهية التى كانت تعانيها البلاد من رجل ليس فى قلبه ذرة من عطف أو لين . رجل

لا يؤمن بالشعب ولا يكثر لحقوق الانسان . يعتقد أنه من طينة
أعلى من طينة الشعب وإن ذكاه ودهاءه السياسي وتمكنه من أعصابه
ومقدرته في المفاطنة وادعائه في علم الاقتصاد ، كما كان يزعم أنه
رجل المال الأول الذي يقدر على حل المشكلات والأزمات الاقتصادية
- أقول - كل ذلك لم يشفع لصدقي بأن يستحوذ على الشعب ، فقد
عاش بغيضا من الشعب مكروها منه . وبالرغم من المظاهرات العديدة
التي كان يستأجرها لتهتف له وبالرغم من تسخير الإدارة للدعاية له
فقد كان العدو رقم واحد للشعب . على أن صدقي لم يعترف بذلك
فقد كان يظن أن الشعوب متقلبة في حبها وكرها دون أن يكون
هناك دوافع تحرك الحب أو الكره ، ناسيا أن الشعوب إذا أوذيت
كرهت مهما حصلت من مال وأنها إذا وجدت العطف من الزعيم
واستجابته لها أحبتته . إنه من الممكن أن تحكم الشعب بالقوة ولكن
ليس من الممكن أبدا أن تستحوذ على قلبه بالقوة .

ولما اشتدت الأزمة لاح في الأفق فكرة تأليف وزارة ائتلافية
(يناير سنة ٣٢) وكان الانجليز وراء هذه الفكرة فالانجليز يميلون
إلى هذا النوع من الوزارات ليضمنوا عدم استقرار الحكم ولقد أيد
الأحرار الدستوريون هذا الرأي لأن فيه انقاذ ما يمكن انقاذه لهم
وشاركهم في ذلك بعض الوفديين ، ولكن الفكرة عامة لم تجد قبولا
لدى الوفد لأن الوفد خاف تجربة الائتلاف مرة أخرى ومن ثم حدث
انشقاق في الوفد وتصعد في الجبهة المؤتلفة ضد صدقي .

حادث البداري

وعلى العموم فقد اتسم عهد صدقي بالفساد العام ، فقد علم الناس

التزوير وخاصة التزوير في الأوراق الرسمية ، إذ أسرمهم بالتزوير في
الانتخابات فألف الموظفون فساد الضمير واعتاد رجال الجيش
والبوليس التنكيل بالشعب دون مراعاة للعدل والقانون ، وأبيح القتل
وسفك الدماء ارضاء لشهوة السلطان ، وتعقبت الحكومة خصومها
في مواردهم وأرزاقهم وطغت السلطة التنفيذية على السلطة القضائية
وحسبنا قضية البداري حيث قتل مأمور مركز البداري (مارس ٣٢)
بيد اثنين انتقاماً منه وقضت المحكمة باعدام أحدهما وبالأشغال
الشاقة المؤبدة على الثاني فرفعا طعننا نظر أمام محكمة النقض والابرام
برئاسة عبد العزيز فهمي باشا وأثبتت المحكمة أن البوليس قد استعمل
مع المتهمين ما وصفته بأنه اجرام في اجرام وأن في القسوة التي استعملها
ما تعتبرهتك عرض فهمي من أشد المخازي اثاره للنفس حيث تدخل
تحت جرائم الجنايات ويعاقب مرتكبها بالأشغال الشاقة مما دفعهما
بعد ذلك عندما أخل سبيلهما للانتقام بالقتل . ومع أنها قضت
برفض الطعن لأنها لا تملك قانوناً تخفيف العقوبة ، إلا أنها أهابت
بولاية الأمور إلى تدارك هذا الخطأ القضائي بإصدار عفو ملكي .

وعلى أثر ذلك اتخذت وزارة الحفانية (العدل) وكان على رأسها
على ماهر الإجراءات لتخفيف العقوبة من اعدام إلى أشغال شاقة
على الأول ومن أشغال شاقة إلى ١٥ سنة على الثاني وفي الوقت نفسه
أمر على ماهر وكلاء النيابة في التحقيق في البلاغات المقدمة من الأهالي
ضد رجال الإدارة .

وبالطبع كان معنى ذلك كشف وزارة صدقي واضعافها ورفع
صدقي استقالته إلى الملك وأعاد تأليف الوزارة (٤ يناير ٣٣) بعد

استبعاد علي ماهر باشا وعبد الفتاح يحيى باشا الذي كان متضامنا معه لكي يتمكن بذلك من استمرار تسخير الادارة في البطش بما أدى إلى وقوع حادث مشابه للبداري في بلدة الحصاينة وفيه قتل اربعة ولقد رأى البعض في خروج علي ماهر علي صدقي ازاء حادث البداري مسلكا كريما ، إلا أننا لا نرى ذلك فتحن لا يمكن لنا أن نبرىء علي ماهر من تهمة اشتراكه مع صدقي في جهرائمه . فقد كان علي ماهر وراء كل وزارة رجعية . كما كان رئيسا بالنيابة لحزب الاتحاد الذي ألفه الملك فؤاد بمعونة نشأت باشا وكان مسلكه دائما ضد الجماهير فقد نشأ عبداً للملك مؤمنا به يؤثره على الشعب . كما كان علي ماهر نفسه مشتركا مع صدقي في وزارة ٢٥ حيث كان وزيراً للمعارف وكان اسماعيل صدقي حينذاك وزيراً للداخلية كما كان علي ماهر أيضاً شريكا لصدقي في هذه الوزارة منذ أول يوم تأليفها واشترك في إلغاء الدستور وفي الحركات الدموية التي لا يست عهد صدقي . أما لماذا استقال أخيراً ؟ فلأنه رأى أن راحة الجرائم قد فاحت فمن الخير له أن يفوز بجلده وأن يخرج قبل أن تفرق المركب فالمعروف عن شخصية علي ماهر كما سيجيء الكلام عنه فيما بعد أنه نهاز للفرص مغرم بأن يظهر في الصورة في ثوب المحافظ علي مصالح الشعب كي يكسب وده . ولكن علي ماهر كانت تنقصه الشخصية الشعبية التي تقدر علي تملك الجماهير وان استعاض عنها بما له من مقدرة في الدهاء والمكر ولذلك وجد علي ماهر في حادث البداري فرصته فوزارة صدقي باشا كانت آيلة للسقوط فلاخير من أن يخرج منها في صورة البطل . ولكن هذا الخروج لم يرض سيده الملك ولا

صدقى لأن على ماهر بتصرفه هذا قد كشفها أمام الشعب ففضب
عليه الملك وأقصاه عن بابه وعزله من المناصب الأخرى العديدة
التي كان يستفيد منها . فقد كان على ماهر مثلاً رئيساً لدائرة الأمير
سيف الدين وكان يتقاضى مرتباً يصل مئآت الجنيهات فحرمه منها

استقالة صدقي

وأخيراً قررت الوزارة البريطانية نقل المندوب السامي السير
برس لورين من القاهرة وعينت بدلاً منه السير مايلز لامبسون فقد
رأت بريطانيا أن روح البطش التي اجتأت إليها لم تجد في قهر الشعب
بل زادته قوة وإيماناً ، فعولت على استبدال ممثلها لا حبا في مصر
ولكن لأنه أخفق في سياسته بأن كشف نياتها .

وأخيراً قدم صدقي استقالته (٢١ سبتمبر ٣٣) فقد انتهت مهمته
في نظر الملك وأرادت السراى أن تستبدل به غيره لأن الحكم المطلق
لا يطيق البقاء على رئيس وزارة طويلاً يمكث في منصبه . فمن مظاهر
هذا الحكم الرغبة في التبديل والتغيير .

ومن الطريف أن حزب الشعب الذي أنشأه ليكون عدته في
النضال قد تخلى عنه لأن حزب الشعب صنعه وهو في الحكم وانضم
إليه لأنه في الحكم فهو حزب يتبع الحكم أينما سار ، فهو حزب
الحكومة يعبد القوة ولذلك كان من سخرية القدر أن يتنكر لصدقى
ويخذله بعد أن أقصى عن الحكم وهكذا تظهر لنا حقائق الحكم المطلق
فالأحزاب التي يصنعها هي أحزاب صورية لا إرادة لها ولا هدف
إلا أن تتبع في فلكها الحاكم في سيره .

عبد الفتاح يحيى باشا ابراهيم رئيس وزارة لا ظل له

ألف عبد الفتاح يحيى باشا الوزارة (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣) على أساس نظام صدقي وكان عبد الفتاح يحيى باشا يعتبر مستقيلاً من وكالة حزب الشعب اثر خروجه من الوزارة بتضامنه مع علي ماهر ولكنه عاد وتمسك بوكالة الحزب حتى يهبط على وزارته ثوب الأغلبية البرلمانية . وكان صدقي غاضباً على عبد الفتاح يحيى وغاضباً على بعض الوزراء من حزبه الذين اشتركوا مع عبد الفتاح يحيى في وزارته واعتبرهم مفصولين ، ولكن صدقي وجد نفسه لا حول له ولا قوة فاضطر أن ينحني أمام القوة ويخضع للحكومة القائمة فقرر تأييد وزارة عبد الفتاح يحيى ويرحب بعودته والوزراء الآخريين إلى حظيرة حزب الشعب وازداد صدقي ضعفاً وازدادت الوزارة قوة ، ورأى أعضاء حزبه ينفضون عنه وينضمون إلى السيد الجديد فاضطر صدقي إلى الاستقالة من رئاسة الحزب الذي أنشأه وهكذا انفصل عنه الحزب الذي خلقه كما انفصل عنه ناديه وجريدته لأن القوة انفصلت عنه ولم تعد في يده . وهنا قال صدقي «يا شعب كل وزارة ، على أن صدقي عاد مرة أخرى إلى رئاسة الحزب بعد استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى . كانت وزارة عبد الفتاح يحيى ضعيفة جداً ولقد أدرك الانجليز مدى ضعفها وانفصلوا عن الشعب وخذلان الشعب أياها ومبلغ تداعى النظام الذي ابتدعه صدقي فراحوا يستهينون بها ويستهلون عليها فزار المستر باترسون المندوب السامي بالنيابة مبنى البوليس والمطافئ ، وراح يستعرض قوات بلوك الخفر محاطاً بأعلى مظاهر التفخيم والتكريم كما زار المنشآت العامة واستدعى القواد العسكريين

في الجيش المصري وراح يصدر إليهم الأوامر . ثم تفاقم التدخل
البريطاني عندما فاتح المستر باترسون عبد الفتاح يحيى بشأن مرض
الملك وأشار أن المرض يستدعي تعيين نائب على العرش كما طلب
الاطلاع على وثيقة الأوصياء على العرش في حالة وفاة الملك ، كما
طلب تعيين رئيسا للديوان الملكي وكان المنصب شاغراً فعين زيورباها
كما اعترض على وجود السنيور فيروتشي الايطالي كبير مهندسي
القصور الملكية أو بالأحرى النفوذ الايطالي .

كما تدخل في الدين الاسلامي حيث كان الخلاف قائماً بين الشيخ
المراغي والشيخ الظواهري ، فالشيخ المراغي كان رئيساً للجامع
الازهر حتى سنة ٢٩ حين استقال أو بمعنى أصح أرغمه الملك على
الاستقالة ثم عين بدلاً منه الشيخ الظواهري وظل في منصبه حتى سنة ٣٥
حين أصر الانجليز خلال هذه الأزمة على أن يستقيل الشيخ الظواهري
وأن يعود الشيخ المراغي إلى مشيخة الأزهر وسواء كان من الأفضل
تعيين الشيخ المراغي أو أن يظل الشيخ الظواهري في رئاسة الأزهر
فالذي حدث هو أن أقالة الشيخ الظواهري كانت بناء على رغبة
الانجليز أولاً وأخيراً .

وثمة تدخل آخر من جانب الانجليز في صميم الدين الاسلامي ذلك
أن الشيخ المراغي بمجرد عودته إلى مشيخة الأزهر قرر ترجمة القرآن
الكريم إلى اللغة الانجليزية فأنبرى له الشيخ محمد سليمان عنارة رئيس
المحكمة العليا الشرعية وعارضه في هذا الرأي واستدل في معارضته
على آيات وحجج دينية وعلمية قوية وأخذ النضال بين الرجلين صورة
عنيفة فقد تعصب الشيخ محمد سليمان لرأيه ، وبما زاد الصراع احتداماً
أن الانجليز كانوا وراء الشيخ المراغي - في رأيه - كما أيده على

ماهر باشا الذى أصبح فيما بعد رئيسا للوزارة . وتدخل الانجليز بهذا الشكل بعد تدخلهم فى المسألة الداخلية فحسب وإنما فى صميم الدين ومساندة على ماهر باشا لا شك هو



خنوع واستسلام ومساومة على الدين للبقاء فى الحكم . وإذا كان الشيخ محمد سليمان قد وقف ضد الانجليز وضد الحكومة المصرية وضد شيخ الأزهر فلا نه غير عابىء بما لهذه القوات من جبروت وبما يتعرض له من خطر ، ولأنه كان مؤمنا بالدفاع عن قضية مسنده فيها الله وإيمانه وعلمه . والطريف فى الموضوع أن الشيخ محمد سليمان عنارة قد انتصر أخيراً حيث

لم تجرؤ الحكومة على ترجمة القرآن وإنما تقرر ترجمة معانى القرآن وهو الرأى الذى نادى به الشيخ عنارة . ولما أصبح شأن الوزارة ماسخا وهان رئيسها ومعه ملكه قدم عبد الفتاح يحيى استقالته فقبلها الملك (١٤ نوفمبر ٣٤) وعهد فى الوقت نفسه إلى محمد توفيق نسيم باشا تأليفها ،

إلغاء دستور صدقى

كان أول عمل لنسيم باشا هو إلغاء دستور ١٩٣٠ وكان من الواجب إعادة دستور ١٩٢٣ ولكن الملك لم يفعل فقد انتهر فرصة سخط الشعب على دستور صدقى فألغاه لأنه لم يكن متلفها على الحياة الدستورية الكريمة ولأنه كان يخاف سيادة الانجليز فى إعادة دستور الشعب وهذا من المسارىء التى يؤسف لها أشد الأسف لأن فيه

أقحام للانجليز في المسائل الداخلية ، كما كان يجب تجنب البلاد عواقبه باحترام الحقوق الدستورية للشعب .

على أن الأمة تمسكت بعودة دستور ٢٣ بما دعا نسيم باشا لأن يرفع إلى الملك كتابا مقترحا حل الأزمة بأحد اثنين إما عودة دستور ٢٣ وإما إصدار دستور جديد فرد الملك مؤثرا عودة دستور ٢٣ ولكن الحكومة البريطانية عارضت عودة الدستور وقالت أن من الأفضل تكوين لجنة تضم جميع الأحزاب بما فيها الوفد لوضع دستور جديد يناسب تطور البلد ، وكان رغبة بريطانيا من هذا التبليغ أن تنتحل لنفسها صفة التدخل في شئون مصر الداخلية وتعطل الدستور قدر ما تستطيع وتزيد في هوة الخلاف بين الأحزاب وتملي إرادتها على الحكومة والشعب . فقد صرح السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية في لندن (٩ نوفمبر ٣٥) بأن دستور ٢٣ غير صالح للعمل وأن دستور ٣٥ لا ينطبق على رغبات الأمة .

يدلك هذا على أن الانجليز يداورون في طريقة حكم مصر وأن سياستهم في المحاوراة إنما الغرض منها ضرب جماعات الشعب وطالما كان الانجليز أصابع في مصر مثل نسيم باشا فإن النفوذ البريطاني سوف يظل إلى الأبد ولذلك ثار الشعب على حكومة نسيم أثر تصريح هور إذ تبين أنها استشارت الانجليز في شأن الدستور بخواتم بذلك تدخلا غير مشروع في شئون مصر .

قامت المظاهرات يوم ١٣ نوفمبر ٣٥ لمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد فقتل أول شهيد إذ أصابته رصاصة طائشة أودت بحياته . ثم تجددت المظاهرات في اليوم التالي فقابلها البوليس باطلاق النار ، فقتل أربعة من طلبة الجامعة في القاهرة وطالب بالمعهد الديني في طنطا وأظهرت

الامة أسفها فقررت الاضراب العام يوم ٢٨ نوفمبر فأغلقت المقاهى
وتعطلت المصالح واحتجبت الصحف ثم سادت الاضرابات البلاد .

الاتلاف من جديد

عادت إلى الأذهان فكرة الوحدة ومن ثم تم التفاهم بين الأحزاب
على إقامة الوحدة على أساس إعادة دستور سنة ٢٣ وعلى أساس العمل
لعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا وتكونت الجبهة الوطنية (ديسمبر ٣٥)
من حزب الوفد المصرى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب
وحزب الاتحاد والمستقلين وأرسلت كتابين (١٢ ديسمبر ٣٥) واحد
إلى الملك لإعادة دستور ٢٣ وآخر إلى المندوب السامى لدعوة بريطانيا
للدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة .

فاستجاب الملك إلى مطالب الشعب ، وأمر فى نفس اليوم الذى
تسلم فيه عريضة الزعماء إلى إعادة دستور ٢٣ . والطريف فى الموضوع
أن صدق باشا الذى ألغى دستور ٢٣ كان ضمن من وقعوا عريضة
الملك مطالبين بعودة دستور ٢٣ .

وهكذا عاد الدستور بعد غيبة خمس سنين وكانت هذه هى المرة
الثالثة التى عاد فيها الدستور . فقد عطل لأول مرة سنة ٢٥ من مارس
إلى آخر مايو ٢٦ وعطل المرة الثانية من يوليو ٢٨ إلى ديسمبر ٢٩
والمرة الثالثة سنة ٣٠ حين ألغاه صدقى ولكنه عاد بفضل كفاح الامة

معاهدة سنة ١٩٣٦

أما بريطانيا فقد ردت موافقة على الدخول فى المفاوضات ، فقد
كانت الازمة نهائية مستحكمة وكانت القوات الايطالية تهاجم
الحبشة وتلقى عليها الغازات السامة ، وكانت تهديدات هتلر لدول

الغرب قائمة وكان الجو والأوربي كله مشحونا بالخطر فكانت بريطانيا متلهفة إلى امضاء معاهدة تحدد الاطار القانوني لوجودها في مصر والى تضمين من مهر حليفها إذا وقعت الواقعة .

ولقد اختلف الناس في شأن مفاوضة الانجليز وعقد اتفاق معهم فتاريخ بريطانيا يؤكد أنها لا تقيم وزنا للمحادثات وأنها لا تنظر إلا من خلال مصلحتها وأنها لا تقوم بما عليها من التزام ، فمن العبث إذن عقد أى اتفاق بينما يرى البعض أن في مفاوضة بريطانيا اعتراف بالاحتلال وأن الواجب يقضى بجلاء الانجليز أولا ثم المفاوضة ثانيا وهو مبدأ آمن به الحزب الوطنى بينما يرى البعض الآخر أننا ونحن أمام نكبة وأن الاستعمار واقع سواء اعترفنا به أو لم نعترف فيهجب مواجهة الأمر الواقع بالتحايل على اخراج المستعمر من أرض الوطن .

ومهما كان فقد سيق الزعماء إلى المفاوضات كما تساق النعاج وأمليت عليهم شروط المعاهدة املاء . لأنه لا يمكن عقلا الجلوس على مائدة واحدة على قدم المساواة فقد كان الجيش البريطانى الذى يحتل القاهرة يمثل الضغط البجائى على مصر وكان لا بد أن تكون بنود المعاهدة كلها فى صالح الانجليز ، فقد أباغ المندوب السامى الملك أن الانخفاق فى عقد اتفاق يترتب عليه نتائج جسيمة ، وأن بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة فى حق اعادة النظر فى سياستها العامة تجاه مصر وقد احتج رئيس حكومة مصر على ذلك وقال أن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل هذه التصريحات لا يمكن أن تكون سليمة فى اتجاهها ، فأجاب المندوب السامى أن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مظلم وبعيد ومجهول .

وهكذا جرت المفاوضات في جو من الضغط والاكراه مما أدى إلى عقد معاهدة (أغسطس ١٩٣٦) .

نعود إلى حديث الدستور - فبعد صدوره انجبت الأنظار إلى تشكيل وزارة ائتلافية ولكن الوفد لم يرض بهذه الفكرة فعهد الملك إلى علي ماهر باشا وكان رئيسا للديوان الملكي ليؤلف الوزارة (٣٠ يناير ٣٦) فاتخذت العدة في سبيل اجراء الانتخابات وقد اتجهت النية إلى اجتناب التزاحم في الانتخابات صونا للوحدة فتم الاتفاق بين الأحزاب على ترك ٧٧ دائرة دون مزاحمة

وفاة الملك أحمد فؤاد

وفي ٢٨ أبريل توفي الملك أحمد فؤاد فتعاه مجلس الوزراء في بيان شمل المناداة بفاروق ملكا على مصر .

ولد أحمد فؤاد في ٢٦ مارس ١٨٦٨ ولما خلع أبيه اسماعيل عن العرش سنة ١٨٧٩ اختار ايطاليا مقراً لمنفاه ثم رحل إلى الأستانة سنة ١٨٨٨ ، وعندما كان بايطاليا ألحق ابنه بمدارسها ثم بالمدرسة الحربية الايطالية ، فلما تخرج انتظم في سلاح الجيش الايطالي لمدة ثلاث سنوات ثم ذهب إلى الأستانة للحاق بأبيه والتعرف على السلطان عبد الحميد وعينته الحكومة العثمانية ملحقاً عسكرياً بسفارتها في فيينا ولما تولى الخديو عباس الثاني عرش مصر عين في معيته كبيراً لياورانه برتبة اواء بالجيش لمدة سنتين ثم قضى بقية عهده بالامارة دون مناصب . وكان وهو أمير يطمح لأن يكون ملكاً في أي دولة يسعى سنة ١٩١١ ليكون ملك طرابلس المغرب وفي سنة ١٣ سعى ليكون ملك ألبانيا ولكنه لم يوفق . ولما قامت الحرب العالمية الأولى سنة ١٤

وأعلنت بريطانيا الحماية على مصر وخلعت الخديو عباس طمع في الملك ، ولكن أخاه حسين كامل كان أكبر منه فعيثته بريطانيا فلما توفي (٩ أكتوبر ١٧) عينت أحمد فؤاد سلطانا على مصر .

من هذه الفذلكة التاريخية تظهر لنا الرجاءات التي تعرض لها أحمد فؤاد . فقد كانت حياته أشبهه بريح عاصف تصفر في نفس خربه فجعلت منه رجلا مهزوز الشخصية ، فقد عاش مشرداً عن مصر متشبها بروح أجنبية مستجديا عرشاً خاليا يجلس عليه لينقذ نفسه من عقدة الاحساس بالطرد . لقد رأى وهو صغير القوة تسلب منه الحياة وتجرده من الامارة حيث شهد بريطانيا تخلع أبيه فاستسلم لعقدة الخوف التي سلبت مستقبله إلى الانجليز ، ولذلك كانت حياته وهو سلطان أو ملك من سنة ١٧ حتى سنة ٢٦ أي من وقت جلوسه على العرش إلى يوم وفاته خنوعاً لبريطانيا على طول الخط والكنه عندما كان يرى سلطة الشعب تطفئ على بريطانيا سرعان ما يرتج عليه الأمر فينحني للشعب لأنه تعود أن ينحني دائماً للقوة ، وقد وجد في الشعب قوة أقوى من قوة بريطانيا .

عندما اعتلى أحمد فؤاد العرش وواجه الحكم كان مبهوراً بالعز الجديد الذي نزل عليه وأنته من حياة التشرّد . فقد وجد نفسه يجلس على كرسي فرعون بعد أن كان يستجدي في شوارع روما ، ولذلك عاش ومات عبداً للانجليز الذين قدموا له الجميل ، وكان الانجليز يرون مصر (عزبة) وأحمد فؤاد بمثابة ناظر العزبة وبذلك كانت وظيفة الملك بمثابة وظيفة التابع لهم . وما زاد في ضعف الرجل أنه جلس على العرش وهو في الخمسين بعد أن ولت عنه أحلام الشباب ولذلك هانت نفسه وهان وقار الملك وهانت في نظره كرامة الشعب .

عندما جلس أحمد فؤاد على العرش سنة ١٧ لم يجد غضاضة في الحماية ولا في اعتبارها مصدراً لولاية العرش فقد قال في خطابه إلى وزيره حسين رشدي (١٠ أكتوبر سنة ١٧) «توأمينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية، فكان الأمر والنهي إلى السلطنة البريطانية فركع للاحتلال - لأنه سنده وسند أسرة محمد علي - فقد دخل الاحتلال المحافظة على العرش علماً أنه فيما بعد لما ضعف الاحتلال طرد



حسين رشدي باشا

الشعب فاروق آخر سلالة أسرة محمد علي، وبالرغم مما أصاب الشعب من اعتساف واضطهاد، ظل أحمد فؤاد موالياً للسلطة البريطانية وبالرغم مما كان يلاقيه الشعب من ضائقة ما أية لم يفتأ أحمد فؤاد من مبادلة الانجليز خالص الود حتى أنه منح السلطنة البريطانية (٩ مارس سنة ١٨) ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات هبة لها لأنها حمته.

وهذا أكبر دليل على سقوط الملك إلى أحط أنواع الدرك لمساعدة الدولة الغاصبة التي احتلت البلاد وسلبت حريتها ومزقت استقلالها. فلما انتهت الحرب وطالب الشعب بالاستقلال وأعرضت بريطانيا عن مطالب مصر لم يتحرك الملك فؤاد وترك البلد يغلي ومضى في سبيل مساييرته السياسة البريطانية. ولما اشتعلت الثورة (٩ مارس ١٩) وواجه الانجليز الثورة بالقوة مرة وبالبلي والخنساع مرة أخرى احتجب السلطان أحمد فؤاد في قصره تاركاً الشعب وجهها لوجه مع الانجليز واستهدف من أجل ذلك سخط الشعب وكرهه وباعدت

الحوادث بينه وبين الشعب وكان لا يفتأ يستعين بالوصوليين من الوزراء على يد الثوار ولكن الأمة ظلت مشاركة في نضالها حتى قبلت انجلترا أن تدخل في مفاوضات مع مصر لحل المشكل .

فلما وقع الخلاف بين سعد وعدلى على تكوين وفد المفاوضات ، يعمل الملك شيئاً على تقريب هوة الخلاف بل زاد النار اشتعالاً ضارباً هذا بذلك مما أدى إلى وقوع اضطرابات دامية .

فلما أعلن الاستقلال (١٥ مارس ٢٢) وبدأت الثورة نوعاً وتحدت الأوضاع ، أخذ الملك يضع العقبات في سبيل استكمال الاستقلال وراح يحول التيار الثوري المندفِع ضد بريطانيا إلى تيار داخلي حزبي حيث يصطدم الزعماء مع بعض . فقد وقف ضد اصداد الدستور ، ثم انحنى أمام إرادة الشعب - شأن كل رجل ضعيف - ينحني أمام القوة عندما رآه مصرأ على الدستور فأصدره ، ثم راح يتلاعب بالانتخابات وتطبيق الدستور كيفما يحلو له دون أن يعجز عن استحداث الوصوليين لتفسير بنوده وتقنين رغباته .

واقعد أضر الملك فؤاد بسياسته حيال الدستور أشد الضرر بالبلاد ويحمل معه في هذه التبعة أشياع الحكم المطلق من المستوزرين والوصوليين الذين كانوا أداة له في تحطيم بنود الدستور فلولا هؤلاء الوصوليين لما تمكن من أن ينفذ الانقلابات الرجعية الثلاث التي تمت في عهده ، كما يحمل معه التبعة أيضاً سعد بشكل كبير . فقد كان سعد يكابر الملك ويكابر الانجليز وفي ذلك مفخرة له ؛ ولكن مكابرتة للملك كانت في سبيل الاستسلام الشخصي لبحوز مركزاً يمكنه من أن يستحوذ على الحكم . فقد وقف سعد ضد الملك مستفيداً من الثورة

التي كانت تخوضها البلاد ومستغلا الروح الوطنية المتأججة في سبيل
تسخيرها لشخصه وقد أحكم سعد - بما كان له من سلطة وجاه - من
توثيق الرباط بين الثورة وبين اسمه ، فأصبح اسم سعد رمزاً للثورة
فكان من خرج عليه يعتبر خائناً لسعد وخائناً للثورة وخائناً للأهداف
الوطنية . ولقد ورث سعد هذه الفكرة الخليفة النحاس ، فكان من
يعارض الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا يعتبر خارجاً على الوطن
وخائناً للأهداف الوطنية - مما خلق في مصر نفوراً بين الناس
فدكتاتورية سعد أو الدكتاتورية البرلمانية التي اعتنقها قد طغت على
المقومات الأدبية في الخلق السياسي وبالتالي طغت فيما بعد بالمثل
دكتاتورية النحاس على نفس المقومات الأدبية في الخلق السياسي .

وهذا النصرف من سعد في مكابرتة للملك أو في مكابرة النحاس
من بعده للملك وإن بدا أمام العين كما أنه أضر بهيبة الملك لأنه أصبح
منافساً له ، إلا أنه في الواقع قد دعم سلطان بريطانيا في مصر ، فقد
كان الأمر كله أشبه بالتمثيلية التي اتفق فيها الرجلان (الملك وسعد)
ليعبثا بالشعب بما أدى بالثورة لتتحرف عن مجراها الطبيعي الذي
كانت تسير فيه ضد الانجليز وضد الحكم الملكي المطلق ، ولعمري
أن الملك كان في هذه الصورة أشبه بالقديس البوذي الذي أحرق نفسه
إرضاء لآسياده الآلهة الانجليز .

أما مكابرة سعد أمام الانجليز فقد بدأها مع عبد العزيز فهمي
وعلى شعراوى بالذهاب إلى دار المندوب السامي مستفيداً من طبع
الانجليز في التسويف والمماطلة والبرود وعدم أخذ الأمور بالحزم
أو بالجدية . وقد تحققت دراسة سعد في الانجليز ، فلم تقبض عليه

السلطة البريطانية في ذلك الوقت ولا على زميليه بل حادثهم المندوب
السامي حينذاك حديث ودم ودم ويبحث الموضوع . فلما اشتعلت
الثورة وقبضت السلطة البريطانية على من قبضت وكان مع الذين قبضت
عليهم سعد زغلول فاشتد هياج الشعب وطالب بالافراج عن جميع
المعتقلين وخاصة عن سعد بما وضعه في العدة لأنه أصبح بطلاً وطنياً
فلما نفته ازدادت صورته وضوحاً وراح اسمه يتسلاًلاً . وبما أكد
لسعد أنه ان يحسه مكروه ، ثقته في أن الشعب ان يتخلى عنه ومن
ثم ظل يمارس اللعبة السياسية ردحاً . فلما قتل السردار السيرلي ستاك
سنة ٢٤ وكشر الانجليز عن أنياب الحقد انكمش سعد واعتكف
وعرف أن الأمر ليس هزلاً وإنما هو جد فخاف على نفسه وانزوى
تتجلى شخصية الزعيم وقت الشدة وصموده أمام الأحداث لا في
هروبه وانزوائه ولا في تقديم الآخرين فداء له ولا في الهتاف
والخطب الرنانة ولا في الأثرة وحب الذات ، وإنما في التضحية
وتقدم الصفوف وحمل السلاح والاقدام .

ومن اللحظة الأولى التي اعتقلت فيها السلطة البريطانية العديد من
المصريين بتهمة قتل السردار عمداً مع سبق الاصرار والترصد وتقديمهم
للمحاكمة لقطع رقابهم تنكر سعد للمتهمين المصريين وتصل من التهمة
ووصف الذين اشتركوا في الجريمة بأنهم خونة وسفاكين ومجرمين
مع علمه بأنهم ما كانوا ليقدّموا على هذه الجريمة لولا ثقتهم من أن
فيها ارضاء للحركة الوطنية . والواقع أنه ليس من الخلق السياسي في
شيء أو من الخلق عامة في أن تقدم على عمل مع شركاه لتأخذ النصر
كله لك إذا صادف العمل النجاح ، أو تترك مسئولية الفشل كله لهم

إذا أصاب العمل السقوط . كذلك كان شأن سعد عندما كانت الجمعيات الوطنية تقوم باغتيال الانجليز ويأتي العمل بفائدة على سعد بأن تدعم مركزه ويقوى اسمه ، كان يباركها ويصف العمل بالتضحية والوطنية . فلما قامت إحدى هذه الجمعيات باغتيال السير لى ستاك ووجد سعد الشر لاحق به هال وكبر واعتبر هؤلاء المصريين الذين قاموا بالاغتيال خونة ومجرمين .

إن من صفات الزعيم أن يقف إلى جوار بني وطنه وهم في المحنة سواء كانت هذه المحنة التي نزلت بهم من سوء تصرفهم أو كانت قضاء وقدر أو كانت عن رضا الزعيم أو غير رضاه . فهمة سعد تظهر في وقت الشدة أي الوقت الذي يصبح فيه الخطر مجسماً لا في الوقف الذي كانت تسير فيه الجماعات هاتفة بموت ويحيا سعد، وإذا كانت الجماهير قد ضحت بنفسها فداء لسعد عندما اعتقلته السلطة البريطانية وقبلت أن تموت ويحيا سعد قبل حادث السردار ، أما كان الأولى بسعد أن يقف إلى جوارهم وهم في محنة ليرد لهم الجميل لا أن يتركهم يواجهون الاعتقال والمحاكمة والحكم بالاعدام وحدهم وامرئ أن في تخلى سعد عن شعبه في هذه الشدة لا يعتبر نقطة تحول في ثورة سنة ١٩ ولا يعتبر ايذاناً بانتهاء الثورة لأن ثورة ١٩ كانت قد تحولت وانتهت قبل ذلك التاريخ ، وإنما تخلى سعد يمثل لنا الوقت الذي كشف فيه سعد عن حقيقة من أنانية واثرة وحب ذات ومصلحة شخصية تربو على كل اعتبار وطني .

وموقف سعد سنة ٢٤ يشبه موقف مصطفى النحاس باشا عندما فشل في مفاوضاته مع الانجليز فخاف سقوط وزارته فراح يتنكر

الأعمال المصرية ويبارك الاستثمار وينادى بخسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الانجليز . وليس عام ١٩٣٠ هو الذى مات فيه النحاس باشا أدبيا ، فقد مات الرجل قبل ذلك ولكن عام ٣٠ كان أحد الأعوام التى كشف فيها عن نفسه كما كشف عن نفسه بعد ذلك فى ٤ فبراير سنة ٢٠٠٤ عندما جاء إلى الحكم على ظهر الدبابات البريطانية وكما كشف عن نفسه أيضا مرات عديدة بوصفه الدولة البريطانية المحتلة للأراضي المصرية بالدولة الصديقة وكما كشف عن نفسه أيضا سنة ٥٠ عندما كان رئيسا للوزارة وقال للملك فاروق دلى طلب واحد ، فقال ما هو ، قال « أن تسمح لى بأن أقبل يدك » ونحن إذا أردنا أن نعدد المرات التى كشف فيها النحاس عن نفسه لهجزنا عن الحصر .

هذا هو سعد زعيم الشعب وهذا هو النحاس خليفته . وإذا كانت الأقالة أو الارغام على الاستقالة التى عاناها سعد أو خليفته النحاس من بعده فللاستهلاك المحلى .

ليس هذا خروجا عن الموضوع وإنما اضطررنا له لى نكمل حلقة الملك فؤاد بوصفه حاكم رجعى يحكم ضد إرادة شعبه . وموقفه مع وزراء الشعب سعد والنحاس بوصفهما الحاكمين اللذين حازا ثقة الشعب .

كان الملك أشبه بالمايسترو فى فرقة موسيقية وكان الزعماء أشبه بأفراد التخت الذين يعزفون نغمات حزينة لييكو الجماهير أو يعزفون نغمات صاخبة ليثيروا الجماهير دون أن يحسوا بشيء مما يعزفونه ، كل منهم هو أن يقبضوا الثمن آخر الحفل .

الواقع أن الملك كان الملهم لسكل التصرفات التى كان يقوم بها الزعماء سواء الخنوع للاستعمار أو الحكم المطلق القائم على الانقلابات

ضد إرادة الشعب ، ولولاه لما اجترأ هؤلاء الوصوليون على امتحان
حقوق الأمة .

لم يكن الجانب السياسى من حياة أحمد فؤاد إلا صورة داكنة
لعهصر لاقت فيه مصر الهوان سواء منه أو من الزعماء أو من الانجليز
فقد كان متخاذلا أمام الانجليز وأمام الزعماء وقد أدت هذه السياسة
إلى الاضطراب وعدم الاستقرار وإلى ضعف البلاد أمام العدوان
البريطاني مما عطل نهضة التقدم والاصلاح .

فـاروق

كان فاروق يتلقى العلم في قصر كبرى هاوس بلندن حين بلغت
وفاة أبيه فحضر مسرعا إلى مصر فوصلها يوم ٦ مايو سنة ٣٦ وفي
٨ مايو اجتمع البرلمان ونودي به ملكا فوقف على ماهر باشا رئيس
الحكومة حينذاك وأعلن في جركة مسرحية تنازل الملك فاروق
عن ٥٠ ألف جنيه من مرتبه السنوى فأصبح ١٠٠ ألف بدلا من
١٥٠ ألف جنيه ثم فتح مظروف الوصاية التي حررها الملك الراحل
أحمد فؤاد فوجدها تضمنت تعيين محمد توفيق نسيم باشا وعدلى يكن باشا
ومحمود فخري باشا أوصياء ، فلم يأخذ البرلمان بهذا الرأي وقرر
تشكيل مجلس الوصاية من الأمير محمد على وعبد العزيز عزت باشا
ومحمد شريف صبرى باشا .

انتهاء حكم المائة يوم

وعلى أثر ذلك قدم على ماهر استقالته (٩ مايو ٣٦) بعد أن دام
حكمه مائة يوم كان فيها فرس الرهان حيث كان حكم كله حركة ؛ فقد

تم في عهده اجراء الانتخابات في ظل دستور سنة ٣٠ كما أثبت أكبر مشكلة دينية شغلت وتبلبلت من أجلها الأذهان وهي مسألة ترجمة القرآن وانقسم العلماء إلى فريقين الفريق الذي ينادى بالترجمة ويسنده الحكومة ويتزعمه شيخ الأزهر والفريق الذي يعارض الترجمة ويتزعمه الشيخ محمد سليمان عنارة رئيس المحكمة العليا الشرعية ويسنده الله . وقد نجح هذا الفريق بالرغم مما تعرض له من ضغط وارهاب ولم تتم الترجمة ، كما تألفت اللجنة الوطنية لمفاوضة الانجليز في سبيل اتمام معاهدة سنة ٣٦ وفي هذه ایضامات الملك فؤاد وأرسل إلى فاروق يستدعيه على عجل بالاسراع إلى مصر لتبوأ عرشه الجديد، كما تم أيضا في عهده رفض البرلمان لأعضاء الوصاية الذين عينهم فؤاد وتشكيل أعضاء آخرين بدلا منهم

كل هذه الأحداث وغيرها وقعت في المائة يوم التي حكم فيها على ماهر وهي أحداث لامت شخصيته فقد كان يميل لأن يقال عنه أنه سريع وحاسم وأهل للجلال الأمور وأنه رجل الساعة ، ولقد حاول أن يظهر خلال حكمه في صورة البطل المحامد الذي تتجه إليه أنظار الزعماء بحثا عن حل لما أشكل عليهم ، ولكن على ماهر ما كان أبدا صادقا في حياده وإنما كان بمثابة السهمسار الشريف فماضيه مليء بالانزعاجات العدوانية ، فقد اشترك في الوزارات الرجعية الثلاث التي اعتدت على الدستور في وزارة زيور سنة ٢٥ ووزارة محمد محمود سنة ٢٨ ووزارة صدقي سنة ٣٠ ، وكانت صداقته للملك فؤاد قوية فكان من أشد أنصاره منذ فجر الحركة ، وأحد مسنده ومستشاريه الخصوصيين ، وقد أسس بالاشتراك مع حسن نشأت باشا حزب الاتحاد لتدعيم الحكم الملكي المطابق ولقد ورث فاروق هذا الايمان

بالحكم المطلق وأفهمه أن من حق الملك أن يملك وأن يحكم وأن يعين الوزراء ويقيلمهم دون معقب على تصرفاته . وأن يعين رئيس ديوانه دون الرجوع إلى الوزارة . وهذه مشكلة سبق البت فيها في عهد الملك فؤاد بأن لا حق للملك في ذلك ، وذلك لكي يصبح هو رئيسا للديوان . وهو صاحب رأى القائل بأن من حق فاروق أن يتولى الحكم إذا بلغ ١٨ سنة هجرية أي ما يعادل ١٧ سنة ميلادية وبضعة أشهر وهذا لعمري استهتار بالشعب ، إذ كيف يتولى أمر البلاد « طفل » وهو صاحب الجملة المشهورة « أتم عايزين الملك يكون بصمجي » .

أقد أساء على ماهر إلى القضية الوطنية بتلقين فاروق الكثير من الآراء الخاطئة بما جعل فاروق أرضا خصبة لكل سوء ، فقد اندفع بعد ذلك وراء الرذيلة حتى بلغ أحط دركاتها . فبعد على ماهر تلقفه أحمد حسنين ثم كريم ثابت ، ثم ما زال يتلقفه أهل السوء الواحد بعد الآخر حتى أصبح في النهاية عبدا للخادم محمد حسن والحلاق بولي . هذا هو على ماهر الذي وقف وراء الملك فؤاد ووراء فاروق إلى أن تولاه أحمد حسنين فأخذت الغيرة بعلى ماهر وراح يعيره قائلا « أنا السبب في أني أجلس على العرش ولولاى لما كان ملكا » فلما وصلت هذه الجملة مسامع فاروق أقصاه عن بابه فظل بعيداً عن العرش زهاء عشر سنين أي من سنة ٤٢ إلى سنة ٥٢ . ومن سخرية القدر أن على ماهر الذى كان رئيسا للوزارة عندما جلس فاروق على العرش في ٩ مايو سنة ٣٦ كان رئيسا للوزارة يوم طرده من العرش في ٢٦ يوليو سنة ٥٢ .

الواقع أن حكم المائة يوم كانت كلها أحداثا سريعة أشبهت طابع
على ماهر ، والواقع أيضا أن شخصية على ماهر تشبه د واپور من
غير صنفور ، فقد كان يشحن ذهنه بأراء خيالية عديدة غير مدروسة
يريد تنفيذها فيتعثر وكذلك شحن ذهن فاروق بالكثير من الآراء
التي أضرت به وأدت به إلى السقوط عن على العرش .

أعضاء مجلس الوصاية

اختار الملك أحمد فؤاد ثلاثة رجال لعضوية الوصاية أولهم
عبدى يكن وكان قد مات وتانيهم توفيق نسيم باشا الذى عرض عليه
رياسة الشيوخ ولكنه اعتذر لأنه امتناء من تخطى البرلمان اياه فى
تعيين الأوصياء . والواقع أن نسيم باشا تقاد أعلى وظائف الدولة
فقد كان رئيسا للديوان الملكى كما كان رئيسا للوزارة أكثر من مرة
وكان مرشحا للوصاية على العرش ، إلا أن طابعه كان دائما رجحيا
من الطراز الأول فقد وقف دون إصدار دستور سنة ٢٣ عندما
كان رئيسا للوزارة فلما عجز أمام إرادة الأمة حاول أن يمسخه فلما
فشل استقال وحينما كان رئيسا للوزارة سنة ٣٥ واجتمعت الأمة
على إلغاء دستور سنة ٣٠ الذى كان معمولا به فى ذلك الحين وإعادة
دستور ٢٣ استجاب إلى الأمة لإلغاء دستور ٣٠ ولكنه لم يصدر
دستور ٢٣ لأن طابعه ضد الدساتير ولذلك عاشت مصر فترة طويلة
دون أى الدستوريين . إلا أنه اضطر أن يمنحى للقوة عندما وجد
إرادة الأمة صلبة فأصدر دستور ٢٣ ولكنه لم يطلق البقاء فاستقال
لأن الدستور له كالتور تهرب منه الخفافيش .

ولقد كان توفيق نسيم يجرى إلى الوزارة متلصصا ويخرج

منها متاصفاً لأنه يعرف بغض الشعب له ، أما هو فلم يبغض الشعب
أو يحبه لأنه كان متباعد الاحساس لا يقيم وزناً للكرامة . كما كان
ينتقص الشخصية الحازمة أو الذكاء أو الدماء وهو يبدو أبكم في
كثير من المسائل ظاناً أن السكوت حكمة إلا أنه كان أقرب إلى البله
منه إلى الغموض وأقرب إلى الغباوة منه إلى الخنكة ، ولقد أحسست
الجاهل في هذه الصفات فكانت تهتف قائلة « أحبه يا نسيم يا أبو
عقل تخين تا كل برسيم » وحسبي على تفاهة عقله أنه أحب خادمة
اللوكاندة التي كان ينزل فيها وهو في أحد رحلاته في النمسا وهي فتاة
يهودية في سن حفيدته لم تتجاوز السابعة عشر فأثى بها إلى مصر
وكتب لها كل ثروته مقابل معاشرتها معاشرة الأزواج بما حدا
بالحكمة لأن تحجر عليه للسفه .

هذا هو توفيق نسيم السفية الذي كان رئيس الديوان الملكي
ورئيس الحكومة ومرشداً للوصاية ورياسة مجلس الشيوخ ، رجل
غير متمالك لقواه العقلية وهو أنموذج لكثير من زعماء ذلك العصر
الذين غرروا بالشعب واستغلوا ثورة سنة ١٩ وأدعوا بعد ذلك
أنهم يحاربون الانجليز .

أما محمد فخري باشا وهو ثالث المرشحين للوصاية ، فقد كان
زوج الأميرة فوقية أخت فاروق الكبرى من الأب وابنة الأميرة
شويكار وقد زوجها أبوها الملك فؤاد من فخري باشا وعينه سفيراً
لمصر في باريس فعاش في باريس عيشة ترف بين شوارع الشانزليزيه
ومواخيرها وعاشت زوجته عيشته ، أما واجب الوظيفة وقداسة
الوطن فلم يعطهما الرجل شيئاً من اعتباره فلم يكتب الرجل تقريراً

واحداً وهو سفير للحكومة المصرية ولم يكتب خطاباً واحداً إلى مركز رياسته . فقد كان يعطى خاتمه إلى سكرتيره ليؤده به الرسائل الرسمية دون أن يكلف نفسه اعـدادها أو قراءتها أو حتى مشقة امضائها . وقد عاش في باريس عيشة الأعيان لا يذهب إلى السفارة ولا تجرؤ وزارة الخارجية على محاسبته لأنه صهر الملك ، ليس له أثر في السياسة العامة لأنه كان لا يفقه شيئاً من المذاهب السياسية أو التيارات الوطنية .

أما الأوصياء الذين اختارهم البرلمان فالأمير محمد على الذى أصبح ولياً للعهد كان تركيا بكل ما فى الكلمة من معنى . وقد امتاز بميوله الوفدية لذلك آثره النحاس باشا . أما عبد الزيز عزت فقد كان من أثرياء الباشوات الذين ولدوا وفى أيديهم ملاعق من ذهب يفصله عن الشعب ستار حديدى . أما محمد شريف صبرى فقد كان شقيق الملكة نازلى وحفيد سليمان باشا الفرنساوى .

النحاس باشا يؤلف وزارته الثالثة

ألف النحاس وزارته عقب استقالة على ماهر (٩ مايو ١٩٠٦) وقد ذكر فى كتابه إلى مجلس الوصاية أنه يريد تحقيق استقلال البلاد بإبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة الصديقة . وطبعاً كان أول القصيدة كفوفاً ، إذ كيف يمكن القول بأن تحقيق الاستقلال يكون بإبرام معاهدة إذ أن التحالف بين دولة قتيمة ودولة مستعمرة معناه هدر للاستقلال لا تحقيق له . ثم كيف يمكن وصف الدولة المحتملة الخاصة التى سفتكت دماء الأبناء بالدولة الصديقة . ولكن النحاس درج منذ نعومة أظفاره على هذا المنطق المعكوس فى تفسير الأمور .

وعلى العموم فقد مضى النحاس في طريقه وجمع هيئة المفاوضة من جميع الأحزاب والمستقلين ما عدا الحزب الوطنى من مصطفى النحاس ومحمد محمود واسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى وواصف بطرس غالى وأحمد ماهر وعلى الشمسى وعثمان محرم ومحمد حلى عيسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى ومحمود فهمى النقراشى وأحمد حمدى سيف النصر وبالاختصار من كل الزعماء حيث سيق الجميع كما اتعاج إلى لندن لتوقيعها فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

وكان غرض بريطانيا من توقيع كل الزعماء ألا تترك فرصة لأجد المصريين لنقضها . وهكذا للأسف ترى المصريين يجتمعون ويأتلفون حول تقييد مصر وربطها بالحلقة البريطانية أكثر من اجتماعهم وتآلفهم فى سبيل العمل لاستقلالها .

كانت سياسة بريطانيا طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين العمل على بسط نفوذها على مصر حتى يمكن لها أن تتحكم فى منطقة الشرق الأوسط لأن مصر مفتاح المنطقة . لذلك حاربت نابليون وتوسطت بالحيلة وسعت لاحتلال البلاد بشتى الطرق وعمدت على التدخل عن طريق ضعف أسرة محمد على باقراضها النقود وتهيئة النزوات الرخيصة لها وشراء أسهم قناة السويس ، ثم ادعاؤها - أخيراً - بالحفاظة على العرش ومحاربتها عرابى ثم إعلانها الحماية سنة ١٨٨٤ ، فلما ثارت البلاد سنة ١٩٠٩ وجاربت الانجليز سعت بريطانيا بوسيلة أو أخرى بعد أن أعياها الأمر إلى تحقيق الاستعمار فحاولت بطرق مختلفة حتى نجحت سنة ١٩١٤ عن طريق امضاء معاهدة فاقول بأن المعاهدة معاهدة صداقة قول خاطئ . فهى معاهدة اغتصاب

والولا الاحتلال لما وقعت المعاهدة التي هي في الواقع ظلم أمضيت تحت
الضغط الأدبي والمادي فقد جرت المفاوضات في جو مشحون بالاكراه.

ولقد دلت الحوادث السابقة على أن كل فشل في المفاوضات وكل
امتناع من جانب مصر على قبول المعاهدة كان يعقبه تهديد وعدوان
بريطاني ، ففشل مفاوضات عدلي سنة ٢١ أعقبه ضغط وارهاب
واعتقال وتشريد ونفي للمصريين . وفشل مفاوضات سعد سنة ٢٤
أعقبه انذارات بريطانية وتبليغات عديدة أثر مقتل السير لي ستاك
فطردت بريطانيا الجيش المصري من السودان واحتلت الجمارك
وأخذت نصف مليون جنيه ، واجأت إلى وسائل الارهاب المختلفة
للانتقام من عدم توقيع المعاهدة . وفشل مفاوضات ثروت سنة ٢٨
أعقبه ضغط وانقلاب وتعطيل الدستور . وفشل مفاوضات النحاس
سنة ٣٠ أعقبه ضغط وارهاب وإلغاء الدستور .

وقد هدد السير مايلز لامبسون السفير البريطاني قبل اجراء
محادثات سنة ٣٦ بأن فشلها سيعود على مصر بالعواقب الوخيمة .
ومع ذلك فليس معنى هذا أن بريطانيا مسئولة وأن الجانب المصري
كان مضطراً تحت الضغط والتهديد على قبول شروط المعاهدة فمسئولية
الزعماء الذين وقعوا المعاهدة جسيمة لأنه كان من الواجب عليهم
أن يستمروا في النضال وفي مقاومة الاحتلال دون الاذعان له وقبول
معاهدة تقضي على الاستقلال وتقرر الاحتلال . فقد عاشت مصر في
نضال مع بريطانيا من سنة ٢١ إلى ٣٦ دون أن تذعن لرغبة بريطانيا
في امضاء معاهدة لأن المعاهدة تقنن الاحتلال وتجعل للمستعمر حقاً
شرعياً في وجوده .

واقده كانت معاهدة ٣٦ عبثا أدبيا ثقيلًا وعبثًا اقتصاديًا وثقافيا وعسكريا . فالالتزامات التي نصت شروطها كانت فوق طاقة مصر وعاقبت من تقدم نهضتها ووضع مصر طرف خصومة في أى صراع عالمي ومهما كان فقد وقع النحاس الممادة كما كان يسميها معاهدة الشرف والاستقلال وكان



همه الأول أن يضمن صداقة الانجليز ويضع حداً لمطالبهم ضده فيطمئن إلى استوزاره وبقائه في الحكم . ولقد بدأ الجو كله بعد ذلك في صالح النحاس . فالملك طفل ومجلس الوصاية من نسج يده والبرلمان يؤيده وبذلك باتت كل القوى المؤثرة في سياسة مصر في قبضته بما جملة يستعلى في حكمه . لقد قال النحاس عند تأليف الوزارة د لا حزبية بعد اليوم ، وكان

النحاس باشا وبريطانيا يساندان معاهدة ١٩٣٦ أو معاهدة الشرف والاستقلال كما كانوا يسمونها أو المعاهدة التي ولدت ميتة

المعتقد أن يسير مسيرة وطنية سلمية واضعاً مصلحة وطنه فوق كل اعتبار ، ولكنه لم يكن صادق الوعد فبعد امضاء المعاهدة سار في طريق الحزبية إلى أبعد مدى وأخذت وزارته بسنة التعصب لانصارها من الوفديين على سائر طبقات الشعب ، ومضت في طريق المحسوبية

الصارخة والانتقام من خصومها وظهر أثر ذلك في التعيين للوظائف
الكبيرة وفي الترقيات وفي الرفق والاحالات إلى التقاعد وفي تعيين
العمد والمشايخ وفي تعيين أعضاء الشيوخ واستبعاد خصوم الوفد مما
هو الدولة إذ صارت المسألة تتعلق بالحزبية أكثر منها وطنية وأصبحت
الوفدية ديناً وعقيدة يجب أن تطفئ على كل سياسة أخرى ، وامتدت
المحسوبية من الوفديين إلى صلات القرى والمصاهرة وبذلك اتسعت
المنافع الخاصة التي قدمها النحاس وأضر بها البلاد إذ ابتعد كل البعد
عن العدل والنزاهة إلى الطغيان والأناية . واستفحلت المحسوبية
الحزبية والمحسوبية العائلية ومحسوبية الوزراء ومحسوبية أعضاء
البرلمان .

وقد ازداد النحاس بعد توقيع المعاهدة إلى التعلق بالحكم المطلق
فقد كانت دكتاتوريته البرلمانية أسوأ من دكتاتوريه صدى وكانت
وثيقة الشرف والاستقلال هي صك وتأيد الانجليز له فلما اطمأن
إلى الحكم راح يطفى ويقرب من يرضى عنه ويبعد من يفض عليه ،
وكان مجلس الوزراء والهيئة الوفدية تفره في كل تصرفاته لأنهم كانوا
يرون نفعا لهم في ذلك . وما زاد في ضراوة النحاس الصفات التي
أضفى عليه بها مكرم عبيد وغيره حيث كانوا يطلقون عليه لقب
« الرئيس الجليل » و « نبي الوطنية » .

وما زاد في أسلوب الارهاب وفي سخافة الدكتاتورية البرلمانية
أن الوفد استحدث فرقاً سميت بفرق « القمصان الزرقاء » تشبها بقوات
العاصفة التي شكلها هتلر في ألمانيا سنة ١٩٣٣ عندما جاء للحكم . وكان
الغرض من تشكيلها مقاومة فرق « القمصان الخضراء » التي ابتدعها أحمد
حسين رئيس حزب مصر الفتاة الذي تكون حديثاً .

وكانت فرق النحاس أداة ارهاب شديد لخصوم الوفد وكانت
تتسلح بالعصى والخناجر وتعتدى على المعارضين وتعتمد إلى القوة
في تنفيذ مآربها . وكان البوليس يقف حيال تصرفاتها الاجرامية
عاجزاً لأن الحكومة كانت توجهها وتسندها . وكثيراً ما كانت
هذه الفرق الزرق تشتبك في معارك دامية مع الفرق الخضراء حتى
أمست البلاد في حرب أهلية .

كما تصدى النحاس باشا للصحف والمعارضة والخصوم فكان
يعتقلهم ويقدمهم إلى المحاكمات وحارب الحريات العامة والاجتماعات
وكل صاحب رأى أو فكر ، واستعاد في محاربتهم القوانين التي
صدرت في عهد محمد محمود وصدّق الخاصة بحفظ النظام في معاهد
التعليم بعد أن كان الوفد يرى أن هذه القوانين باطلة ولكنّه إزاء
الدكتاتورية الجديدة التي باشرها وجد نفسه مضطراً للعمل بقوانين
الرجعيين كي يقضى على روح التذمر التي انتشرت بين صفوف الطلبة.

ذمة الرئيس الجليل

ولقد تدخل النحاس تدخلًا صريحاً ومباشراً عارضاً الرشوة على
أحد القضاة كي يحكم له في قضية وقف البدر اوى وعبد العال ،
ذلك أن النحاس باشا كان ناظراً لوقف البدر اوى وعبد العال الذي
يضم عشرات الألوف من الأفدة ويدر على النحاس دخلاً يزيد على
أكثر من ألف جنيه في الشهر وقد نافسه على النظارة على المنزلاوى بك
وكانت القضية معروضة أمام المحكمة العليا الشرعية برئاسة الشيخ
محمد سليمان عنارة ، فقروا المحكمة تعيين خبير ليقيم تقريراً عن
حسابات الوقف . معنى ذلك أن القضية راحت تسير في غير صالح

النحاس فوسط النحاس باشا الشيخ عباس الجمل المحامي الشرعي
للشيخ محمد سليمان وعرض عليه رشوه بأن يعينه شيخا للأزهر
أو وزيراً للشئون الدينية مع منحه نفقة مالية سنوية مقابل أن يحكم
لصالحه ولكن الشيخ محمد سليمان استأى من وساطة الشيخ الجمل
ورفض الرشوة واستمر في إجراءات القضية ثم حكم بخلع النحاس باشا
من نظارة الوقف لعدم أهليته ، فاستأى النحاس وأحاله إلى المعاش
فذهب الشيخ عنارة إلى محمود غالب باشا وكان وزيراً للعدل وطلب
منه تفسيراً لأحواله إلى المعاش . فقال غالب باشا : لقد كنت قاضياً
قبل أن أكون وزيراً وكان النحاس باشا كذلك قاضياً قبل أن
يكون رئيساً للوزارة وقد رأينا أن من الأفضل أن نحيلك إلى
المعاش . فرد الشيخ عنارة قائلاً : إذا كنت قاضياً قبل أن تصبح
وزيراً وكان النحاس قاضياً قبل أن يكون رئيس حكومة فلا شك
أنكما كنتم من فاسدين الذمة ، ولا شك أنكما تعودتما قبول الرشوة
من المتقاضين وإلا لما عرض على النحاس الرشوة ظناً منه أن جميع
القضاة على شاكلتكم . ولما هم بالخروج اعترضه صبرى أبو علم وكان
وكيلاً برلماناً لوزارة العدل وعبد السلام جمعة وكان وزيراً
للتجارة والصناعة وحارلا تهديته فاستدار الشيخ عنارة إلى غالب باشا
وخاطبه قائلاً : قل لنحاسك يا رجل إنه إذا كان يظن أنه يعيش في
دولة العبيد فهو خاطيء . فالدولة دولة الأحرار . أما العبيد فهو
النحاس نفسه فقد ولد عبداً وعاش عبداً وسيموت عبداً ، أما أنت
فأشبه بالذي ينتظر قطعة عظم يلتقي بها العبد لإليه ، ثم قال : إنى ذاهب
على التو إلى النيابة العامة لأبلغ ضد النحاس وضدك في قضية الرشوة .
ثم خرج ولما كان أصيب بمرض لم يمهله حيث مات بعد إحالته إلى



الشيخ محمد سليمان عنارة

المحاش بعشر أيام (٢٣ ديسمبر ١٩٣٦) عن ٤٧ عاماً .
ولما أثيرت مسألة الشيخ
عنارة بعد ذلك سنة ٣٨ في
عهد الوزارة التي أعقبت
وزارة النحاس وقف خشية
باشا في البرلمان وقال معيراً
الوفد : لقد أفسدتهم الذمم
واعتمدتم على قدسية القضاء
وما زالت أياديكم مخضبة
بالدماء . . . ولقد كانت قضية
الشيخ عنارة من النقط
السوداء في عهد النحاس التي
حولت الناس عنه لما فيها من
اعتداء صارخ على العدل

والدين . ولم تكن قضية « وقف البدر اوى » الاخيرة في مساوىء
الرجل بل تعداها الى ما هو اسوأ حتى انتهى به الامر الى حادث ٤
فبراير كما سييجىء بعد

نبت الشيخ محمد سليمان عنارة تحت مسقط الضوء ، فقد كان أبوه
أستاذاً بالأزهر وجده شيخاً له ومن بيته تلبس الناس قبساً من فضيلة
أو شعاعاً من علم .

نشأ الرجل في خدمة القلم فقد كان أديباً وخطيباً وفياسوفاً وقاضياً
ونشأ أخوه عبدالحى سليمان في خدمة السيف فقد كان ضابطاً بالجيش

تخرج عبد الحى سليمان فى (المدرسة الحربية) الكلية الحربية وفى فجر حياته العسكرية عندما سافر مع فرقته إلى السودان صدرت إليه أوامر القيادة بمحاصرة إحدى القرى وإطلاق الرصاص على الأهلىن ولكنه استشعر فى الأرهاق قومىته فلم ينفذها فقدم للمحاكمة العسكرية. وفى المحاكمة تلى عليه المدعى البريطانى صيغة الاتهام ولكنه طعن فىها لأن قضائىها بريطانىون غاصبون فأضيف إلى اتهامه اتهام الطعن فى المحكمة وأحيل إلى الاستيداع على أن المحكمة أشفعت حكمها بإعادته لو اعتذر ، ولكنه رفض الاعتذار وعاد إلى مصر وخلقت مسأله أزمة سياسية أشاعت جواً من التوتر خيم فوق البلاد .

وبعد زمن أعيد إلى الجيش ورحل مرة أخرى إلى السودان وهناك قام بتكوين جهة الضباط الوطنىين وكانت ترمى إلى استعمال العنف والحرب ضد بريطانيا لتخليص الاستقلال بالقوة المسلحة وبينما كان يعد عدته اغتيل سردار الجيش المصرى سنة ٢٤ فصدرت الأوامر إلى القوات المصرية المرابطة فى السودان بالعودة إلى مصر ولكنه عبد الحى سليمان تمرد ورفض العودة وتحصن بأحد القلاع فحاصره فرقة بريطانية وتبوءات طلقات الرصاص ثم تدخلت السراى ووزارة الحربية المصرية .

ولما عاد إلى مصر نقل من سلك الجيش إلى سلك البوالىس عقاباً له ثم أخيراً تخلصوا منه بإحالة إلى المعاش ولما يكتمل السن . أما الشىخ محمد سليمان فقد تخرج فى مدرسة القضاء الشرعى وكان أول دفعته فعين مدرساً بها وفى ذلك قال عاطف بركات ناظر المدرسة « أثمر لينبت ثمراً ، واشتغل وهو فى مدرسة القضاء بالحركات التحررية فسكون جمعية الشبان الأحرار للقضاء على سلطة الانجليز

وأصحاب النفوذ . وكان وثيق الصلة بالشيخ علي يوسف صاحب جريدة المؤيد كما كان أيضا متصلا بأمين الرافعي صاحب الأخبار وغيرهما من الكتّاب الذين همّوا بالثورة سنة ١٩ . فلما شبت الثورة أخذ علي عاتقه اشغال الفتيل في الوادي ، وأدى نشاطه السياسي إلى أن اعتقلته السلطات البريطانية وظل معتقلا حتى أفرج عنه وإخوانه في الجهاد . ثم تقرر نفيه إلى العريش فعين قاضيا بها وكانت صحراء ولما يكن قد حل بها الجيش المصري كما هي الآن وكانت تحت إمرة المحافظ



عبد الحى سليمان

البريطاني المستر جرفس قد دخل معه في صراع مرير فنظم المقاطعة السلبيه بين اهل سيناء وبين المحافظ وفي حفل أقيم له قال المحافظ : لقد عشت في مصر ١٧ سنة فأنا الآن مصرياً ، مرد عليه الشيخ قائلاً : إذا كنت مصرياً فقل معى تعيش مصر حرة وتسقط بريطانيا ، وكان مأمور العريش على عبد الوهاب (اللواء فيما بعد) رجل عسكري ممتاز بالوطنية والخلق فكان الشيخ عنار معه وجمعية سيناء ، سنة ٢٢ لى تصبح العريش قاعدة عسكرية ، فقد

كان يعتقد أن الخطر الصهيوني وشيك الوقوع خصوصا بعد وعد بلفور الذى تحقق سنة ١٧ وأنه لا بد من اعداد العدة للمستقبل كي

ينتقل الجيش إلى شرق البلاد لتصبح العريش قاعدة عسكرية . ومع
أن الحكومة في ذلك الحين اعتبرت هذا العمل موجهاً ضدها
وأخذتهما بالشدّة إلا أن الأيام أثبتت فيما بعد وجهة هذا الرأي .
وأيد الشيخ محمد سليمان سعد زغلول في معركة الوطن واسكنه
اختلاف معه لأن سعداً كان يرى مساومة الانجليز على الاستقلال
بينما كان يرى الشيخ أنه لا مساومة في الوطن كما كان من رأيه ألا
يقتصر الصراع من أجل مصر فحسب وإنما من أجل العالم العربي
كله ، فالحركة ليست مصرية وطنية فحسب وإنما هي حركة عربية
وقومية وأن أي تصدع في الجبهة العربية يعود على الوطن العربي
وكان من رأيه إثارة الحركات التحريرية في كافة الدول العربية ،
فقوة السلسلة تقاس بأضعف نقطة فيها وهو في سبيل ذلك زار الحجاز
وسوريا ولبنان والأردن والعراق وراح يتصل بالهيئات التحررية
هناك وبالقادة العرب والزعماء الأحرار لكي يقرب الشعوب العربية
ويشعل الثورة ضد القوات الحاكمة ويعمل على تدعيم الصف العربي كله .
واشتدت خصومته مع سعد لما رآه يعمل على تحويل التيار الوطني
إلى الحزب ويمعن في الحزبية ويفتت البلاد ربا ، الأمر الذي أدى إلى انحراف
ثورة ١٩٠٨ . كما اختلف مع محمد محمود عندما رآه يمنح الانجليز في
حكمه سلطة وهيبة سنة ٢٧ حتى ذهب بهم الأمر إلى التدخل في شئون
الأزهر حيث كان لهم رأي في تعيين الشيخ مصطفى المراغي فهاجمهم
جميعاً ، الانجليز ومحمد محمود والمراغي . وكتب في الأهرام (٢٩
نوفمبر ٢٩) مقالا مندداً بالشيخ المراغي فسقط على الأثر . على أن
الانجليز فيما بعد عادوا لسياسة التدخل في الدين فأعيد المراغي لمشيخة
الأزهر سنة ١٩٣٦ . واختلف مع صدق لأن صدق كان يؤثر التباهي

بقوته كما اختلف مع علي ماهر والنحاس وحسي معركة ترجمة القرآن.
وكان هدف الشيخ دائماً في صراعه الفضيلة والعدل فعلى أساس
من الفضيلة يقوم السكبان الاجتماعي وعلى أساس العدل تنهض الشعوب
ولذلك مات في سبيل العدل... كان الرجل أشبه بالشمعة التي احترقت
لتضيء الطريق وهو في احتراق لم يطرق تراباً وإنما ترك ثروته من
المؤلفات العلمية.

ويجربنا الحديث إلى الكلام عن علي عبد الوهاب فنقول إنه تخرج في
المدرسة الحربية (الكلية الحربية فيما بعد) وقد اشتهر بالتحمس ضد
السلطات الحاكمة بما أورثه بغضها فلم
يلحق بالجيش وإنما بمصلحة خفر السواحل
ولما وقعت الحرب الإيطالية في ليبيا
كان علي عبد الوهاب يشرف على الحدود
في مرسى مطروح فقام بمهمة تسهيل تسال
المصريين إلى ليبيا للحرب في صفوف
العرب ضد الاستعمار الإيطالي مما أثار
غضب البريطانيين الذين كانوا يتولون
حصار المنطقة. ولقد اشتد الخلاف بين علي
عبد الوهاب والبريطانيين حتى كاد يخرج



علي عبد الوهاب

إلى أمر إطلاق النار بما حدا بالسلطات المصرية لنقله إلى عين شمس. ولما
شبكت الثورة وكان قد ألحق بمصلحة الحدود عند انشائها أخذ على
حقيقته مراقبة تحركات الإنجليز على الحدود والعمل على عرقلتها. فلما
عين بالعرش ما موراً كون مع الشيخ محمد سليمان وجمعية سيناء، كما
سبق أن ذكرنا لغرض تعمير سيناء وجعل العريش قاعدة عسكرية.

نعود إلى موضوع حكومة النحاس فنقول لا شك أن المساواة التي ذكرناها من شأنها أن تفسد أداة الحكم وتجعله أداة لتغليب المصالح الشخصية على الصالح العام ومن شأنها أيضا أن تضيق هيبة الحاكم بين الشعب .

لماذا سمات العلاقات بين السراى والوفد

تولى فاروق سلطته الدستورية (٢٩ يوليو ٣٧) بعد أن أتم ثمانية عشر عاما هجرية وبذلك انتهت مهمة مجلس الوصاية . ومن اليوم الأول بدت رغبة فاروق في أن يحكم مطلقا دون قيد الاهتمام بالشعب ودون الاستفادة من تجارب أبيه . وبما ساعده على الحكم المطلق أن الظروف المحيطة به قد هيأت له الجو فالنحاس كان قد استفحل أمره ، كما أن المستوزرين أمثال علي ماهر ومن بعده أحمد حسنين من أصدقائه المقربين راحوا يلقنونه أصول الحكم وأن أهمها هو الحكم المطلق الذى يملك كل سلطات الأمة .

وفي ٢٠ أكتوبر سنة ٣٧ عين علي ماهر رئيسا للديوان الملكى وكان ذلك التعيين نذيرا با كفهرار الجو وفي ٢٨ نوفمبر ٣٧ حاول شاب من أعضاء حزب مصر الفتاة اغتيال النحاس باطلاق الرصاص عليه حين كان في طريقه إلى داره بمصر الجديدة فأخطأته الرصاصة فاتخذت الحكومة من هذا الحادث وسيلة للامعان في اتهام خصومها والزج بهم إلى السجون والبطش بالبلاد .

وبدأت المظاهرات من الطلبة تهتف ضد الوفد ، وكان نتيجة ذلك أن المناصرين للوفد تجمعوا ضد المتذمرين وراحوا يسكيلون لبعض اللـكجات مما حدا بمدير الجامعة لطفى السيد باشا إلى تعطيل

الدراسة أسبوعاً ثم إلى الاستقالة . وفي يوم ٢١ ديسمبر قامت مظاهرة كبيرة من طلبة الأزهر واتخذت طريقها نحو قصر عابدين فصادف وقت مجيئها قدوم مكرم عبيد وزير المالية إلى السراى فهتف المتظاهرون ضده وحطموا زجاج سيارته . وقد اتهمت الوزارة السراى بالاتفاق



محمد توفيق دياب
من الأقطاب الذين
طلبوا للنحاس . كان
صاحب جريدة الجهاد
لسان حال الوفد

مع المعارضة في تدبير هذا الحادث ، مما سبب أزمة زادت حدتها الخلاف على تعيينات الشيوخ . فقد أرادت السراى تعيين عبيد العزيز فهمى فى المقعد الشاغر فى مجلس الشيوخ بينما أراد الوفد تعيين نحرى بك عبد النور - يضاف إلى ذلك أن السراى رفضت الموافقة على اعتمادات مالية طلبتها الوزارة ، كما طالبت السراى من الحكومة حل جماعات القمصان الملونة وأرادت أيضا أن تكون المرجع النهائي فى تعيين كبار الموظفين وأحالتهم إلى المعاش . وغير ذلك من المسائل التى يرجع سببها الأصلى إلى الصراع فى سبيل

الاستئثار بالحكم . كل هذه الأسباب أدت إلى إساءة العلاقات بين السراى والوفد ، والمؤسف أن اللورد كيلرن السفير البريطانى تدخل فى محاولة يائسة لحل النزاع بين الطرفين ولما لم يفلح أقال الملك وزارة النحاس باشا فى ٣٠ ديسمبر ٣٧ بحجة أن الشعب لا يؤيدها .

الخلق السياسى فى الحكم

عندما بدأ فاروق حكمه اعتقد الناس أن طامعه فآل خير - فقد كان شابا - يبدو فى مظهره رقيقا طالع الحيا وضع شعبه فيه ثقته وامله بأنه سينخلصه من مساوىء الحكم المطلق ومن الفساد والاستغلال ولذلك قابله يوم وصوله إلى الاسكندرية (٧ مايو ٣٦) وعلى طول الطريق إلى القاهرة بالتهليل والتكبير .

ولكن الأيام التى أعقبت ذلك أكدت أن فاروق لا يقل طغيانا عن الملك السابق ، وورث عن أبيه تعاليه على الشعب وأضاف إليه ما اكتسبه من عوامل البيئة . فقد رأى وهو لم يتجاوز السادسة عشر انحناء الرعماء أمامه ، حيث راح الجميع يطلبون وده ويتملقونه ويتزلفون إليه فازداد غطرسة وكبرياء . وما زاد فى جنوحه أنه لم يتعلم ولم يتشقف ولذلك كان يضرب دكا الغشيم المتعافى ، يضاف إلى ذلك شرود أمه وجنوح اخوته وتفكك الرباط العائلى مما خلق عنده مركب النقص والعقد النفسية الأخرى فكانت تصرفاته ارتداد للفراغ الكبير الذى كانت تتجاوب فيه نفسه ليحاول أن يظهر أمام الجماهير فى غير الواقع الذى كانت تعيش فيه أعماقه فيبدو فى شكل المصلح وهو أكثر الناس فسادا كما فى مشروع الخفاء الذى أراد أن يجعل به كل أبناء الشعب يلبسون الأحذية بينما هو غارق فى الترف وكان يبدو أحيانا فى صورة الشجاع بينما هو أشد الناس جبنا كما استئساده أمام الانجليز وانسكاشه وجبنه فى حادث ٤ فبراير أو حادث المطار (كما سيبنى بعد) وقد كان يظهر أحيانا فى مظهر الوطنى الغيور على الدستور كما قالاته للنحاس بينما هو أشد الناس كراهية للدستور

وكان يبدو في صورة الكريم السخى وهو أكثر الناس جشعا وجبا
لجميع المال ، أو في صورة التقي كذهابه إلى الصلاة وهو أشد الناس
فسقا فقد هتك البيوت وحسبى حادث ابن علي أيوب الذى قتله فاروق
ليختلى بزوجته . وكان يظهر في صورة المشفق على الوطن عندما
أصبحت منطقة قنا وأسوان سنة ٤٢-٤٥ بوباء الملاريا فذهب لزيارتها



مكرم عبيد - سكرتير الوفد ، كان
مدلا فقد تبناه سعد زغلول سياسيا
فلما مات سعد أصبح أقوى رجل
في الحزب وكان يحلو له أن
يمتطى ظهر النحاس باشا دائما .

وهو أشد حبا لنفسه .
ويظهر أحيانا في صورة
الوطنى الذى يريد المحافظة
على البلاد العربية كدخوله
حرب فلسطين ضد اليهود
وهو أشد الناس خيانة
للقضية العربية ، فقد كان
غرضه الأول الإثراء من
وراء بيع أسلحة فاسدة
للجيش المصرى دون الاهتمام
بالضحايا أو الخسائر وهو

يبنى لأن يقال عنه أنه رجل داهية كتشجيعه الحركات السرية المناوئة
لوفد مثل تشجيعه حسين توفيق الذى قتل أمين عثمان الوزير الوفدى
اشتهر بوفديته وبميوله لبريطانيا ولكن كان غرضه الانتقام لنفسه ،
كل تصرفات فاروق تبدو أمام الناظر كمظهر من مظاهر البطولة
والاخلاص للوطن بينما الواقع كان يقول غير ذلك لأن تصرفات فاروق
جاءت نتيجة نفس معقدة لا تؤمن بأى خير . هذا هو ملك البلاد ،
وإذا كان رب البيت بالدف عازف فشيمة أهل البيت كاهن الرقص .

ولذلك كان وزراؤه على شاكلته فالوفد قد تفكك في عهد سعد
عندما ابتدع سعد نوعاً من الحكم اسمه «الدكتاتورية البرلمانية»
وبمقتضاه يطرد كل خصم يعارضه ضارباً بالدستور وبحرية الرأي
وبالنظام البرلماني عرض الحائط وقد ورث سعد النحاس هذه النظرية
فكان من يعارض النحاس كان يعتبر كافراً بالوطن وخارجاً على
حظيرة الوفد وكان هؤلاء الخارجين يكونون أحزاباً طامعين في أن
يستغلوها في الحكم كما فعل سعد والنحاس أو يظلون مستقلين
محيطين أنفسهم بالأنصار والأتباع وسواء كان زعماء هذه الأحزاب
أو هؤلاء المستقلون يجمعون بعضهم ضد بعض أو يظلون متخاصمين
فالواقع السياسي في البلد كان يأخذ طابع الشيع والجماعات التي تهدف
إلى تحقيق رغباتها بطريقة أو بأخرى دون النظر إلى الاعتبارات
الوطنية أو الوسائل الدستورية . ففي سبيل الحكم استعان النحاس
بالانجليز في فبراير وفي سبيل الحكم داس النحاس ووزارات الأقلية
على الدستور وهكذا قضى نهائياً على مبادئ ثورة ١٩١٩ التي كانت
تهدف إلى طرد الانجليز وإشادة حكم برلماني قائم على دستور محترم
ووثقت معها كل المقومات الأدبية في الخلق السياسي ، فقد أصبح
الطابع المميز للسياسة هو المبدأ الميكافيلي الذي يقوم على الوصولية
وانعدام الاخلاص والمبدأ الذي يقول «الغاية تبرر الوسيلة» .

وفي ذلك المسرح المائع الذي ملاءه فساد الملك وفساد الزعماء
ضل الشعب وبات حائراً عما وضع البلاد في موضع سيء سواء من
الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو
العسكرية .

محمد محمود مرة ثانية

في هذا الجو المضطرب عهد الملك يوم اقالة النحاس إلى محمد محمود ليؤلف الوزارة فألفها من جميع رؤساء الأحزاب المعارضة للوفد ، فقد كان هو رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين وأشرك معه حليى عيسى باشا رئيس حزب الاتحاد الشعبي (حيث انضم حزب الشعب إلى حزب الاتحاد وكونا حزبا واحداً



محمد خالد

كان رئيس تحرير جريدة الدستور لسان حال السعديين في فجر انفصالهم من الوفد والغريب أن الجريدة ماتت بعد ذلك عندما أصبح السعديون أصحاب السلطة

أطلق عليه حزب الاتحاد الشعبي) ومحمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى كما أشرك معه اسماعيل صدقى فأُسند إليه وزارة المالية وعبد الفتاح يحيى فأُسند إليه وزارة الخارجية وقد كانا هذين الرجلين من رؤساء الوزارات السابقين وقبلا عن طيب خاطر العمل تحت رئاسة محمد محمود لأن لهما عدو مشترك هو مصطفى النحاس والملاحظ في تشكيل هذه الوزارة أنها جندت كل الذين تربطهم بالوفد خصومة في جهة قوية لاسقاط النحاس وأخذ مركزه . وإني لأتساءل هل كان النحاس بهذه القوة حتى اضطّر

الملك فاروق لأن يحشد ضده جميع هؤلاء الزعماء ١١٤٢ الواقع أن النحاس لم يكن قويا فقد كان يستمد سلطته لحد ما من الانجليز والحد

الآخر من اسم الوفد القديم في الشعب . وقد كان خوف فاروق كله من الانجليز فأراد أن يجمع أكبر عدد من الزعماء في شبه مظاهرة سياسية ليساندوه ضد النحاس أمام الانجليز أما المسألة الشعبية فمسألة مقدور عليها .

وكان المفروض في هذه الوزارة - كما قالت - أن تكون حريصة على احترام الدستور لأنها جاءت لأصلاح الفساد الذي انتهكت به الوزارة السابقة حرمة الدستور . ولكن الأحداث التي تعاقبت بعد ذلك أكدت أنها لم تكن كذلك وأن حرصها كله كان في تنفيذ بنود المعاهدة كأن الوزارة انجليزية شكلت في لندن تهتم بصالح المقتصب قبل صالح الوطن . ولقد اتبع محمد محمود موقفا ازاء البرلمان يشبه موقفه في وزارته الأولى سنة ٢٨ فقد أجلس البرلمان شهراً ثم حله ثم أجرى انتخابات جديدة تدخلت فيها الإدارة لصالح مرشحي الحكومة وجاءت برلمان يضم بين جوانبه ١١٣ عضواً من الأحرار الدستوريين و ٨٠ من السعديين (والسعديون هم المنشقون على الوفد أخيراً برئاسة أحمد ماهر والنقراشي) وكونوا جماعة سياسية أطلق عليها اسم الهيئة السعدية .

لم يكن لأعضاء البرلمان الجديد رأى في المشاكل الخطيرة أو رأى في تعيين الوزارات أو إسقاطها . فقد كان طابعهم التمسك بكراسي النيابة وكانوا إذا عارضوا رئيس الوزارة في مسألة هدد بحل البرلمان فسرعان ما يستجيبوا إلى رأيه وكانت الأزمات تثار وتنتهي والوزارات تقوم وتسقط أو تعدل دون أي تدخل أو اتجاه من البرلمان . فقد كان النواب يرضخون لكل وضع تريده السراي ولقد تعاقبت على المجلس أربع وزارات هي وزارة محمد محمود ووزارة

على ماهر ثم وزارة حسن صبرى ثم وزارة حسين سرى .
والواقع أن وزارة محمد محمود الثانية سنة ٣٨ تختلف عن
وزارته الأولى سنة ٢٨ . فقد كانت وزارته الأولى حركة وكان
للرجل فيها شخصيته فقد فرض شخصه فيها على الملك فؤاد نفسه ولعل
السبب في ذلك أنه كان يستمد قوته من دار المندوب السامي ، أما
في الوزارة الثانية ، فقد كان الخول طابعه لأنه يستمد سلطته من
السراى وكان المسيطر على السراى في



محمد محمود خليل
كان رئيسا لمجلس الشيوخ
ومن أقطاب السعديين

ذلك الحسين على ماهر رئيس الديوان
الملكي فكان محمد محمود بمثابة موظف
معرض على ماهر . ولقد تعرضت
وزارة محمد محمود للقلقة وعدم
الاستقرار نتيجة رد الفعل الذى سيطر
على نفسية على ماهر بما عرض شخصية
محمد محمود نفسه إلى الاهتزاز والتداعى
فلم يعد محمد محمود بالرجل القوى
صاحب اليد الحديدية التى يهابه الشعب
كما لم يعد بالرجل العظيم الذى يعتمد

على قوة نفوذه ، وإنما أصبح الرجل المتهاك على لقمة العيش الذى
يسعى وراء رزقه . ففي ٢٧ أبريل ١٩٣٨ حدث أول تعديل فيها وفي
مايو حدث تعديل ثان فقد استقال صدقي ثم حدث تعديل ثالث وفي
ديسمبر حدث تعديل رابع حين استقال رشوان محفوظ باشا
وزير الزراعة وفي يناير ١٩٣٩ حدث التعديل الخامس باستقالة حسن
صبرى باشا وزير الحربية .

كانت هذه الترقيات في الوزارة بمثابة صفعات على وجه محمد محمود بما قضت عليه نهائيا . أما بالنسبة للسياسة التي انتهجها فقد سار محمد محمود على سنة بقية الزعماء من التغنى بالانجليز وتنفيذ كل ما يريدونه فاتفق معهم على بناء مكشآت تقام على ضفاف القنال قدرت بمبلغ ١٢ مليون جنيه تدفع مصر نصفها وهذه الاتفاقية علاوة على كونها بما لا تشرف مصر لأنها أكدت أحقية الاستثمار في البلاد عبء ثقیل على الميزانية المصرية كما انتهجت الوزارة سنة التشهير بوزارة النحاس السابقة في استثناءاتها بترقية أنصارها وفي الوقت نفسه لجأت إلى نفس الأسلوب في استثناءات الموظفين وترقيتهم وسلكت بذلك مسلكا لا يقره العدل أو الانصاف .

ولما استنقذ فاروق غايته من الوزارة أسقطها . ففي يوم ١١ أغسطس سنة ٣٩ بينا كان محمد محمود جالسا في فندق وندسور وجاءه أمين الملك ومطلب منه الاستقالة وكان الطالب مباغته لصاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء كما كان اهانة . ولكن محمد محمود قبل الاهانة من قبل لأنه تولى الحكم مستمداً سلطته من الملك لا من الشعب وقبل أن يظل في الحكم والصفعات تتوالى عليه ولقد كان الأولى بـ محمد محمود أن يظل موضع الاحترام خصوصا وقد بلغ مركزاً سامياً ولكن من هان يسهل الهوان عليه .

على ماهر يعلن الأحكام العرفية

ولما استقال محمد محمود عهد الملك إلى على ماهر (١٨ أغسطس سنة ٣٩) بتأليف الوزارة فشكلها من أنصاره الذين كانوا يطالبون له ويزمرون مثل أولاد الشيخ عبد المجيد اللبان (أى من سعد اللبان

واخوته) وغيرهم من أنصاره ومن السعديين ولم يشترك فيها الأحرار
الدستوريين لأنهم كانوا يستشعرون الغضاضة لاعتقادهم أن علي ماهر
مقتضب الحكم من رئيسهم محمد محمود .

اتسمت وزارة علي ماهر بالطابع الذي اشتهر به والذي يحب
أن يقال عنه أنه رجل الساعة نفاق وزارة الشؤون الاجتماعية كما خلق
الجيش المربط ، وبما ساعده على أن يكون



علي ماهر
أو الحاكم بأمره

محط الأنظار وقوع الحرب العالمية الثانية (٢٩
أغسطس ٣٩) فأعلن الأحكام العرفية (أول
سبتمبر ٣٩) وأعلن الرقابة على الصحف
والمطبوعات والمكاتبات والرسائل والسينما
والمسرح والاذاعة وكل وسيلة من وسائل
الاعلام وعين نفسه حاكماً عسكرياً واقترنت
الأحكام العرفية بقطع العلاقات مع ألمانيا
 ووضع الرعايا الألمان الموجودين في مصر
تحت الرقابة كما وضع المصريون الذين لهم
ميول نازية تحت الرقابة أيضاً ووضع التتوين
والتحركات العسكرية تحت إشراف عسكري
كما تقرر معاقبة من ينشر أخباراً تضر بصالح
الحليفة أو حلفاء الحليفة (والحليفة هنا هي
بريطانيا كما كانوا يسمونها وقت ذاك)

أو أخباراً من شأنها كثير البلبلة بين الناس . ملخص القول أن الأحكام
العرفية كانت بمثابة قيد للمصريين وبمثابة تدعيم لمخالفة سنة ٣٦ أو بمثابة
إكراه الناس على الهالة المذهبة حتى يزيد من قوة اغتصابه واستعمار

لقد أعلنت الأحكام العرفية سنة ١٩١٤ أى في بدء الحرب العالمية الأولى بقرار من الحاكم العام الانجليزى وتولتها السلطة البريطانية . أما فى هذه المرة فقد أعلنها الحاكم المصرى وظلت الحياة النيابية قائمة بينما تعطلت الجمعية التشريعية فى الحرب الأولى وظلت معطلة حتى نهاية الحرب ولكنها لم تعطل فى الحرب العالمية الثانية . ويظن المتفائلون أن فى إعلان الحاكم المصرى الأحكام العرفية إنقاذاً لكرامة مصر ولكنى أقول لهم أنهم خاطئون إذ ما الفرق بين أن أموت بيد عدوى أو أن أموت بيد شقيقى؟ وعلى أية حال فإعلان الأحكام العرفية فى كلتا الحالتين كان لصالح الانجليز وعلى حساب حرية المصريين وعلى العموم فلم يكن للبرلمان نفوذ أو تأثير خلال الحرب الثانية .

ولقد ظلت مصر منذ إعلان الحرب العالمية حتى سقوط فاروق وهى ترصف فى ظل الأحكام العرفية . وعلى أية حال فإن على ماهر أو أى حاكم آخر جاء بعده أساء استعمال هذه الأحكام العرفية وسخرها لخدمة أغراضه والانتقام من خصومه واعتقال معارضيه والتنكيل بهم حتى باتت مصر أرضاً ضحله ، فقد هدد على ماهر النحاس بالاعتقال فلما سقط وجاء الوفد فيما بعد (سنة ١٩٢٢) اعتقل النحاس على ماهر ، كما اعتقل مكرم أيضاً عندما خرج عليه وأخرج كتابه الاسود فلما ألغيت الأحكام العسكرية فى عهد وزارة أحمد ماهر التى خلفت النحاس وأعيدت بمناسبة حرب فلسطين استغلها الحاكم وخاصة فاروق للانتقام من خصومه فلما ألغيت بانتهاء حرب فلسطين أعادها إبراهيم عبد الهادى باسم المحافظة على الأمن واستغلها للانتقام من خصومه ، ولما ألغيت بعد ذلك أعادها النحاس فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ أثناء

حريق القاهرة بحجة المحافظة على الأمن أيضا وأراد أن يستغلها
للتنكيل بمخضومه ولكن الملك أسرع باستغلال الأحكام العسكرية
وأقال النحاس وتغذى به قبل أن يتعشى النحاس بالملك وراح الملك
تحت ظل الأحكام العسكرية يقيم الوزارات ويسقطها بمعدل كل شهر
وزارة حتى سقط هو نفسه في ٢٣ يوليو ٥٢ . وهكذا عاشت مصر
منذ الحرب العالمية حتى سقوط فاروق في يوليو ٥٢ وهي تتعثر في
نكبات الأحكام العسكرية دون قبس من نور الحرية وظلت الأحكام
العسكرية سيفاً مسلطاً على كل رأس في البلد لأنها كانت تستغل في غير
ما وضعت له ولذلك كانت هذه الأحكام العسكرية سلاحاً له حدين
وكان نصيب كل من يعلنها أن يكتوى بنارها قبل خصمه فعلى ما هر
هو الذي أعلنها وهو الذي قاسى مرارتها في السجن والاعتقال زهاء
ثلاث سنين والنحاس هو الذي أعلنها سنة ٥٢ وكان هو الذي
اكتوى بنارها .

إن في قانون العقوبات ما يغنيننا عن الأحكام العسكرية فلم تكن
أبدأ في حاجة إلى إعلان الأحكام العسكرية بأي حال من الأحوال
بما يؤكد لنا أن المسألة لم تتعلق بالحرب أو الظروف بقدر ما تتعلق
بأزمة الحكم في مصر .

نعود إلى موضوع على ما هر فنقول أنه سار سياسته وخطته التي
وضعتها في الحكم وفي أبريل سنة ٥٢ قدم النحاس إلى السفير البريطاني
السير مايلز لامبسون وقد أصبح اسمه اللورد كيالن مذكرة تتضمن
مطالب الوفد في الجلاء بعد الحرب . والواقع أن مذكرة الوفد لم
تتم الجلاء أو الجدية بقدر ما كانت تعنى من تهريج سياسي للنحاس
الذي يبكي على الوطن في مذكرته ، هو نفس النحاس الذي أمضى

معاودة الشرف والاستقلال ، ولكن غرض النحاس انحصر في توجيه
الانظار إليه بعد أن رأى أن عجلة الأحكام العرفية ستقضى عليه بتشبهها
بسعد زغلول عندما قدم عريضته إلى المندوب السامي سنة ١٩١٨
معتقداً بأن تصرفه هذا يزيد من شعبيته ويخلق منه بطلا وطنيا .

والواقع أن عريضة النحاس كانت للاستهلاك المحلي وبمثابة
مظاهرة ليرضى الوطنيين الذين كانوا يحترقون لرؤية جيش الاحتلال
في القاهرة كما أراد في الوقت نفسه أن يتخذ منها تهديداً لبريطانيا حتى
يذكرها بأنه سيثير المتاعب لها إذا ظل بعيداً عن الحكم ، وكان في
مقدوره أن يكون خصماً عنيداً أو أن يكون صديقاً نافعا ، الأمر
الذي أدى فيما بعد إلى حادث ٤ فبراير وهو الذي جاء فيه النحاس
إلى الحكم على ظهر الدبابات البريطانية .

ولقد قام على ماهر من ناحيته بحركات مسرحية ليظهر في الصورة
الكبيرة فزار السودان في فبراير سنة ٤ وأراد بهذه الزيارة أن يعبر
عن اتحاد شقي الوادي ، كما احتفل بإزاحة الستار عن تمثال مصطفى
كامل (١٤ مايو ٤) بحضور الملك فاروق كي يظهر في الصورة وهو
المنادي لبريطانيا أن الملك يؤيده في النزاع . وفي الوقت نفسه كان
تصرفه بمثابة رد على عريضة النحاس للانجليز . وأنه كان صاحب
فكرة تجنب مصر ويلات الحرب وهي الفكرة التي أدت إلى إساءة
العلاقات بين السراي والانجليز إذ نسبوا إلى علي ماهر والملك ميولا
نحو المحور (ألمانيا وإيطاليا) بما أدى لأن ترسل السفارة البريطانية
إلى الملك تبليغا بضرورة إسقاط وزارة علي ماهر . فاستدعى الملك
الزعماء إلى قصر عابدين لمشاورتهم ومن ضمنهم النحاس فانهى قرارهم

إلى ضرورة استقالة علي ماهر واقترحوا تأليف وزارة قومية ولكن
النحاس رفض وأصر على إجراء الانتخابات بحجة فشل الائتلاف
الذي سبق تكوينه قبل ذلك .

واستقال علي ماهر وقال في خطابه الشهير : عادت بريطانيا
لأساليبها العتيقة ، ولعله أراد بمقاله هذا أن يخرج بطلا وطنيا حيث
بات تقليداً أن الهمّات ضد بريطانيا أو الاعتقال من أجلها بمثابة
صك البطولة .

والمؤسف أنه بينما كانت الحرب دائرة والانجليز يحتلون البلاد
ودول المحور تهدد باحتلال مصر - بدلا من الانجليز - وتعرضت
البلاد للتخريب الشامل فيما لو أصبحت ميدان قتال .

بينما يحدث كل ذلك يتراشق الزعماء بالألفاظ ويتفننون بوطنية
رخيصة ويتنازعون من أجل مصالح شخصية وفي الوقت نفسه يصر
النحاس على انتخابات حرة وفي ذلك معنى الانانية التامة .

حسن صبري يموت في البرلمان

وفي ٢٨ يونيو طالب الملك من حسن صبري تأليف الوزارة
فشكاهم من الأحرار الدستوريين والسعديين والحزب الوطني والمستقلين
ومن اللحظة الأولى أكدت هذه الوزارة تنفيذ شروط المعاهدة
بروحها ونصها . وهكذا نرى دائما أن أول عمل لرئيس الوزارة
هو التغني بفضائل الانجليز وكرم أخلاقهم كيلا يكون الطرد سبيله .
فقد كان طرد علي ماهر عظة لحسن صبري ولذلك بدأ صلاته
بالركوع أمام الآلهة الانجليز .

ولكنني أتساءل لم لم يحترم الانجليز شروط معاهدة ٣٦ بعدم

التدخل في الشؤون الداخلية بينما أصرروا على أن يأخذوا كل الالتزامات
التي تقول بها المعاهدة لهم ١١٩٤

ليس السبب القوة وفرض إرادة الانجليز على مصر بقدر ما في
روح الاستضعاف التي كانت تنفشي في البلاد فلو أنهم كانوا واثقين
من أنه لن يوجد رئيس وزراء يقبل الحكم عندما طلبوا إقصاء على
ماهر لما قاموا بالتبليغ البريطاني . ولكنهم كانوا يعرفون نفوس
الزعماء المصريين وتهيأهم على الحكم بما كيف جو السياسة البريطانية .
فإذا كانوا قد طالبوا بإقصاء على ماهر بما يعتبر طلبا قاسيا وظالما
في نظر الأحرار فإنهم لجأوا فيما بعد عندما وجدوا التهاون من
المصريين إلى الاجترار بزيادة المطالب حتى انتهى الأمر إلى الانتهاك
الصريح الذي لا يوجد إلا في عصابات اللصوص المسلحة وذلك في
حادث ٤ فبراير المشؤم .

وإذا كان الانجليز مسئولين عن طرد هلي ماهر فإن على ماهر
نفسه كيان أكثر مسئولية لأنه كان من الواجب عليه وهو يعرف
أنه سوف يستضعف أمام الانجليز ألا يجعل الأمر يصل إلى جدد الطرد
بل كيان من الواجب عليه تماشى الأزيمة بأن يتسلسل خارجا - وهذا
أضعف الإيمان - أما بأن يظل في الحكم وهو واثق من النتيجة
بتعريض كرامة البلد للامتهان ؛ فلمعمرى إن ذلك نوع من الأنانية
حيث يضحي بالوطن في سبيل الشخص وإذا ظن البعض أن بقاء على
ماهر ليسجل على الانجليز تدخلهم ويشهد الدنيا على طغيانهم فإنني
أرد على ذلك بأن الانجليز قد انتهكوا على مشهد من العالم حرمة مصر
قبل وبعد ذلك الحادث مرات عديدة أو ليس وجودهم في مصر

دليل قاطع على وجود الجريمة الاستعمارية بما فيها من مآسى ومذابح
وهتك عرض وإثارة دماء ١١٩٩ . . .

نعود إلى حسن صبرى فنقول أنه سار - مع الأسف - في تدليل
الانجليز إلى أبعد مدى ، فقد امتياز البنك الأهلى لمدة أربعين سنة
وذلك قبل انتهاء امتياز الأول بثمانى سنين وقد أراد بذلك أن يحرق
لهم البخور ويطمئن نفسه في أنه باق فى الحكم .

ومن المؤسف أن ثور فى هذا الوقت ، المساوء بالعواصف
والتوتر العصبى مسألة اشراك مصر فى الحرب . فقد رأى الحزب
السعدى بزعامة رئيسه أحمد ماهر أن قوات المحور الزاحفة على مصر
عبر الصحراء الغربية قد اخترقت الأراضى المصرية فلا مندوحة إذن
من دخول مصر ضد المحور دفاعا عن أراضىها فذلك أكرم لمصر من
رد العدوان عن أراضىها بدلا من ترك الأمر إلى انجلترا .

قد يكون أحمد ماهر على حق فى ذلك وإن ظن البعض أنه رفع
صوته نزيفا إلى الانجليز وإن كان قد دفع فـيا بعد دمه ثمنا لهذا
الرأى عندما تولى الوزارة بعد ذلك سنة ١٩٤٥ واغتيل لاعلانه
الحرب على المحور كما سييجىء بعد .

أما أصحاب الحق الآخر فى الرأى الذى كان يعارض الدخول
فى الحرب فقد تزعمه اسماعيل صدقى وحجته أن دفاعنا ليس فى الواقع
عن الأراضى المصرية وإنما عن الانجليز ، فهم سيظلون محتلين البلاد
لو جاز وطردها المحور ليساوموا معنا بطريقتهم المعروفة فالخير أن
نترك القوتين المتناطحتين يحطان بعضهما .

أما الوفد فسكت عن ابداء رأيه فى هذه المسألة الخطيرة لأنه

خشى أن يطالب بالدخول في الحرب فيغضب الرأي العام الذي كان
ضد الحرب وخشى أن يعارض الدخول في الحرب فيغضب أصدقاءه
الانجليز واقتصر على المطالبة بتأليف وزارة محايدة واجراء
الانتخابات وهي النعمة التي لا يفتأ يرددها عندما يكون خارج الحكم

أحمد محمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي

وفي غمرة هذه الأحداث حين أحمد محمد حسنين باشا (٢٧ يوليو
سنة ١٩٤٠) الأمين الأول للملك ورائده عندما كان في انجلترا
رئيسا للديوان الملكي. ولقد اقترن وجوده في هذا المنصب بأحداث
جسيمة وزاد نفوذه عما كان لحسن نشأت نفسه سنة ٢٤-٢٥ وعلى
ماهر سنة ٣٧ - ٣٩ .

ولقد قيل عن أحمد حسنين الكثير ، حتى قيل إنه كان زوجا
للملكة نازلي أم فاروق أو عشيقا لها . ولكن الذي يهمننا في أحمد
حسينين أنه طوال الفترة التي قضاها في رئاسة الديوان كان بمثابة
الملك غير المتوج فقد كان صاحب الكلمة العليا في البلاد حتى على الملك
فاروق نفسه لأن أحمد حسنين استمد نفوذه من الملكة نازلي نفسها
وكان ينظر إلى فاروق نظارته إلى الطفل . والواقع لو قيل أن على
ماهر قد أفسد فاروق سياسيا فإن أحمد حسنين أكمل عليه وأفسده
اجتماعيا ، فهو الذي ساعده على طريق الفساد ومهد له العبث والخمر
والنساء والميسر وكل وسائل الفحشاء . وكان أحمد حسنين لا يتورع
في مضاجعة نازلي على مشهد من فاروق بما هدم فاروق هدمه وجعله
أمعة في القصر ومحتقرا في الشعب . فقد كانت رائحة القصر تفوح
بين الناس وتزكم الأنوف وكان فاروق يبكي الساعات الطوال وهو

يرى أمه في وضع مذر ترن ضحكاتها بين حجرات القصر ، ولا شك
أن تصرفات أمة أثرت على اخواته ، فشعبين منحلات يقادرن أمهن
وتتخذ كل واحدة لنفسها عشيقا حتى إن صغراهن واسمها فتحية
اتخذت من شاب « أفاق » يدعى رياض غالى وهو مسيحي زوجها لها
وهربت معه إلى أمريكا .

هذه التصرفات كلها أثرت أسوأ الأثر على فاروق وهدمت
أعصابه وجعلته أقرب إلى الجنون منه إلى الحكم .
وفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ بينما كان حسن صبرى يلقى بيانه عن
خطاب العرش في البرلمان بحضرة فاروق سقط ميتا .

إلى الإمام يا رومل

عهد الملك إلى حسين سرى تأليف الوزارة (٢٥ نوفمبر ٤٠)
فشككها من الدستوريين والمستقلين وأعلن أن سياسته هي سياسة
الوزارة السابقة ، وبذلك صارت على سنة استرضاء الانجليز وتنفيذ
رغباتهم إلا أنه في أواخر عهدها استهدفت لمشاكل وأزمات عديدة
فالمستوزرين الخاقدين على سرى الذين كانوا يريدون أن يحلوا محله
قد أفسدوا العلاقة بينه وبين القصر ، كما كان لاضطراب الحالة
المعيشية أثر كبير على استقرار الحكم حيث ارتفعت تكاليف المعيشة
وشححت المواد الغذائية والكساء . واقترن ذلك بأزمة حادة مفاجئة
فقد قامت المظاهرات الصاخبة نادية فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا
وهتفوا للقائد الألماني روميل الذي كان يحارب الانجليز في الصحراء
الغربية متجهين نحو مصر قائلين « إلى الإمام يا روميل » .

خاف الانجليز وطلبوا من سرى أن يضع حداً لهذه المظاهرات
ولسكنه لم يدر ما يفعل فقد كان الموقف أكبر من شخصه بما اضطره
لأن يقدم استقالته في ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ .

٤ فبراير سنة ١٩٤٢

كان أسف الانجليز عندما أقال الملك النحاس سنة ٣٨ شديداً
قلبا قامت الحرب (سبتمبر ٣٩) اتجهت رغبتهم إلى تعيين النحاس
فالصداقة القديمة التي توصلت بين الانجليز والنحاس قبل المحادثات
وفي خلالها وبعد امضاء المعاهدة وأثناء حكم النحاس جعل الانجليز
يثقون فيه ويطمثون إليه . فشلا كان اللقب الرسمي للسير مايلز
لامبسون هو المندوب السامي وكان له امتيازات ضخمة ؛ فقد كان
يتقدم السفراء وكان يدخل من الباب الملكي في محطة القاهرة وكان
تفرش له السجادة الحمراء ويسير في الطرقات محاطاً بموكب من
الموتوسيكلات وعربات الحكومة التي كانت تغلق الطريق بينما يصطف
الجنود على الجانبين . . . إلى غير ذلك من مظاهر الاستعارة أما بعد
المعاهدة فقد أصبح اسمه الرسمي « السفير البريطاني » ويحكمه بروكول
وزارة الخارجية ، أي أن المعاهدة قضت على كل هذه المظاهر
الاستعمارية بما فيها من امتيازات . ولكن النحاس باشا بالرغم من
ذلك أبقى هذه الامتيازات للسير مايلز لامبسون بصفة شخصية لأن
النحاس رأى أن الكرم المصري يجب أن يتهاون في الكرامة حتى
يكون سخيا ، يضاف إلى ذلك التصريحات العديدة التي كان يطلقها
النحاس على الدولة المغتصبة بتسميتها الدولة الصديقة ، والحفلات
العديدة التي كان يقيمها النحاس للسير مايلز لامبسون وفيها كانت

تظهر حرمة السيدة زينب الوكيل وهي متأبطة ذراع السير ما يلاز
لامبسون (بالرغم مما كانت تلاقيه هذه الصبورة من شتى أنواع
الامتصاص من الرأي العام بصفتنا دولة شرقية) إلى غير ذلك من
الدلائل التي تؤكد الصداقة الوطيدة بين الاثنين . كل ذلك جعل الانجليز
يثقون في النحاس ويعتقدون أنه كويسلنج مصر الذي يمكن أن يساعدهم
(وكويسلنج هذا نرويحي عينه الألمان رئيس وزارة على النرويحي
خلال الغزو النازي في الحرب العالمية الثانية) وكان كويسلنج قد
خان وطنه وساعدهم في احتلال للبلد وتوطيد أقدامهم فأصبح رمزاً
يمكن استعارته مجازاً على كل رئيس وزارة يوطد ساطان الأجني
في بلده .

ولم يخف الانجليز هذه الرغبة في أن يكون النحاس باشا رئيساً
للحكومة المصرية لاطمئنانهم إليه . ولقد صرح بذلك - أكثر من
مرة - اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية . كما امتدحت
الصحف البريطانية حسن شمائل النحاس حيث قالت جريدة التيمس
البريطانية : إن النحاس هو الرجل الذي يمكن لبريطانيا أن تعتمد
عليه ، ولقد كان السفير البريطاني خلال الأزمات التي قامت بين الملك
والنحاس عندما كان رئيساً للوزارة والتي انتهت بأقالته سنة ١٩٣٨
كان السفير البريطاني يتدخل لاصلاح ما بين الملك والنحاس كما كان
لا يفتأ كلما خلا مركز رئيس الوزارة أن يطلب من الملك تعيين
النحاس فلما تخرجت الأمور في أواخر حكم حسين سرى كرر السفير
البريطاني للملك تنفيذ ما سبق أن طلبه وهو تعيين النحاس فاستدعى
الملك إليه الزعماء في ٣ فبراير ١٩٤٢ وراح يشاورهم على انفراد وبدأ
بالنحاس وطلب منه أن يؤلف وزارة قومية أي من جميع الأحزاب

ولكن النحاس رفض الفكرة بحجة أنه لا يمكنه التعاون مع الوزراء
الرجعيين الذين اشتركوا في إلغاء الدستور أو تعطيله أو الإخلال
به فطالب منه أن ينتظر حتى ينتهي من بقية مشاوراته مع الزعماء
الآخرين على أن يعود للحديث معه للمرة الثانية بعد استشارتهم .

ولكن السفير البريطاني علم على الأثر أن النحاس رفض تأليف
وزارة قومية برئاسة فقايل أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكي
وأخبره بأنه علم أن النحاس قد رفض تأليف وزارة قومية وطالب
إليه أن يبلغ الملك رغبة السفير وهي أن يكلف النحاس باشا تأليف
وزارة وفدية يعنى وفدية خالصة دما ولحا دون أن يكون فيها أى
عنصر غير وفدى فرد عليه أحمد حسنين بأن المسألة ما زالت على
على بساط البحث وأن الملك يتشاور فى الأمر مع الزعماء .

وفى اليوم التالى أى فى ٤ فبراير دعى الملك إليه فى القصر فى الساعة
الرابعة رؤساء الوزارات السابقة وبقية زعماء البلاد وهم مصطفى
النحاس - على ماهر - أحمد ماهر - أحمد زيور - اسماعيل صدقى -
عبد الفتاح يحيى - حسين سرى - محمد حسين هيكل - محمد توفيق
رفعت - على الشمسى - حافظ عفيفى - حافظ رمضان - بهى الدين
بركات - محمود حسن - أحمد محمد حسنين .

النحاس على ظهر الدبابات البريطانية

اجتمع الزعماء فى الساعة الرابعة بقصر عابدين فى حجرة مجلس
البلاط برئاسة الملك فاروق وتولى السكرتارية أحمد محمد حسنين
رئيس الديوان الملكي وتلا فاروق على المجتمعين بياناً أشاد فيه

بفضل الاتحاد - ثم استطرد قائلا أنه منذ الامس (يعنى منذ ٣ فبراير) وهو دائب الاتصال بالزعماء ساعيا في التشاور معهم لتأليف وزارة قومية - الا ان السفير قد طلب إليه استدعاء النحاس باشا وتكليفه تشكيل الوزارة فرد عليه بأنه كان قد قرر فعلا قبل طلبه ان يستدعى النحاس باشا وبقية الزعماء لمشاورتهم في تأليف وزارة قومية - وبعد انتهاء مشاورات امس (٣ فبراير) طلب السفير البريطاني مقابلة لرئيس الديوان وذكر له انه بلغه ان النحاس رفض تأليف وزارة قومية وانه يطلب منه ان يبلغ الملك رغبة السفير في ان يكلف الملك النحاس في تأليف وزارة وفدية بحته فرد عليه رئيس الديوان بأن الموضوع كله على بساط البحث بين الملك والنحاس وبقية الزعماء على أن السفير قابل اليوم (٤ فبراير) رئيس الديوان وسلمه انذارا بريطانيا وهذا نصه :

Unless I hear by 6 p.m. that Nahas Pasha has been asked to Form a Cabinet His Majesty King Farouk must accept the consequences.

ومعناه : إذا لم يسكن النحاس باشا قد ألف الوزارة حتى الساعة السادسة مساء فعلى الملك ان يتحمل كل النتائج المترتبة على ذلك ، وطلب الملك من المجتمعين التشاور في الامر ثم تركهم وغادر الحجرة وتشاور المجتمعون ، وكان رأى الاغلبية تأليف وزارة قومية ، ولكن النحاس رفض الفكرة واصر على تأليف وزارة وفدية بحته من الوفدين فقط - وانتهى المجتمعون الى الاحتجاج على الانذار وكتبوا صيغة الاحتجاج ووقعه جميع الزعماء وهذا نصه : ان في توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة

الصداقة ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس باستقلال البلاد أو يخل
بأحكام المعاهدة .

وأقر الملك ماتم عليه الاجتماع وتولى أحمد حسنين حمل الاحتجاج
إلى السفير البريطاني ولما قابل أحمد حسنين السفير قال غاضبا
« this is not a reply »
أى أن هذا ليس ودا . ثم أضاف بأنه سيحضر فى التاسعة مساء
لمقابلة الملك .

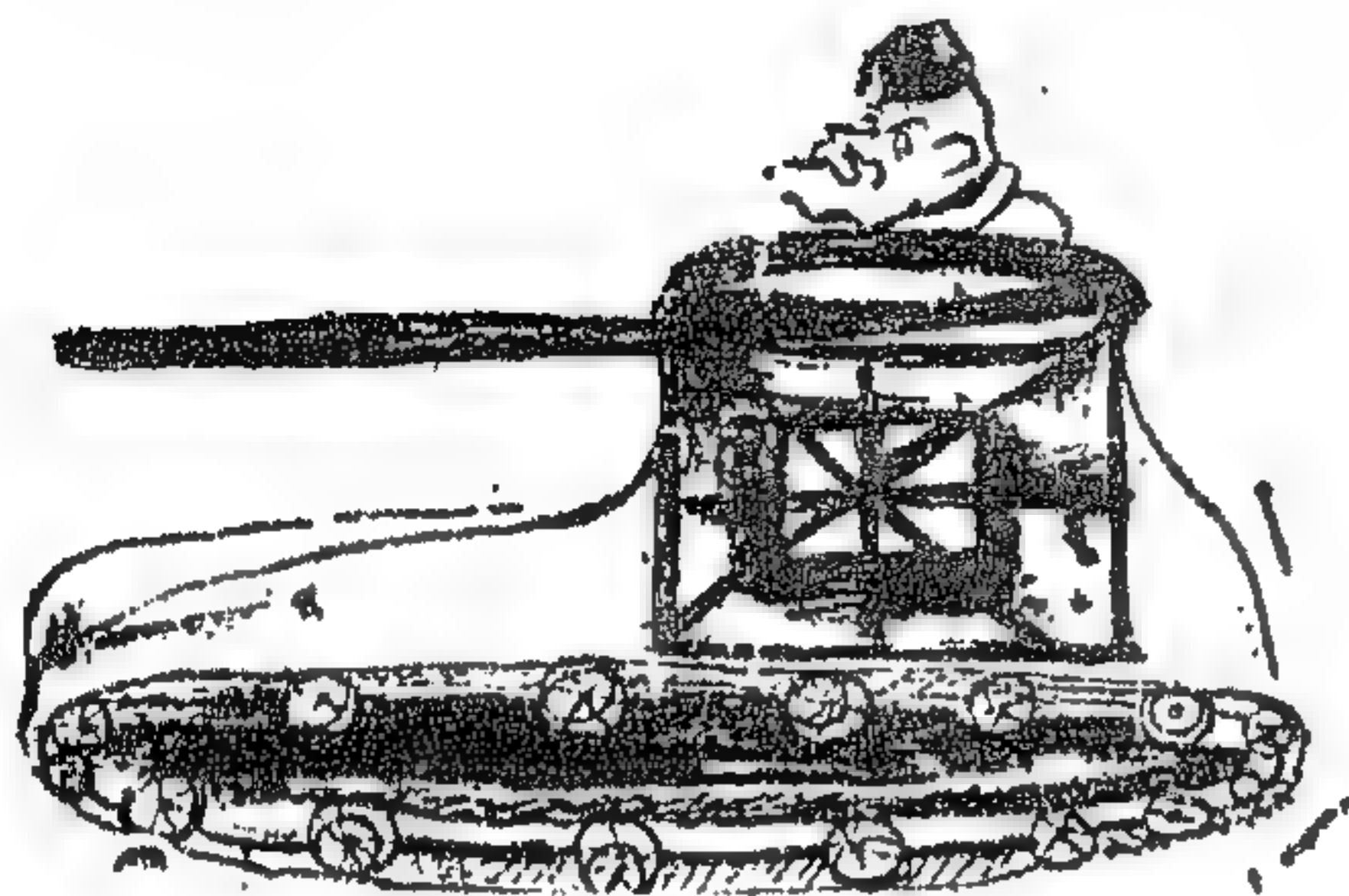
وقبيل الساعة التاسعة حضرت طواير الدبابات البريطانية المسلحة
بالمدافع وأحاطت بقصر عابدين فى شكل عدوانى - ثم حضر السفير
البريطانى وكان معه الجنرال استون قائد القوات البريطانية فى مصر وقتئذ
وبعض الضباط البريطانيين مسلحين بالمدافع الرشاشة والمسدسات .
ودخلوا القصر فلما أراد أحد رجال السراى مقابلةهم والتحدث
إليهم - دفعه السفير بيده وأزاحة عن طريقه قائلا :
« I Know my Way »
يعنى « لى أعرف طريقى »

ودفع السفير باب حجرة الملك دون استئذان وكان أحمد حسنين
موجوداً - وبدون تحية أو مقدمات - قدم السفير للملك عرضة للتنازل
عن العرش قائلا له « sign here » أى « وقع هنا »

أى أن يوقع على العرضة التى تحوى نزوله عن العرش
ولكن فاروق قبل الانذار - وقبل أن يعين النحاس باشا رئيسا
للويزة - فخرج السفير وذهب الى السفارة - ثم طلب الملك استدعاء
النحاس وبقية الزعماء فلما اجتمعوا لديه . قال الملك « أكلفك يا نحاس

بتشكيل الوزارة ، ولكن النحاس اعتذر إلا أن الملك أصر على أن
يشكل الوزارة فقبل .

حينئذ انبرى أحمد ماهر فقال : كنت أظن النحاس باشا وهو كما
قال عن نفسه أنه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال
يرفض تشكيل الوزارة أما وقد قبلها فإني أعلان أن النحاس يتولى
الحكم الليلة مستنداً إلى أسنة رماح الانجليز . فقال النحاس : لست
أنا الذى يستند إلى أسنة الرماح . فقال صدق باشا : أظنك
رأيت بعينيك



النحاس باشا في طريقه إلى الحكم
على ظهر الدبابات البريطانية

الدبابات البريطانية التي
جاءت من أجلك . .
فطلب الملك أن يذهب
النحاس إلى السفير
البريطاني ويبلغه نبأ
تكليفه تشكيل الوزارة
وذهب النحاس إلى
السفير البريطاني ليخبره

بأنه سيتولى تشكيل الوزارة . كما اتفقا (النحاس والسفير البريطاني)
على أن يتبادلا كتابين ذراً للعيون فقال النحاس في كتابه إلى السفير
« إنه لا المعاهدة البريطانية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة
يسمحان للحليفة بالتدخل ، إلى أن قال : توطأت صلات المودة
والاحترام المتبادلين وفقاً لنصوص المعاهدة . »

ورد السفير بكتاب قال فيه « إن سياسة الحكومة البريطانية قائمة
على تحقيق التعاون والإخلاص في تنفيذ المعاهدة . »

هذه هي مجرى الأحداث آثرنا أن نذكرها تفصيلاً لما فيها من
خطورة وجسامة في حياة مصر الحديثة .

والملاحظ قبل أي شيء أن السكتابين الأخيرين اللذين تبودلا
بين السفير والنحاس يدعمان التدخل من جانب الانجليز والخنوع
الشديد من جانب النحاس وأنهما كانا أكثر تأييداً لبريطانيا منه
استنكاراً لها .

أما بالنسبة لحادث ٤ فبراير فلا شك أن المسؤولية تقع أولاً على
بريطانيا حيث دأبت منذ احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ على اختلاق
المناسبات وتحين الفرص لاستعراض عضلاتها لتخيف الأحرار .
وسواء كان الانجليز جادين في خلع فاروق أو أنهم كانوا يريدون
« التهويش » وسواء أرادوا اذلال العرش أو تهديده ، فلم يحس
بالمرارة إلا الشعب المصري ، فهو الذي جرح في كبريائه وهو الذي
أحس بغليان الدم . وإذا كان غرض الانجليز ارضاء النحاس باشا
بحمله على ظهر الدبابات إلى كرسى الحكم فقد أضروا في سبيل ذلك
بالملايين من أبناء الشعب . وهم في الوقت نفسه أضروا بالنحاس
لأنهم طبعوه بطابع العميل البريطاني الذي لا يمكن أن يشق فيه وطني
بعد ذلك . وإذا كان غرض الانجليز بطا بور دباباتهم الطويل الذي
ساروا به إلى قصر عابدين تأكيد الاستعمار وتأكيد قوة بريطانيا ،
فإن ذلك كان خطأً بحتاً لأن جرح ٤ فبراير ظل يدمى في جسد
الشعب حتى أدى إلى طرد الانجليز نهائياً في معركة السويس سنة ١٩٥٦ .

لقد عاشت بريطانيا على القرصنة بالتدخل في شئون البلاد الداخلية
من خلع الملوك إلى اجلاسهم على العروش فقد لجأت في الحرب العالمية

الأولى إلى خلع الخديو عباس وإجلاس الخديو حسين بدلا منه
كما لجأت من قبل إلى خلع الخديو اسماعيل وإجلاس الخديو توفيق
وكذا عمدت في هذه الحرب العالمية الثانية إلى خلع الأباطور شاه
رضا بهلوى وإجلاس ابنه مكانه . فعبتهم بالتيجان تقليد معروف
في تاريخ سياستهم العتيقة ، فالملوك في نظرهم لا تخرج عن كونها دى
مثل ملوك الشطرنج يحركونها كيفما شاءوا . ونحن لا ندافع هنا عن
الملوك وإنما ندافع عن الكيان المصرى الذى جرحه الانجليز .

وإذا ظن البعض أن انجلترا أرادت بسياستها التى اتبعتها فى حادث
٤ فبراير حماية ظهرها حيث كانت تخوض حرب حياة أو موت فى
الصحراء الغربية ، فقد كانت تتقدم قوات أعدائها من الألمان
والإيطاليين فليس فى ذلك شنيع لها لأن تهاجم مصر بالذبابات .

فالدول التى كانت تتقاتل معها انجلترا هى ألمانيا وإيطاليا وأنصارهما
وليس لمصر طرف فى الخصومة . ولكن سياسة الانجليز تقوم على
الجبن حيث عجزوا عن الوقوف أمام روميل فتحولوا نحو مصر
وكأنى بالقائل :

أسد على وفى الحروب نعامة ربداء تجفل من صفيير الصافر
أما المستول الثانى فهو النحاس ، فقد كان ولا ريب مشتركا مع
الانجليز فى هذه المؤامرة متفقاً معهم فى خططهم عالمياً بمواعيد تحرك
الذبابات مؤمناً برغبتهم راضياً عنها متلهمفا عليها مستعجلاً تنفيذها .
ولا شك أيضاً أنه قد علم بحديث السفير مع رئيس الديوان الخاص
بأنه إذا لم يقبل النحاس تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وقفية
دما ولحما . ولا شك أيضاً أن هذا ما جعله سائراً فى طريق أنانيته

حتى النهاية لأنه كان متأكداً من مجيئه الحكم ، وبذلك لعب الدور حتى أصاب الهدف . فقد كان واثقا من النجاح وما كان للسفير البريطاني أبداً أن يقوم بخطته بما فيها من مغامرة دون أن يكون قد تدبر الأمر مع النحاس وكان رسوله للسفير في هذه المؤامرة أمين عثمان (الذي كان متزوجا انجليزية والذي أصبح فيما بعد وزيراً للمالية في حكومة النحاس وهو صاحب الجملة الشهيرة بأن مصر بامضاتها المعاهدة أصبحت متزوجة من بريطانيا زواجا مسيحيا أي لا انفصام فيه ولا طلاق) وكانت رغبة النحاس من الحكم لا للتمتع بأهله فحسب وإنما للانتقام من خصومه .

فقد أذل الملك النحاس بأقواله سنة ١٩٣٨ فلا مندوحة للنحاس من أن يستعيد كرامته هذه المرة بتولييه رئاسة الحكومة رغم أنف الملك . كما أن الخصومة بينه وبين الزعماء الآخرين قد بلغت أشدها وبذلك كان يحدو النحاس الميل للتنكيل بهؤلاء الخصوم ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا باستناده إلى قوة وليس هناك في ذلك الحين قوة أقوى من قوة الانجليز .

ولقد كان واجبا على النحاس - وهو الذي يطلق على نفسه أنه زعيم الشعب - ألا يقبل أبداً الحكم بهذه الوسيلة البريطانية ، ولا يعفيه من أنه قبل الحكم كما قال انقاذاً للشعب ، لأن الانجليز إنما أرادوا بحركتهم استرضاء النحاس لا اغضابه . و لو أنه قبل تأليف وزارة قومية استجابة للشعور الوطني لا تأليف وزارة وفدية استناداً إلى القوة المسلحة البريطانية لكان أكثر تعقلا وأقل إجراما في حق الوطن ، فالمعروف أن الائتلاف يكون أجدى وقت الأزمات وفي

حالة تعرض البلاد للخطر . والبلاد كانت في ذلك الوقت في مسيس
الحاجة إلى الاتحاد والمفروض قطعاً في النحاس أن يستعين بالزعماء
المصريين مهما اختلف معهم في الرأي على العدو الغاصب (الانجليز)
لا أن يستعين بالغاصب على أبناء وطنه ولكن النحاس هلل لمقدم
الدبابات البريطانية لأنه كان يشاقق إلى الحكم والنقود بأي وسيلة
حتى لو كانت الوسيلة غير مشروعة .

وبذلك أصبح النحاس مسئولاً مسئولية كاملة في حادث ٢٤ فبراير
الذي يمثل الخيانة بكل جوانبها البشعة لشعب أولاه ثقته حيث اعتمد
على الغاصب المحتل في توليه رئاسة الحكومة .

وإذا كان النحاس مسئولاً فالملك هو الآخر مسئول ، صحيح إن
فاروق ظهر في صورة الوطني المعتدى عليه الذي انتهك بيته ولكن
فاروق أبعد ما يكون عن الوطنية فاعتداءاته المتكررة على الدستور
واساءة استعمال حقه في تعيين الوزراء وإقالتها أو إسقاطها . كل
ذلك قد أضر بسمعة الملك فقد أقال الملك النحاس سنة ١٩٣٨ وعين
بدلاً منه محمد محمود ثم أسقط محمد محمود ، ثم استمر في تلاعبه بالحكم
صحيح أن مساوىء حكومة النحاس كانت تقتضى الإقالة وأيضاً حكومة

محمد محمود يقتضى إسقاطها لأنها لا تستند إلى برلمان منتخب
انتخاباً يمثل الشعب . ولكن الملك لم يقل النحاس أو يسقط محمد محمود
لهذه الأسباب وإنما طرد الوزراء لأن رغبته في الحكم المطلق وفي
اذلال وزرائه حتى يصبح مهاباً شامخاً ، وهو إذا تعال بفساد الحكم
فهو كاذب ، ولا شك أن تعاقب ثلاث وزارات بعد وزارة محمد
محمود من شأنه أن يرج هيبة الحكم ومن شأنه أن يتيح للانجليز
فرصة التدخل لأن فاروق مهد الطريق لهم ، فلو أن الملك كان محترماً

باحترامه الدستور وقوانين البلاد لما جرو الانجليز على حادث ٤ فبراير
ولكن عبثه بالحكم وبالشعب هو الذى خلق جو التوتر الذى أدى
إلى النكبة الوطنية . يضاف إلى ذلك أن فاروق تعود أن يشد أمام
الانجليز ثم يرضخ تحت وطأة أقدامهم ، وقد عرفوا فيه هذه الميزة
عندما اشتد في عهد وزارة على ماهر ثم رضح وقبل إسقاطها عندما
ضغطوا عليه . فلما جاءت الأزمة الأخيرة وطلبوا منه تعيين النحاس
وماطل لجأ الانجليز إلى الدبابات للضغط فأنحنى . ولو أن الملك
احتفظ بهيبته واحترام رأيه ، لما جرو الانجليز على حادث ٤ فبراير
ولكن الملك كان مترددا دائما هزىل الشخصية الأمر الذى أدى
إلى أن تحيط الدبابات الانجليزية بقصره .

وليس حادث ٤ فبراير هو الأول كما لم يكن الأخير ، فقد كانت
من جراء سياسة فاروق المترددة أن تعرضت البلاد خلال حكمه لحوادث
عديدة من التدخل البريطانى وحسبى حادث المطار وهو بعد حادث
٤ فبراير ، ذلك أن الامبراطورة فوزية شقيقة فاروق وزوجة
الامبراطور شاه ايران لما حضرت إلى مصر بالطائرة وذهب فاروق
لمقابلتها وجد السفير البريطانى بالمطار فى انتظارها أيضا فأشاح
فاروق بوجهه متجاهلا اياه . مما أدى بالسفير لأن يخلق من هذا
الحادث أزمة سياسية ويصر على أن تقام له حفلة تكريم يقدم فيها
فاروق الاعتذار . وقد انحنى فاروق لرأى السفير . . انحناء دائما
لل قوة فأقام الحفل فى قصر عابدين .

وشخص مثل فاروق قد ترك أذنيه لمستشاريه من الوصاليين مثل
على ماهر وأحمد حسنين وبعد ذلك كريم ثابت وحافظ عفيفي والخادم
محمد حسن وهولى الخلاق . . شخص مثل ذلك كما أن خليفه به أن يصل

إلى ما وصل إليه من مهارة حتى انتهى به الأمر إلى السقوط عن العرش
بما يحق عليه القول :

أعطيت ملكا ولم احسن سياسته وكل من لا يسوس الملك بخلافه
هلى إتنا فى الوقت نفسه لا نغفى بقية الزعماء من حادث ة فبراير
المشعوم فعلى ماهر مثلا كانت علاقته بالانجليز سيئة وفى ذلك راح
يلقى البترول على النار كي يزيدا اشتعالا . ولا شك أن سياسة على
ماهر الغامضة التى ظهر فيها بوجوه مختلفة سببت الكثير من المشاكل
فقد ظهر خصما للانجليز وصدىقا لهم كذلك



كان شأنه مع الألمان خصما وصدىقا
ومع الوفد كان خصما وصدىقا ومع
حكومات الأقلية كان أيضا خصما وصدىقا
وإذا كانت سياسة الالتواء أو الظهور
بوجهين قد أكسبته بعض الشيء ، فإنها
قد أضرت بالبلد الشيء الكثير .

أما بقية الزعماء مثل أحمد ماهر وصدى وغيرهما فالخصومة العنيفة
التي كانوا يضمرونها للوفد قد خلقت هوة عميقة ، الأمر الذى أدى
إلى اضطراب الموقف وهم إذا كانوا قد طالبوا خلال الأزمة بوزارة
قومية كحل للمشكلة فلم يكن عن نية صادقة أو إيمانا بالائتلاف وإنما
كيلا يفوز النحاس بكل الغنم فيكون لهم شيء من النفع .

أما أحمد حسنين وهو حلقة هذه الأزمة فقد كان كل همه الاستئثار
أكثر بما كانت تهمة مصر . وعندى أن أحمد حسنين بما كان له من
امكانيات وبما له من سلطة كان مدركا ما فى أعماق الانجليز قبل

حادث ٤ فبراير ، ولكن كان من صالحه أن تتأزم الأمور بين كل الجهات حتى يمكن له أن يفرض نفسه ويصبح صاحب الكلمة العليا في القصر وموضع الاعتبار في البلد .

النحاس يؤلف وزارته الخامسة

وفي ٦ فبراير سنة ١٩٤٣ ألف النحاس وزارته ، ثم استصدر مرسوما بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة ، كما استصدر مرسوما بإبطال التمييزات السابقة لمجلس الشيوخ بحجة أن تعيينهم كان باطلا .

واجتمع البرلمان الجديد (٣٠ مارس ٤٣) بغالبية وفدية ساحقة لأن الدستوريين والسعديين قاطعوا الانتخابات . وصارت وزارة الوفد على مبدأ التشايع لطبقات على طبقات والتمثيل للنحاس اينما ذهب .

على أن أول ما يؤخذ عليها أنها سايرت الانجليز على طول الخط فكان لا يفتأ النحاس أن يمتدحهم في كل مناسبة ويكبر للورد كيلرن فعندما قدم السفير البريطاني إلى رئاسة مجلس الوزراء انتهت به بالوزارة هيأ النحاس مظاهرة لاستقباله وهتفت بحياته . الأمر الذي لم يحدث في أي عهد من العهود لا من قبل النحاس ولا من بعده . كما دعاه إلى حفلة تكريم (١٢ يناير ٤٣) بسرأي الزعفران لمناسبة الانعام عليه بلقب « لورد » . وما كان يجوز أبدا لرئيس وزارة أن يقيم حفلة لممثل الدولة الفاصبة التي قتلت أبناء وطنه .. ولقد خطب النحاس في هذه الحفلة فأكثر المديح للسفير البريطاني ودولته ناعتا اياه « الأخ الصديق »

كما رد عليه السفير بخطبة مماثلة أيد فيها استعمار بريطانيا لمصر حيث قال : إن القدر والجغرافيا هما اللذان قضيا بارتباط بلدينا للصاحبة ، كما قال « بريطانيا شريكة مصر في الشئون العالمية ، وهي الدولة الأوروبية العظيمة الوحيدة التي تتوقف مصالحها الحقيقية على الاحتفاظ بسلامة كيان الأراضي المصرية » . ومن المؤم أن السفير البريطاني كان يصرح بكلام ينطوي على الحماية في حفلة رسمية وفي حضرة رئيس الوزراء ، ثم يصفق النحاس لهذه اللغة الاستعمارية .



والمعنى أن النحاس كان في غنى عن إقامة هذه الحفلة ولاكنه أراد أن يعبر عن شعوره وشكره للسفير البريطاني الذي كان له فضل تمكينه من الحكم حق و لو كان ذلك على حساب مصلحة البلد . وهذا مما يؤكد لنا أن مذكرته التي سبق أن قدمها إلى الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٠ وهو في المعارضة لم تكن عن جدية وإنما كان غرضه رفع صوته إلى الانجليز ليسأوا به إلى الحكم . ولا شك أن كل تصرفات النحاس وهو خارج الحكم ، إنما الغرض منها النفاق والتدجيل على الشعب فعندما تولى الحكم في ٤ فبراير حتى نهاية حكمه لم يعمل النحاس شيئاً في سبيل القضية

المصرية ولم يحاول استخلاص تصريح واحد من الانجليز ليطمئن به الأحرار الذين كانوا يحترقون خوفاً على مستقبل الوطن وأيضاً لم يحاول مفاتيحة الانجليز في شيء من هذا ، فقد ترك المطالب الجوهرية وانتهر الانجليز الفرصة فاستفحل طغيانهم في البلد حيث نهبوا اقتصادياً وسخروا كل امكانياتها لخدمة عجائهم السياسية والعسكرية .

و استغل النحاس الأحكام العرفية أسوأ استغلال إذسهرها
لمنفعتة . لقد عارض النحاس سنة ١٩٣٩ اعلان الأحكام العرفية في
وزارة على ماهر بحجة أن البلاد ليست في حاجة إليها ، ولكنه لم
يكذ يتولى الحكم سنة ٤٣ حتى اتخذ منها وسيلة لاضطهاد خصومه ..
فاعتقل خصومه والمناهضين له والاساءة إليهم فاعتقل على ماهر في
حرم مجلس الشيوخ ضاربا بالحصانة البرلمانية التي كان يتمتع بها على
ماهر وضاربا بحرمة مجلس الشيوخ عرض الحائط . كما اعتقل مكرم
عندما خرج عليه ولم يرعى الصداقة والزمالة القديمة .. واعتقل كثير
من ضباط الجيش وكثير من المدنيين لجرد شك في وفديتهم ، وكذا
اضطهد الصحافة وكم أفواهاها وفرض عليها رقابة صارمة .

ولقد قال النحاس عند توليه الحكم ، إن وزارته حزبية ولاكنها
ستحكم حكما قوميا ودستوريا وأن الأفراد أمام القانون سواء بصرف
النظر عن حزبيتهم . ولكن لم يكن صادقا فقد حكم حكما حزبيا بحما
أعدي في الدرجات الاستثنائية والعلاوات والترقيات على الموظفين
من أنصاره وأصهاره . ولقد ترك الحبل لأنصاره وأصهاره يستغلون
نفوذ الصداقة والقربى ، وكان عالما بهذه المساوئ ، يشجعها ويقرها
الأمر الذي أثر على سمعة الوفد أسوأ الأثر حتى في نظر الموالين له .

ولقد تسابق أنصار الوفد فيما بينهم وكان أصهار النحاس أكثر
الجماعات استفادة من النحاس الأمر الذي أغضب مكرم عبيد الذي
أحس بالغيرة فوق الخلاف بين مكرم والنحاس وهو وزير في
حكومته فأخرجه من الوزارة ، ثم فصله من الوفد ومعه راعب جنا
كما فصل من قبل النقراشي وأحمد ماهر .

نخرج مكرم عبيد وألف حزبا أسماه «الكتلة الوفدية» وكذلك
ألف كتابا أسماه «الكتاب الأسود» ضمنه كل سيئات النحاس من
استغلال النفوذ وحمل عليه حملة زادت سمعته سوءاً فاعتقله النحاس.
وللحقيقة نقول إن مكرم كان أحد العمود القوية التي طبلت
وزمرت للنحاس منذ أن أصبح رئيسا جليلا عقب وفاة سعد زغلول



مكرم عبيد - سكرتير الوفد
سلبه النحاس ذقنه فأراد قتله

سنة ٢٧ فكان ينفخ فيه باستمرار
ويؤيده في سياسته الخارجية
والداخلية وكان يشجعه على
اعتدائه على الدستور فإذا اختلف
معه الآن فلأن النحاس قد استعلى
على من خلقوه وكان مكرم أحد
هؤلاء الذين خلقوا النحاس
وأحد الذين اشتركوا معه في الحكم
وفي تحمل مسؤولياته ومن ضمنها
مسئولية حادث فبراير المشؤوم
وفي ٢٩ نوفمبر ٤٣ انعقد مؤتمر
القمة في فندق مينا هاوس بالهرم
بين المستر روزفلت رئيس جمهورية

أمريكا والمستر ونستون تشرشل رئيس حكومة بريطانيا والجنرال
شيانج كاي تشيك رئيس جمهورية الصين وعديد من زعماء الحلفاء
لبحث سير الحرب العالمية في ذلك الوقت فتقدمت جهة المعارضة من
رؤساء الأحزاب المعارضة وأقطاب الزعماء المعارضين بمذكرة إلى
أقطاب الحلفاء طالبين إجلاء الجيوش الأجنبية عن مصر وحرية

مصر في ممارسة سلطاتها على قناة السويس . وقد منعت وزارة النحاس
نشر هذه المذكرة أو الإشارة إليها في الصحف بما أثار دهشة الأحرار
فقد بات التحدث عن الوطنية والدعوة إليها بمثابة جريمة في نظر
الوفد في حين أن وزارة على ماهر لم تمنع مذكرة الوفد سنة ١٩٤٤ .

ولكن الواقع والتاريخ كان يقول إن الغرض من هذه المذكرة
إنما كان في إخراج الوفد أكثر منها دعوة إلى القضية الوطنية ، فقد
لجأت المعارضة إلى كل وسيلة لاضعاف وزارة النحاس .

وأخيراً أراد الملك إقالة النحاس (أبريل سنة ١٩٤٤) وتكليف
أحمد حسنين تأليف الوزارة ولكن عندما استشارت السراى لندن
جاء ردها « No Change » أى لا تغيير .

والمؤسف في ذلك هو اتجاه السراى في إقحام لندن في المسائل
الداخلية لأن استشارة لندن معناه دعوة صريحة إلى لندن للتدخل مما
يؤكد أن فاروق لم يتعظ من أزمة ١٩٤٤ فبراير والمؤسف أيضاً أن
يتحدى النحاس في طغيانه اعتماداً على تأييد بريطانيا وتعضيدها .

وبما هو جدير بالذكر أن النحاس سعى - بمشورة بريطانيا - إلى
إنشاء جامعة الدول العربية فدعا وفود الدول العربية إلى الاجتماع في
الاسكندرية (سبتمبر ١٩٤٤) وانتهت إلى وضع ما سمي بروكول
الاسكندرية .

وكان غرض الانجليز من الجامعة هو استغلالها لتكون أداة
لمكافحة الشيوعية . على أن النحاس لم يعمل شيئاً في ضم الصف المصري
وتوحيد القوى المصرية . بل سار على سياسته الحزبية الصارخة بما
جعل البلاد فريسة للفساد والأهـواء الشخصية وخدمة الجيوش

الأجنبية سواء الانجليزية أو حلفائها من أمريكان وفرنسيين .. الخ
وفي ٨ أكتوبر ١٩١٤ أقيمت وزارة النحاس وهذه ثالث إقالة
فقد كانت الإقالة الأولى في عهد الملك فؤاد بينما الإقتالتين الأخيرتين
في عهد الملك فاروق .

مصرع أحمد ماهر

كان النحاس يقيم في فندق سيدسل وفي الساعة الخامسة والنصف
تسلم كتاب الإقالة وفي هذه اللحظة بالذات تسلم أحمد ماهر كتاب
تعيينه رئيسا للوزارة



والملاحظ أن إقالات
النحاس كلها كانت
متزجة بالخوف ، مما
يؤكد لنا جبن الملك
وعدم مقدرته على
مواجهة الأمور
بشجاعة ، والملاحظ
أن الوزارة الجديدة
قد حشدت بين

شبح ٤ فبراير ظل يطارد النحاس باشا
حتى طرده من الحكم

صفوفها كل الزعماء من الأحزاب المعارضة لا وقد كما فعلت قبل ذلك بالضبط
وزارة محمد محمود التي أعقبت إقالة النحاس سنة ١٩١٨ أي من السعديين
والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية والحزب الوطني والمستقلين
وكان أول عمل لها الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين الذين

كانت وزارة النحاس قد اعتقلتهم في ظل الأحكام العرفية ، كما
حلت البرلمان وأجرت انتخابات جديدة وقد رفض الوفد الدخول
في الانتخابات بحجة أن الأحكام العرفية قائمة وهي حجة قديمة واهية
لأن الوفد نفسه أجرى الانتخابات سنة ٢٠٤ في ظل الأحكام العرفية .

والواقع إن وزارة أحمد ماهر سارت على سنة الوزارات السابقة
فلم تكفل حرية الانتخابات بالرغم من أن خصمها الآل وهو الوفد
لم يشترك فيها وكان من الواجب عليها أن تتركها حرة وليكنها تدخلت
لأنجاح مرشحها أو الذين رخصيت عنهم .

واستصدرت الوزارة مرسوما (٢٠ ديسمبر سنة ٤٤) بإعلان
مرسوم النحاس بإلغاء تعيينات الشيوخ التي صدرت في عهد حسين
سرى سنة ١٤٠١ وقضى المرسوم الجديد بإعادة هؤلاء الشيوخ الأحياء
منهم لمباشرة أعمال عضويتهم بالجلس وزوال العضوية عن الذين
عينوا بدلا منهم في عهد وزارة النحاس وعن كل من حل محل هؤلاء
بسبب الوفاة أو الاستقالة .

وفي هذا ما يريك مدى العبث بأكبر سلطة في البلاد وهي السلطة
التشريعية وسلطة مجلس الشيوخ بالذات لأن عضو الشيوخ أصبح
(كالشخصية) تعيينه حكومة فتساقى غيرها لتقرر أن تعيينه بإطلا
فتسقطه ثم تأتي حكومة ثالثة لتسقط هذا الأخير وتعيد تعيين الأول
الذي سقط من قبل وهكذا .

كما أصدرت مرسوما بإلغاء الاستثناءات التي تمت في عهد الوفد
ولكن يؤخذ عليها أنها أحالت كثيراً من الموظفين إلى المعاش .
ولا شك أن هذا عيب في وزارة الوفد ما كان لهذه الوزارة أن تسلك

لأن محاربة الناس في أرزاقهم ، مما لا يتماشى مع الحكم السليم وروح
العدالة والمنطق .

وفي ذلك العهد قابل الملك فاروق المستر روزفلت على يخته الراسي
في المياه المصرية . وفي هذه المقابلة تم الاتفاق على دخول مصر الحرب
حتى يمكن لها أن تشترك في مؤتمر سان فرانسيسكو بين الدول التي
أعلنت الحرب على المحور . وقد ألقى أحمد ماهر بيانا في مجلس



أحمد ماهر باشا

النواب عن إعلان مصر
الحرب (٢٤ فبراير ٤٥)
وانتقل إلى مجلس الشيوخ
ليلقى بيانه فيه . وفي اليوم
الفرعوني الذي يفصل
المجلسين أطلق عليه شاب
يدعى « محمود العيسوي »
الرصاص فأرداه قتيلا .
ولاشك أن البلبلة التي أثارت
حول دخول مصر الحرب
والدعاية التي انتشرت بين
الناس من أن الحكومة

سترسل فرقاً مصرية إلى ميادين القتال قد أثارت التوتر بين النفوس
وكان من أثرها وقوع هذه الجريمة التي ذهب ضحيتها رئيس الوزراء .
نحن لانحب القتل ولا نميل إلى قتل أعدائنا الذين يختلفون معنا في
الرأى فلكم دينكم ولي دين ولاني لأدين بمبدأ عدم العنف لأن العنف
مظهر من مظاهر ضعف الحركة الوطنية . فالقتل لا يختلف الرأى يدل

على عدم النضج ويدل على ضعف التفكير ويدل على عدم السمو في
الفهم السياسي وهو دليل قوى على التبادل الذهني ولذلك فنحن
لا نقر القتل مهما كان السبب والدافع له ، ولذلك أيضا فإن مقتل
أحمد ماهر ليس إلا خطأ جسيما ارتكبه شاب مجنون باسم الوطن
وسنرى فيما بعد أن موجة القتل التي بدأت بأحمد ماهر قد راحت
تسرى بين الناس حتى أصبحت سنة ١٩٤٩ مرضا اجتماعيا خطيرا .

محمود فهمى النقراشي يؤلف الوزارة

وفي الليلة التي قتل فيها أحمد ماهر في ساعة متأخرة عين محمود
فهمى النقراشي باشا رئيسا للوزارة .

وفي ٢٦ فبراير انعقد مجلس الشيوخ والنواب وقرر إعلان
الحرب على ألمانيا واليابان وهما الدولتان اللتان كانتا في حرب مع
انجلترا وأمريكا أما إيطاليا شريكة ألمانيا واليابان فقد خرجت
عليهما وانضمت إلى انجلترا وأمريكا ، وفي ٧ مارس عين عبد الحميد
بدوي رئيسا للوفد المصري في سان فرانسيسكو الذي أبرم ميثاق
الأمم المتحدة .

ومن الملاحظ أننا الآن وقد انتهت الحرب العالمية الثانية لم يكن
لها التأثير الذي كان للحرب العالمية الأولى . ففي أعقاب الحرب
العالمية الأولى كانت البلاد مشعة متأججة . الموظفين - النجار - أصحاب
الأملاك - الفلاحين - العمال - الطلبة - الأزهر كانت كل طبقات
الامة على اختلاف أشكالها شعة متوهجة أما في أعقاب الحرب العالمية
الثانية فقد كان الخمول والكسل والتراخي هو الطابع المميز للوجه

السياسى فى مصر اللهم إلا بعض مظاهرات يقوم بها الطلبة . وإذا
 كان التراخى قد عم البلاد ، فإن الوفد هو المسئول حيث تحول من
 جماعة سياسية تهدف إلى طرد المستعمر ومقاومة السراى إلى شبه
 شركة الغرض منها الأثرأء على حساب الوطن . فالوفد هو المسئول
 عن تحول الحياة القومية إلى حياة فردية .. حيث عمل على اتساع
 روح النفعية والانتهازية واتخذ زعماءه وأصحابه الاشتغال بالسياسة
 وسيلة للاستغلال . والذين أيدوا الوفد منذ أصبح متحالفاً فرينة
 الفساد أيدوه على أساس الانتفاع وعلى اعتبار أنه الطريق نحو
 السلطة والجاه والثروة . وإذا كان الوفد قد تحلل نهائيا وأصبح خرافة
 سياسية ، فإن بقية الأحزاب أصبحت هى الأخرى أسوأ من الوفد



محمود فهمى النقراشى باشا

فالنواب والوزراء يتنقلون من الوفد
 للأحزاب الأخرى ومن الأحزاب
 الأخرى إلى الوفد بقدر ما يجدون من
 مصلحة وكسب ، ولقد راحت
 الأحزاب جميعا حسب مفهوم التجارة
 السياسية حينذاك تهمل للقضية الوطنية
 وتتاجر باسمها متناطحة بعضها ضد
 بعض للوصول إلى الحكم وبالتالى

لاستغلال النفع . وفى هذه الدوامة السياسية كانت السراى لا تفتأ
 تضرب ضرباتها من حين لآخر لنهب ما يمكن نهبه من الشعب مما
 أثر على الاعتبارات الأدبية ففسدت الذمم وفسدت معها الأخلاق
 وكثرت الرشاوى ودب الانحلال فى كل نواحي الأمة السياسية وكان
 الزعماء لا يفتأون من حين لآخر يقومون بحركات تمثيلية

وباستعراضات وطنية لاستجداء الانظار والاستهلاك المحلى .
ولكن هذا لا يعنى أن الفساد الذى هم بين القادة الزعماء قد
تطرق إلى أعماق الدولة ، بل بالعكس ظل عصب الدولة سليما وظل
الأحرار من أبناء الوطن دون أن تلوثهم التيارات الحزبية ، فقد
ارتفع الإدراك السليم بين الأحرار ونضجت العقول . وكان من
نتائج هذا التقدم إدراك الأمة أهمية الجلاء فازدادت به تعلقا وازدادت
تمسكا بالجلاء الناجز غير المشروط ، وطبعاً كان نتيجة ذلك أيضاً
كراهية الأمة لمعاهدة ٣٦ حيث تنبه الشعب وفهم أنها أمليت كرها عليه
المعروف أن القواد والزعماء والساسة هم الذين يقودون الأمة .
ولكن حدثنا الواقع في مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى
سقوط فاروق سنة ٥٣ أن الأمة هي التي كانت تقود الزعماء . فهمي
التي دفعت بالحكومات المختلفة التي توالت عليها إلى بسط القضية
العربية أمام الأمم المتحدة وهي التي أرغمت الحكومات المصرية
المختلفة أيضاً على أن تخرج بالقضية المصرية من مجرد مشكلة بين
مصر وبريطانيا إلى مشكلة عالمية كما سيجيء بعد ، فالرأى العام المصرى
هو الذى أدى إلى عرضها على مجلس الأمن والرأى العام المصرى
هو الذى دخل حرب فلسطين وكون المكتائب التي حاربت الانجليز
في القناة .. والرأى العام هو الذى أسقط فاروق .

وفى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ تقرر إلغاء الأحكام العسكرية وفى
٣٠ ديسمبر ٤٥ طلبت الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية
تعديل معاهدة ٣٦ وكان رد الانجليز بماطلا كما لعادة حيث ظهرت
نيتهم السيئة فقامت المظاهرات واشتد سخط الأمة . وفى ٩ فبراير

قامت مظاهرة من الطلبة متجهة إلى قصر عابدين فلما وصلت فوق
كوبرى عباس تصدت لهم قوات البوليس من طرفى الكوبرى
واعتدوا عليهم بالمصى الغليظة بقسوة متناهية فأصيب ٨٤ طالبا
ونقل الكثير إلى المستشفيات فى حالة سيئة ويعتبر حادث الكوبرى
وصمة فى جبين النقراشى فاعتداء البوليس بالضرب على المظاهرات
السلبية عمل منكر حيث لم تكن هناك متافات عدائية ضد الحكومة
وفى الوقت نفسه قامت المظاهرات فى الاسكندرية وفى بقية المدن
المصرية وتعرض لها البوليس فقتل ثلاثة فى الاسكندرية وثلاثة فى
الزقازيق وواحد فى المنصورة . . هذا غير عديد الجرحى الذين
قدروا بالمئات .

امتعض الرأى العام من سياسة العنف التى قابلت بها الحكومة
شباب المتظاهرين وأغلبهم من الطلبة الأبرياء . واقد كان من الواجب
على النقراشى ألا يتعرض هؤلاء الطلبة بمثل هذه القسوة لأنها كانت
مظاهرات بريئة غرضها تدعيم مركزه فى مفاوضاته ضد الانجليز ،
فلو أن البوليس لم يمنعها لانتهم دون حوادث ولكن تصدى البوليس
لها هو الذى أدى إلى نتائجها السيئة . وكان رد فعل ذلك سيئا فى
الرأى العام حيث لم يجد النقراشى بدا ليكفر عن خطئه إلا بالاستقالة

أبو السباع مرة ثانية

ألف اسماعيل صدقي (١٧ فبراير ٤٦) الوزارة . وهذا الرجل
ليس جديداً علينا فقد عرف ببغضه الشديد للجماهير واستعلائه على
الشعب . ولكن صدقي سنة ٤٦ يختلف عن صدقي سنة ٣٠ حيث

أصبح رجلاً مريضاً متهاكاً فهو إذا عمد إلى الشدة أو القسوة فعن
إيمان لا عن مقدرة فقد بات مستحيلاً على صدق هذه المرة أن يلجأ
إلى العنف وإن كان تواقلاً ، لأن الشعب المصرى كبير بمقدار ١٦
سنة ولذلك كان من الصعب على صدق أن يلجأ إلى أسلوبه القديم رهبة
من الشعب . فقد جاء للحكم هذه المرة وهو خائف من الشعب لا لينهض
الشعب . ولقد بات من المستحيل على صدق أن يصد المظاهرات
وإلا اكتسحته أمامها كما اكتسحت النقراشى وكان من المستحيل
أيضاً أن يتركها تمرح كيفما شاءت ولذلك اتخذ خطاً وسطاً .

تميز الجو الذى أعقب الحرب العالمية الثانية بضرورة الجلاء
وبعدم الحزبية فكان رأى العام أكبر من الزعماء وأعلى منهم تفكيراً
وسمواً وكان أكثر تقديراً للأممور وأبعد نظراً وأكثر إيماناً
بالجلاء وأكثر تضحية وعمقا فى النظر إلى المسائل . ولذلك هتفت
تجاهير فى اليوم الذى أسماه يوم الجلاء (٢١ فبراير) حيث أغلقت
الحوانيت وعم الإضراب العام جميع الطوائف - هتفت الجماهير
بالجلاء الناجز كما هتفت « لا حزبية بعد اليوم » .

ومن المؤسف أن المظاهرة التى ساربت وكانت سلمية الغاية
ما أن وصلت ميدان التحرير حتى تصدت لها السيارات البريطانية
المسلحة واقتحمت جموع المتظاهرين فى غير مبالاة مما أدى إلى قتل
٢٣ وجرح ١٢١ كما وقعت بعض حوادث أخرى مشابهة فى الأقاليم
حيث قتل طالب فى المنصورة وجرح كثير .

ولقد كان لهذا الحادث الأليم رنة حزن شديدة بين البلاد ، كما
تأكد الجميع أن الروح البريطانية لا يمكن أن تتغير فبريطانيا صديقة

طالما رضع لها الشعب فإذا تملأ عادت إلى طباعها الوحشية .
وأعلنت الأمة الحداد على ضحاياها واعتبرت يوم ٤ مارس
سنة ١٩٤٦ يوم حداد عام حيث أعلنت الاضراب العام ، فأغلقت
المدارس والمتاجر وعمت جميع البلاد موجة من الكآبة ، وتجددت
الاضطرابات في الاسكندرية فتعرض لها الجيش البريطاني بما أدى
إلى قتل ٢٨ وجرح ٣٤٢ ، وقتل وجرح بعض الجنود البريطانيين .
ظهرت الأمة في هذه الأيام العصيبة بروح وطنية عالية فقد طوت
روح الحزبية جانبا وأصبحت تسعى إلى هدف قومي واحد هو طرد
المستعمر من البلاد .

وفي خلال ذلك قررت الحكومة البريطانية نقل اللورد كيلرن من
الناهره بعد أن قضى بها زهاء اثني عشر سنة وتعيين السير رونالد
كامبل سفيراً لها بدلا منه في القاهرة .

وإذا اعتقد المنفائلون أن تغيير اللورد كيلرن بما اشتهر به من
جهود استعماري برجل آخر فيه معنى تغيير السياسة البريطانية فهم
خاطئون .. فالإنجليز طالبعهم التفرير بالشعوب والأمم لا التغيير في
السياسة والتقاليد ، فمع أن لورد كيلرن قد جرح الشعور الوطني في
أكثر من مرة وخاصة في حادث ٤ فبراير ، إلا أن جوهر السياسة
البريطانية لم يتغير .

وفي ٧ مارس صدر المرسوم الملكي بتعيين وفد المفاوضة المصري
برئاسة اسماعيل صدقي وعضوية محمد شريف صبري وعلي ماهر
وعبد الفتاح يحيى وحسين سري ومحمود فهمي النقراشي وأحمد
لطفي السيد وعلي الشمسي ومكرم عبيد وحافظ عفيفي وإبراهيم

عبد الهادي وقد رفض الحزب الوطني الاشتراك فيه لأن مبداء
لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، أما الوفد فلم يشترك لأنه أراد الرئاسة
وأراد انتخابات حرة وعينت الحكومة البريطانية وفدها برئاسة
لورد ستاننجيت وزير الطيران البريطاني . ولعمري أن قبول مصر
مبدأ المفاوضة سنة ١٩١٤ هو نفس الأسلوب الذي قبلت به مصر مفاوضة
بريطانيا منذ ٢٨ عاماً أي منذ سنة ١٩١٨ عقب الحرب العالمية الأولى
ونفس المماثلة التي دأبت عليها بريطانيا في سياستها مع الشعوب التي
احتلتها ، وبذلك بدأت الرحلة وراحت المفاوضات تتعثر مرة وأخرى .

وترك لورد ستاننجيت مسئولياته وواجباته في وزارة الطيران
وعاش في مصر وكأنه عين وزيراً في الوزارة البريطانية لشئون
المفاوضات المصرية . فقد كان كل هم لورد ستاننجيت تطويل الأمر
وكسب الوقت بقدر ما يمكنه حتى أصبحت المفاوضات أشبه بالفكاهة
أو المزاح على أن الحقيقة هو أن الانجليز استضعفوا الوزارة لأنها
لا تعتمد على قوة شعبية . والمؤسف أن تاريخ الوزارة وتاريخ أعضاء
وفد المفاوضة كله داكن وحتى لو اشترك الوفد في وزارة قومية فإن
الكلفة المصرية ما كانت لترجح لأن التسكيت العام كان معدوماً .

والملاحظ أنه في الوقت الذي راحت مصر تضيق وقتها في
مفاوضات غير مجدية كانت سوريا ولبنان وإيران تعرض مشاكلاً
على مجلس الأمن حيث كانت هذه الدول الثلاث محتلة بقوات فرنسية
أو سوفيتية أو أمريكية أو انجليزية ولقد أنصفت هذه الدول نفسها
باختصار الطريق وبسط القضية على المحافل الدولية .

وأخيراً سافر صدقي إلى لندن وفوض المستريين وزير الخارجية

البريطانية وأتى بمشروع معاهدة أسمى (صديق - بيفن) وهي معاهدة لا تختلف عن معاهدة ١٩٠٦ في شيء وقد رفضها سبعة من أعضاء مجلس المفاوضة وكان رد صديق على هؤلاء حل مجلس المفاوضة .

ولا شك أن مشروع معاهدة صديق تأكيد لاحتلال الانجليز وتأكيد لاطلاق يدهم في السودان . والمؤسف أن يصرح صديق عقب وصوله بأنه سبق أن قال في الشهر الماضي بأنه سيجيء بالسودان إلى مصر وأنه قد نجح في مهمته وأن الوحدة بين مصر والسودان قد تقرر ، فثارت عليه الدوائر الاستعمارية البريطانية بما اضطر مستر اتلي رئيس الحكومة البريطانية تكذيب صديق قائلاً أن الوضع في السودان لم يتغير بما وضع وزارة صديق في حرج شديد فلم ير بداً إزاء هذا الموقف من الاستقالة .

الواقع أن صديق كان يعرف وهو يشكل وفد المفاوضة المصري وكان يعرف أيضاً وهو يفاوض الانجليز بأن المفاوضات فاشلة ، أما لماذا أقدم صديق على المفاوضات ؟ فلأن ضغط الرأي العام كان شديداً جداً ، فلم يجد بداً من الاستجابة له حيث وجد أن وزارته لا يمكن أن تعيش يوماً واحداً دون إيجاد حل للمشكل البريطاني .

وزارة النقراشي الثانية

وفي الوقت الذي قبل فيه الملك استقالة صديق (٩ ديسمبر ١٩٠٦) عهد إلى محمود فهمي النقراشي تأليف الوزارة الجديدة من الدستوريين والسعديين .

والملاحظ في تأليف الوزارات واسقاطها أنها أصبحت تأخذ

نغمة رتيبة حتى أصبحت أشبه بطاحونة (جحشا) إذ لم يعد فيها شيء جديد فنفس الوجوه ونفس السياسة التي بدأت بها مصر منذ سنة ١٩ دون تغيير شيء من الأسلوب حتى ملأها الشعب . فإذا كان النقراشي قد عاد هذه المرة فلم كان سقوطه في المرة السابقة ؟

لقد سقط في المرة الأولى لأنه عجز أن يسوس مواطنيه بحكمة عندما عمد إلى العنف في حادث الكوبري . ولكن هل كان في اقصائه عن الحكم فترة بمثابة عقاب له كما الموظف الذي يوقف عن عمله أو تخصم منه بضع أيام من راتبه عقوبة عن خطأ في عمله ؟ ؟

المهم أن الشعب سار في طريقة نضاله من اتخاذ إجراء فعال نحو اخراج الانجليز نهائيا من أرض الوطن فاتخذ يوم ١٩ يناير سنة ٤٧ وهو ذكرى توقيع اتفاقية السودان يوم حداد عام احتجاجا على هذه الاتفاقية فعمت الرهبة البلاد وصدرت الصحف في وشاح أسود .

وفي ٣١ مارس ١٩٤٧ احتفل الشعب برفع العلم المصري فوق شكنات قصر النيل بعد جلاء الانجليز عنها .

واستأنف النقراشي المفاوضات مع بريطانيا ، وهذه سياسة خاطئة لأن السوابق أكدت أن بريطانيا لن تغير من أسلوبها وأن الفرض من المفاوضات هو التمويه على الشعب . . إلا أنه لما طال أمرها حين أصرت بريطانيا على موقفها قطعها النقراشي وعرض القضية على مجلس الأمن .

وقال في عريضة الدعوى أن بريطانيا تحتل مصر على الرغم من إرادة الشعب .

ومع وضوح حجة مصر فإن مجلس الأمن امتنع عن أن يصدر
قراراً بجلاء القوات البريطانية ووقف موقفاً سلبياً محضاً .

ولعل السبب في فشل القضية أن وقت العرض جاء متأخراً إذ
كان واجب عرضها قبل ذلك بعام ونصف حين عرضت قضية سوريا
ولبنان وإيران قضائياً على المجلس وكان في بداية عهده فأُنصفهما
فلو أن مصر عرضت قضيتيها في ذلك الحين لكان من المرجح أن ينصفهما
في الوقت الذي قضى فيه لصالح سوريا ولبنان وإيران ، ولكن الحكومة
المصرية لجأت إلى السياسة التقليدية



محمود عزمى

كان مراسلاً صحفياً خلال
عرض القضية المصرية على
مجلس الأمن سنة ١٩٤٧

القديمة، وهى سياسة المفاوضات وبذلك
تأخر عرضها على المجلس عاماً ونصف
فأضاعت وقتاً ثميناً وضيعت الفرصة
حيث تغيرت الظروف . وما هو جدير
 بالذكر أن المناورات الحزبية كان لها ضلع
في فشل القضية حيث أضعفت جبهة مصر
وكان من الواجب ترك الخلافات جانبا
في هذا الوقت العصيب ، فالتجاس باشا
بصفته رئيساً للوفد بعث إلى مجلس الأمن
والى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة
برقية - خلال نظر القضية - أعلن

فيها أن الحكومة المصرية التى رفعت دعوى مصر أمام مجلس الأمن
لا تمثل مصر وأنها لا تمثل غير الأشخاص الذين تتألف منهم وأنها
بذلك لا تملك التحدث باسم مصر ولا التصرف في سياسة مصر
الخارجية وأن شكوى مصر الممثلة في حكومة النقراشى لا تعبر تعبيراً

صهيون من مطالب الشعب . هذه هي البرقية التي أرسلها النحاس إلى مجلس الأمن والتي تمثل الخيانة بأهل مظاهرها .

كانت ضربة أليمة أصابت مصر في الصميم قبل أن تصيب النقراشي لأن أي نفع يأتي به أي زعيم لمصر لا يعتبر نفع للزعيم وإنما هو نفع لمصر .. فمصر خالدة أما الزعيم فسيزول ويذهب من على المسرح إن عاجلا أو آجلا ، ولكن النحاس الذي يعز عليه أن يرى الخير لمصر على يد غيره أحس بالخيرة ومصر تقرب من شفا الاستقلال وهو في سبيل أن يدوس على النقراشي داس على مصر وداس على نفسه وبعد ذلك عاشت مصر في خصومة تامة وتجاهلا كاملا لبريطانيا وولت وجهها منذ ذلك الحين شطر الجيش تقويه وتعتمد عليه .

حرب فلسطين

وأتبعت بريطانيا أسلوبا في الانتقام فاتجهت نحو مشكلة فلسطين فمقدتها ، حيث أصدرت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر سنة ٤٧ قرارها بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية معني هذا، الموافقة على انشاء دولة صهيونية في فلسطين . وهذا القرار الذي قضى على كيان فلسطين وعروبتهما هو أكثر أمانا في الظلم من قرار مجلس الأمن في القضية المصرية ، والمؤسف في ذلك أن تتفق روسيا وأمريكا وإنجلترا على تقسيم فلسطين متجاهلين حق العرب .

ويدخل في سياق الكلام أن الأمم المتحدة وقفت جامدة أمام مأساة الشعوب العربية في تونس والجزائر ومراكش إلى غير ذلك

بما بات واضحاً لا مبرر فقط وإنما للدول العربية جميعاً أنها إذا أرادت أن تعيش حرة فعليها أن تعمل بنفسها في سبيل تقوية نفسها وتقديمها وذلك بالجهاد والتكفل وتوحيد الكلمة أما إذا استنامت أو اعتمدت على غيرها من الدول أو اعتمدت على منظمة الأمم المتحدة فإن ذلك لن يجدي نفعا .

وعلى أثر صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين أعلنت بريطانيا بأنها حددت يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ لانتهاء الاحتلال على تلك البلاد . وقبل جلاء الانجليز عنها اتفقوا مع اليهود على أن يحلوا محلهم فأعطوهم السلاح ومكنوهم من معاقلمهم وسلوهم مدينة حيفا نغر فلسطين .

واتفقت الدول العربية بأن تدخل جيوشها أرض فلسطين ، ولكن الدول العربية في ذلك الحين كانت تتبع سياسة مواءمة لبريطانيا . فلو كانت جادة لمدت المجاهدين العرب بالسلاح حتى يحولوا دون تمكين اليهود من معاقلمهم ولكن العرب كانوا يسايرون السياسة البريطانية وبذلك تركت الوقت يضيع سدى في اجتماعات مضنية ومحزنة وتصريحات جوفاء دون القيام بعمل جدي ، ولم تتحرك الجيوش إلا بعد خروج الانجليز وحتى هذه الجيوش كان ينقصها السلاح وايمان قادتها بالقضية فالخيانة كانت تتفشى مما أدى إلى هزيمتهم أمام شرذمة من بضع عصابات من اليهود . على أن ضباط الجيش المصري وجنوده والمتطوعين والفدائيين الذين سبقوه قد أدوا واجهم كاملاً رغم الخيانات العديدة فقد كانوا بعد فترة وجيزة من إعلان الحرب على مشارف د تل أبيب ، معقل اليهود .

ولكن ما كادت تمضي ثلاثة أسابيع حتى تدخل مجلس الأمن
وطالب الهدنة من الفريقين فاستجاب اليهود واستجاب العرب . وما
كان واجبا أبداً على العرب أن يستجيبوا حينئذ لك لنداء مجلس
الأمن لأنه لا يعقل أن أرى اللص في بيتي ينهبك عرضي وأقف
مكتوف اليدين أو اتفق مع اللص على هدنة . فاستجابة العرب خطأ
لأنهم كانوا في حالة دفاع شرعي ولذلك كان يجب الاستمرار في
الحرب . أما ماوك وزعماء العرب في ذلك الحين فقد كانوا يتشبهون
بدماء الخيانة ، فأوقفوا القتال رغم إرادة الشعب العربي وقتئذ لهدنة
الهدنة وقف القتال في يوم ١١ يونيو سنة ٤٨ ، ولكن اليهود خرقوا
شروط الهدنة بعد ذلك واحتججت الدول العربية . . . وخرق اليهود
الشروط مرة أخرى واحتججت الدول العربية مرة أخرى وهكذا
استمر اليهود في خرق شروط الهدنة واستمر العرب في احتجاجهم
وفي خلال ذلك قوا أنفسهم ودعوا مراكرهم بما تمكنوا به من
الحصول على الأسلحة من الدول الاستعمارية .

وندبت هيئة الأمم السكونت فولك برنادوت للتوفيق بين العرب
واليهود فقتله اليهود بمدفع رشاش (١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨)
وكان قتل وسيط الأمم المتحدة استهانة من اليهود بالأمم المتحدة
كما أكد خيانة اليهود حتى لأنصارهم ، على أن عبرة مقتله دلت على
أن اليهود لا يقيمون وزناً للعنايير الخلقية وأنهم يستغلون ما في
العرب من خلق كريم لينفذوا به إلى مآرهم .

واقعد أوضح لنا قتل برنادوت وخرق اليهود المستمر لشروط
الهدنة بأن مشكلة فلسطين لن تحل إلا بالقوة المسلحة ، وأن أي حل

آخر ان يجدى فعلى الدول العربية إذا أرادت حماية نفسها من توسع
اسرائيل - كما يقولون من الفرات إلى النيل أو إذا أرادوا أن يقضوا
على اسرائيل بطردها نهائيا فليس هناك ثمة حل إلا القوة المسلحة .
وفى خلال ذلك، حوصرت قوة من الجيش المصرى فى قرية
الفالوجا بقيادة الأميرالاي السيد طه الذى أطلق عليه لقب « ضبيب
الفالوجا » كما كان بين أفرادها السيد الرئيس جمال عبد الناصر حيث
كان يحارب بالقب بكباشى . وكثير من الضباط الأحرار الذين قاموا
فيما بعد بحركة الجيش فى ٢٣ يوليو سنة ٥٢ وقد استمر حصار القوة
مائة وثلاثين يوما حتى تم توقيع الهدنة الدائمة فى ٢٤ فبراير سنة ٤٩
فعادوا بأسلحتهم ومعداتهم وعثمادهم . وقد استقبل الشعب أبطال
الفالوجا استقبالا قوميا رائعا لاحتمالهم غناء القتال والحصار والثبات
بشجاعة وصبر عظيم جعل منهم مفخرة من مفاخر الجيش المصرى .

إعلان الأحكام العرفية

أعلنت الحكومة على أثر إعلان حرب فلسطين الأحكام العرفية
(١٥ مايو ٤٨) وعين النجراشى باشا رئيس الوزراء حاكما عسكريا
وإذا كنا قد تحدثنا عن الأحكام العرفية وقلنا أن فى مواد قانون
العقوبات ما يكفى لردع الخارجين على القانون لأننا نخشى أن تستعمل
الأحكام العرفية فى غير ما وضعت له ليستغلها الحاكم العسكرى ، ولأن
الأحكام العرفية سلاح له حنين - فقد تسقط الوزارة وتأتى وزارة
أخرى لتنتقم من الوزارة السابقة التى أعلنت الأحكام العرفية متخذة
من هذه الأحكام العسكرية سياجا تخفى به أهواءها السياسية ، على أن

أخشى ما أخشاه أن يؤدي الضغط المستمر على الحرية إلى الانفجار
خصوصاً وأن الحركات التحتية كثيراً ما تجده أرضاً خصبة في الجو
المشبع بالارهاب فتكثر المؤامرات والاغتيالات . أما في الجو الحر
حيث تتفتح النوافذ ويدخل نسيم الحرية بما تكفله من اطمئنان
وراحة بال ما يساعد على أن تذهب أولاً بأول روح الشر . فإذا
كنا قد نادينا بعدم اعلان الأحكام العرفية فلأننا كنا نشفق دائماً
على الحاكم كيلا يحدث الغليان والانفجار الذي قد يطيح بالحاكم نفسه .
وليس في حرب فلسطين ما يبرر اعلان الأحكام العرفية ، لأن
الجنود كانت تحارب خارج الأراضى المصرية كما أن الروح الوطنية
كانت في أعلى قمتها . وقد أثبتت الحوادث فيما بعد أنه لم يوجد خائن
واحد في هذه الحرب ولكن تلذذ الحاكم بأبهة الحكم العسكرى يشبع
كثيراً من نهم الحكم المطلق الذى يجيش في أعماقه ومن ثم لا يالو
جهداً في اختلاق كل مناسبة لاعلان الأحكام العرفية والتمتع بما فيها
من سطوة وجاه .

موجة الإرهاب

عمت البلاد في ذلك الوقت موجة من الجنون المصحوب بالقتل
والارهاب فقد قتل أحمد ماهر سنة ٤٥ هـ ثم راحت موجة القتل تزايد
حتى بلغت ذروتها سنة ٤٩ هـ .

ولا شك أن سبب ذلك كله فساد الحكم والتجاء الحاكم إلى القوة
والعنف في الوصول إلى مآربه دون الحكمة والروية والتعقل . فالمعروف
أن كل قوة لها رد فعل مساو لها في الاتجاه وفي الحركة ولذلك كانت

الموجة الإرهابية التي وقعت في البلاد هي رد فعل للضغط في الحكم .
فقد قتل أحمد ماهر رئيس الحكومة وأمين عثمان الذي كان وزيراً
للمالية في وزارة النحاس وقتل أحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف
مصر وقتل اللواء سليم زكي كما قتل محمود فهمي النقراشي رئيس الحكومة
والشيخ حسن البنا . كما حاول بعض المجرمين نسف محكمة مصر
ووضعت قنبلة في سينما مترو أودت بحياة خمسة من الأبرياء كما قتل
مواطن في محاولة الشروع في قتل إبراهيم عبد الهادي . . إلى غير
ذلك من الحوادث الآلية الدامية .

كل هذه الجرائم مسئول عنها الحاكم كما قلت - وأنا لا أقصد
بقولي مسئول لأنه لم يتمكن من التحكم بالسلطان على البلد بيد من
حديد وإنما أقول مسئول لأنه لم يحكم حكماً عادلاً فتطأيرت شظايا
القنابل نتيجة حكمه الظالم .

أما المسئول الثاني فهو المحرض . . فقد حرّضت السراي على قتل
أمين عثمان وذلك بتشجيع حسين توفيق واشتركت في قتل حسن البنا
وفي ذلك أكبر دليل على الهوة التي أزاق إليها فاروق لأنه إذا كان
الملك وهو أكبر رأس في البلد يعتمد في سياسته إلى وسائل رجال
العصابات والصوص كالخط مجرم الصعيد وإلى الفتونة وقطاع
الطرق والسفاحيين دون أن يتمكن من توطيد سلطانه بالعدل والحزم
إذا كان هذا ملكاً وهذا طابعه فإنني أقول على البلد السلام .

أما المسئول الثالث فهم الذين هلّلوا وباركوا للقتل ، فقد ذهبت
بعض الصحف في قضية أمين عثمان فأضفت صفات البطولة على كثير
من مرتكبيها ونوهت بتضحياتهم وأشادت بمواقفهم ورفعتهم إلى

مضاف العطاء الأبطال وراحت تردد أقوالهم ووصفتها في اطارات
تثير الإعجاب . أنا لا أقصد بكلامي هذا دفاعاً عن أمين عثمان الذي
كان يعتبر من الخونة وإنما أقصد به الدفاع عن الكيان الاجتماعي .
إن القاتل - قاتل - مهما كان السبب والغاية لأنه لو جاز لكل
إنسان أن يأخذ حقه بنفسه لانعدمت صفة الحكومة وانعدم النظام
وعمت الفوضى ، فمن مات له قتيلا لا يجوز أن يأخذ بنفسه الشأور
وإلا أصبح مجرماً وإنما يرفع أمره إلى الوالي ليأخذ حقه له . وإذا
أطنب البعض على القصد الذي لجأ إليه حسين توفيق في جرائمه
فهؤلاء اعتبرهم مشجعين محرضين على الجريمة وعلى ارتكاب أي جريمة
أخرى مماثلة ولذلك أراني مضطراً لالقاء المسؤولية في ذلك على بعض
الجماعات التي هملت للجريمة دون نظر إلى أن المجرم في يد القضاء والعدالة
وهي صاحبة الكلمة العليا في الأمر . إنما كانت في تفنيها بالجريمة
والمجرم تغني للهلك الذي شجع الجريمة ولعمري أن الصحافة في ذلك
خرجت على واجب الأمانة وصوت العدل وعن قدسية الواجب الذي
نيط بها وتصرفها هذا كان جرحاً في جبين مصر .

أما المسئول الرابع فهو القاتل الذي قبل أن يقطع يديه بالدماء
ويشبع عطشه إلى الدم تحت ستار الوطنية ولعمري أنه قاتل وقاتل
وقاتل أمام الله والناس والقانون ولا ينفيه أي عذر في ارتكابه
جريمته . وانجرائم السياسية وإن كان لها وضع خاص في قوانين
بعض الدول إلا أنها لا تخرج عن كونها جريمة ازهاق روح وتدل
على ضعف المستوى التفكير والتبليد الذهني وهي دليل على انحلال
المجتمع وعدم تقدير المسؤولية القانونية والاجتماعية وهي أكثر

ظهوراً في الطبقات البدائية عنه في الطبقات النامية وفي الدول المتخلفة عنه في الدول الراقية .

ولذلك لا أراني مشجعاً للقتل أو التهديد أو الإرهاب بأي وسيلة كانت ، وإنما متطلعا دائماً للنقاشات الكريمة دون غرض واقناع الحجة بالحجة والبيينة بالبيينة . ولعمري إن هذا أعلى مراتب التفكير الإنساني الذي يقوم على مبادئ الحضارة والخلق .

وفي غمرة هذه الأحداث ظهر حزب الإخوان المسلمين برياسة الشيخ حسن البنا ولعب دوراً في ذلك الوقت ؛ وما زاد في تفاقم الأمور أن الجبهة المتطرفة من جماعة الإخوان المسلمين اعتنقت الإرهاب واعتبرته وسيلة مشروعة لقلب النظام والوصول إلى الحكم .



النقراشي مرة أخرى
ولكنه كان صغيراً هذه
المرة وأقل صغراً بعد أن
أعلن الأحكام العرفية

واقعد اعتقد الإخوان المسلمون في يوم من
الأيام أنهم في سبيلهم إلى الحكم ولعلمهم
استبطأوا الطرق المشروعة فلبسوا
إلى القتل والإرهاب لاخافة ذوى النفوس
الضعيفة ولخلق هيبه لهم عند الآخرين
ولكن إذا كان الإخوان المسلمون
اجأوا باسم الدين إلى قتل النفس الق
حرم الله قتلها بحجة أنهم في سبيل عمل أعظم
وهو الحكم على أساس الشريعة الإسلامية

.. فلعمرى أنهم خاطئون ، فالاسلام لم يرتفع على أشلاء الأبرياء ،
وإنما قام على أساس العدل والحكمة والتسامح ولم يكن الدين
الاسلامى أبداً دين العنف أو الشدة أو الإرهاب أو العصابات
واللصوص .. وإنما هو دين النظام واعطاء كل ذى حق حقه والمجادلة

بالتى هى أحسن ولكن الارهابيين من الجناح المتطرف اندفع إلى
وسائل القتل والارهاب .

الديناميت فى شوارع القاهرة

فى ٦ ديسمبر ١٩٤٥ ألقى حسين توفيق قنبلة على سيارة النحاس
ولكنه لم يصب وفر الجانى ولم يضبط ولم يعرف أنه هو الجانى .
وفى ٥ يناير سنة ٤٦ أطلق حسين توفيق ثلاث رصاصات على
أمين عثمان أردته قتيلا وقدم للحاكمية ، وكانت الحاكمية مسرحا
للمظاهرات السياسية وتحجيد القتل والاجرام ونأثرت المحكمة
وخفضت الحكم إلى درجة التبرئة - بحيث يمكن القول أن ذلك مهد
إلى قتل الخازندار والنقراشى والمحاولات الاجرامية فى النصف
والتدمير التى وقعت بعد ذلك .

وفى جنائية مقتل الخازندار استعملت محكمة الجنايات الرأفة مع
القائدين وفى ٢٥ أبريل شرع جماعة من الجناة فى نسف دار النحاس
بجاردن سیتی وفى يوليو سنة ٤٨ شرع مجرمون فى نسف دار وكالة
حكومة السودان ، وفى هذا الشهر أيضا ألقى طوربيد من الديناميت
بين محل شيكورييل ومحل أركو وفى أغسطس ألقى ديناميت أمام
محل بنزا يون وآخر أمام محل جاتينيو . . وثالث فى مبنى شركة
أراضى المعادى .

وفى سبتمبر حدث انفجار ديناميت فى حارة اليهود أودى
بحياة ٢٠ وإصابة ٦١ وفى نوفمبر هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس
إيلا وأطلقت عليها الرصاص الرشاش فقتل اثنين من حراس الدار

واصابت ثلاثة ولم يصب النحاس وفي الشهر نفسه حدث انفجار في مبنى شركة الاعلانات الشرقية بشارع جلال أدى إلى تخريب الشركة واتلاف مطبعتها وورقها ومبانيها . وفي نوفمبر سنة ٤٨ ضبطت سيارة بحى الوايلي محملة ديناميت . وفي ٤ ديسمبر سنة ٤٨ قتل اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة . كما اضطربت الدراسة في الجامعة والمدارس الثانوية واستعمل الطلبة القنابل اليدوية .

كل هذه الأحداث - كما ذكرنا - مردها سوء الحكم وفساده فقد أصبحت البلاد مباءة وأرض سوء مما بات صعبا على الانسان الاطمئنان على نفسه .

ولكن المؤسف في هذا كله هو أن القضاء قد تعرض لتدخل من الجهات العليا فنحن مع كراهيتنا لأمين عثمان وللنحاس وغيرهما من الزعماء إلا أننا لا ندين بمبدأ اغتيالها لأن الاغتيال سلاح من أسوأ الأسلحة كما لا ندين بمبدأ التدخل والتأثير على القضاء لأن العدل إذا اهتز فإن الدولة ستهتز . فالقضاء هو عجلة القيادة التي يطمئن إليها المواطنون ، والقضاء أيضاً هو الشيء الوحيد في مصر الذى ظل دون فساد بعد أن فسدت كل نظم الدولة وسلطاتها المختلفة ولذلك لا يعتبر التدخل في القضاء انقاز رقة مجرم ، وإنما هو بمثابة وضع رقاب المواطنين جميعا في الحلقة .

وفي ديسمبر سنة ٤٨ أصدر النقراشى قراراً بحل جماعة الاخوان المسلمين وفي يوم ٢٨ اغتيل النقراشى بيد مجرم في ضمن وزارة الداخلية وتبين أن القاتل طالب بكلية الطب البيطرى اسمه عبد المجيد أحمد حسن وأنه كان مطالباً باعتقاله ولكن النقراشى قال عنه في ذلك «إني لا أحب التوسع في الاعتقالات» .

وبعد مقتل النقراشي تولى ابراهيم عبد الهادي (٢٨ ديسمبر)
رياسة الوزارة . إلا أن موجة الاجرام استمرت فقد حاول مجرم
نسف دار محكمة الاستئناف بميدان باب الخلق . وفي ١٢ فبراير
قتل الشيخ حسن البنا وهو يغادر دار جمعية الثباني المسلمين .

وفي ٥ مايو سنة ١٩٤٩ شرع جماعة في قتل ابراهيم عبد الهادي وهو
في طريقه إلى حلوان فلم يصب وأصيب مواطن بدله بشظية مات على
التو . وفي يوم ١٥ من نفس الشهر قررت الحكومة مدد الأحكام
العرفية عاما آخر ، ويعتقد البعض أن ابراهيم عبد الهادي كان على
حق في مدد الأحكام العرفية حتى يمكن أن يعيد إلى البلاد نظامه ، ولكن
ما فائدة طلاء البيت بينما البيت كله آيل للسقوط . فلم تكن الفوضى التي
عمت البلاد نتيجة تراخي الحكومة .. فالحكومة كانت متشددة جداً
ولكن المشكلة كانت تتركز في فساد نظام الحكم فالملك كان يشترك
في المؤامرات ، فقد اشترك في مؤامرة قتل حسن البنا كما اشترك في
تخفيف الحكم على المجرمين وفي تهريب حسين توفيق .

ابراهيم عبد الهادي

أما وزير الملك الأول ابراهيم عبد الهادي فكان من الذين ملاهم
الحقد ضد النحاس بطرده من حظيرة الوفد ولذلك شجع اغتياله كما
شجع اغتيال حسن البنا ، لأن متروسا من الاخوان المسلمين قتل زميله
النقراشي وإذا كان هذا شأن رئيس الوزارة في سياسته الانتقامية
التي تشبه البدائية في الأخذ بالثأر فإن الأمر يكون قد خرج من حيز
الحكومة المنظمة التي تقوم على مبادئ القانون والاعتبار الإنساني

إلى الفوضى الاجتماعية التي تقوم على الشؤ والبداوة وسوء الحكم والطمعية والمعروف أن الطابع المميز للدولة هو سيادة القانون ، أما الذي ساد في عهد ابراهيم عبد الهادي فالفوضى والانتقام .

ولقد استغل الرجل الأحكام العسكرية إلى أبعد ما استغلها أي رئيس وزارة قبله وملا السجون بالمعتقلين وكانت أقل شبهة تخوم حول أي فرد كفييلة بأن تزج به إلى السجن وتقتضى على أماله . ولقد قيل الكثير عن ابراهيم عبد الهادي وانتزاع الاعترافات المزورة



ابراهيم عبد الهادي

ووسائله في التعذيب التي فاقت العصور المظلمة حتى بلغت هتك العرض .. فقد جعل من العسكري الأسود سلاحاً ذليلاً للتعذيب والتنكيل والانتقام من المسجونين ولقد بلغت سطوة ابراهيم عبد الهادي حداً أن قتل أحد الذين حيوه مرة وهو في طريقه إلى داره لمجرد شبهة .. وإذا

كنا قد شكونا من أن البلد كانت تعيش على ديناميت الارهاب ، فإننا نشكو من أن البلد عاشت في عهد ابراهيم عبد الهادي عيشة فقد فيها الإنسان كرامته واحترامه .. ولقد كان يباهى بجبروته ويفخر قائلاً بأنه سوف « يلبس الرجال طرحة » ،

وإذا كانت طائفة من الخارجيين على القانون من الاخوان المسلمين المتوسمين قد لجأوا إلى العنف لضيق عقل فما ذنب الأبرياء والأحرار الذين أخذتهم الحكومة بجريرة غيرهم حيث قال تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ، ولقد كره الشعب ابراهيم عبد الهادي جداً حتى أطلق عليه « ابراهيم عبد الهادي كلب الوادي » .

وإذا كان إبراهيم عبد الهادي قد تعالى سنة ٤٩ متفاجراً بسيف
الاحكام العرفية فإن حقيقة قد ظهرت على طبيعتها - وهو أمام محكمة
الثورة فيما بعد عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ، وقد ظهر رجلاً متهاكاً
مستضعفاً يطلب الشفقة والعطف . . بينما أبي الشفقة والعطف على
الشعب عندما كان رئيس حكومة .

ولا شك أن قيمة أي رجل تظهر واضحة وهو في الوجود وحقيقة
إبراهيم عبد الهادي - ضعيف أصلاً ، أما القوى فهو المركز الحاكم
الذي كان يعتليه فلما سقط عنه أصبح لا حول له ولا قوة .

جـ - بروت الملك

واقعد ظل نظام الحكم الذي ابتدعه أحمد ماهر ثم النقراشي ثم
إسماعيل صدقي ثم النقراشي ثم إبراهيم عبد الهادي عقب اقالة النحاس
أي من ٨ أكتوبر سنة ٤٤ حتى سقوط إبراهيم عبد الهادي في ٢٥
يوليو سنة ٤٩ - أقول ظل هذا الحكم بمثابة ستار لحكم ملكي سافر
استعلى فيه فاروق على وزرائه وشعبه وظهر ذلك الاستعلاء في وزارة
أحمد ماهر حين جاء المستر فرنكلين روزفلات رئيس جمهورية أمريكا
إلى مصر وأبدى رغبته في مقابلة فاروق على الطراد الذي رسا في مياه
البحيرات المرة . ومع أن هذه المقابلة كانت على مزيد من الأهمية فقد
رفض فاروق أن يصحب معه رئيس وزرائه أحمد ماهر أو وزير
خارجيته محمود فهمي النقراشي ، ضارباً بالتقاليد الأدبية والدستورية
عرض الحائط مؤثراً اصطحاب أحمد حسنين رئيس ديوانه . ولا شك
أن تصرف فاروق هذا يعتبر خروجاً على ما تواضع عليه الملوك وما

سبق أن التزم به أبوه سنة ١٩٢٧ حين أجبر على أن يصحب معه في رحلته إلى أوروبا وقت ذاك رئيس وزرائه عبد الخالق ثروت . ولكن فاروق لم يشأ أن يخضع للتقاليد التي قبلها أبوه من قبل وانفرد بمقابلة روزفلت وحده وامرئى أن ذلك لضرب من الطغيان لا مثيل له .

وفي سنة ٥٤ عندما زار فاروق الملك عبد العزيز آل سعود في « رضوى » لم يصحب معه رئيس وزرائه ولا وزير خارجيته .

ولقد اتبع نفس الأسلوب مع النقراشى - بعد مقتل أحمد ماهر - فكان النقراشى لا يتصرف فى شيء إلا بعد الرجوع إليه . ولقد حدث مرة أن كان النقراشى بالاسكندرية فدعا مجلس الوزراء للانعقاد فلما علم فاروق وكان فى القاهرة أمر بعدم عقده فألغاه النقراشى .

وفى عهد صدق كان فاروق يتصرف وهو متجاهل تماما رئيس وزرائه فقد دعا ملوك ورؤساء الدول العربية بالخاص سنة ٦٤ دون علم رئيس الوزراء أو وزير الخارجية .

وفى سنة ٥٤ عندما قام حسنى الزعيم بانقلابه فى سوريا ونهى شكرى القوتلى استدعاه فاروق فى انشاص وأكرمه واعترف به دون علم رئيس وزرائه ابراهيم عبد الهادى فى ذلك الحين .

ولقد لازمته نزعة الطغيان بشكل واضح خلال قيام هذا النظام فكانت من الأسباب التى باعدت بين الشعب وفاروق وأدت إلى كراهيته وكراهية وزرائه .

وفى حرب فلسطين استغلها فاروق استغلالا ذليلا ، فقد استغل حاجة الجيش إلى الأسلحة والذخائر من الخارج ؛ فعقد صفقات تجارية من الأسلحة الفاسدة مع رهبان من المقرين إليه ومع عاهل بأن

الأسلحة كانت تتفجر في أيدي الجنود قبل أن يلقوا بها إلى العدو
ومع عليه بأنها كانت تودي بحياة الكثير من بواسل الجيش الأبرياء
إلا أنه استمر في تجارتها لما كانت تدر عليه من مال وفير ، ضاربا
بالضمير والانسانية والكرامة والوطنية والهيبة عرض الحائط .
ولا شك أن جريمته في الأسلحة الفاسدة قد نزلت به إلى أخط
الدرجات بما كانت سببا من أسباب سقوطه .

وفي ذلك العهد انتهك فاروق عرض ابن علي أيوب بأن اختلي
بزوجته فلما اكتشف الزوج الأمر قتله فاروق .

واشتهر فاروق بهيبة الملك فراح يكثر الرحلات الماجنة إلى أوربا
يعاقر النساء في كابرى ودوفيل .

وإذا كان فاروق قد استفحل أمره سواء كان سياسيا أو
اجتماعيا أو خلقيا فلأن وزراء ذلك العهد كانوا من الضعف حيث
استهانوا بكل شيء في سبيل البقاء على كرسي الحكم فهم الذين قبلوا
أن يهزأ فاروق بهم ويستهين بواجبهم ويهتدى على حقوقهم وحقوق
الشعب ، وإني لأسأل كيف لرجل مثل أحمد ماهر تعرض في ماضيه
للاعتقال من الانجليز والمحاكمة واقتراب رقبته من حبل المشنقة ، ثم
هو بعد ذلك كان أستاذا جامعيا حرا وكان رئيسا لمجلس النواب
وقيل عنه أنه اشتهر بالشجاعة الأدبية - حتى أن مظاهرة من طلبة
جامعة القاهرة هتفت مرة ضده وهو رئيس وزارة ، فذهب وحده
وهو أعزل ليناقشهم في حرم الجامعة ، وتاريخه مليء بالمغامرات
أقول إني لأسأل كيف لرجل مثل أحمد ماهر هذا - كيف قبل على نفسه أن
يهان إلى هذا الوضع من فاروق الذي يعتبر في سن حفيده ؟ السبب

أن أحمد ماهر كان متمها لكا على الحكم مستميتاً فيه بأى ثمن .. فأبهة
الحكم وجلاله قتلت ما فى نفسه من روح الكرامة والكبرياء ، ولا
يخفى أيضاً أن أحمد ماهر كان مشهوراً بلعب الميسر على سباق الخيل
ولذلك أخذ السياسة نوعاً من المفامرة التى دأب عليها فى الميسر واستمات
فى الحكم استماتته فى الحصول على المال - فالمعروف أن المقامر لا يقيم
وزناً لكرامته وكبريائه . . وهو فى سبيل اشباع رغبة الميسر يقامر
بكل شىء حتى بأثاث منزله ، ولقد قامر أحمد ماهر بأثاث شعبه عند
ملك عرف فيه هذه الصفة فاستغلها لا بعد الحدود .

أما النقراشى فقد كان تلميذاً لأحمد ماهر مترسماً خطاه ، تعلم فى
مدرسة أحمد ماهر وفى هذه المدرسة رأى أستاذه يطأطئ الرأس
للك لحفظ أن معارضة الملك تعتبر كفراً سياسياً وجحوداً برب
النعمة ولذلك سار على منواله . وإذا كان فاروق قد تمكن من أن
يملك صرع الفرس فإن المهر الصغير يتبع أمه .

ولا يخفى أن النقراشى كان مدرساً تخرج فى مدرسة المعلمين العليا
ومن دأب المدرسين اطاعة ناظر المدرسة فى تنفيذ جدول الحصص
وقد كان النقراشى مدرساً مطيعاً لناظره فاروق .

أما اسماعيل صدقى وهو الرجل الداهية الذى عاش فى معارك
دامية فى الماضى وحنكه الزمن - ترى كيف يقبل على نفسه هذا الوضع ؟
السبب أن صدقى باشا وهو فى أخريات حياته كان يحن إلى أبهة
الحكم بعد أن ظن أن القطار قد فاته إلى الأبد . فالمعروف أن كبار
السن أكثر الناس تعلقاً بالحياة ، والحكم كالخمر من نمل به قل أن
يسلاه وفى النشوة نسى صدقى كبر السن والكرامة وعاش متطلعا إلى

يوم من أيام الحكم في الماضي، فلما تصدق عليه فاروق بالحكم قبل
الصدقة شاكرًا.

العيب في هؤلاء الزعماء أنهم أخذوا الحكم حرفة فحافظوا عليه
محافظة الموظف على لقمة عيشه يقبل المهانة من رئيسه في سبيل بقائه
في العمل. ولقد عرف فاروق تهالك الزعماء على الحكم واستماتتهم
فيه فطنى وتجهز.

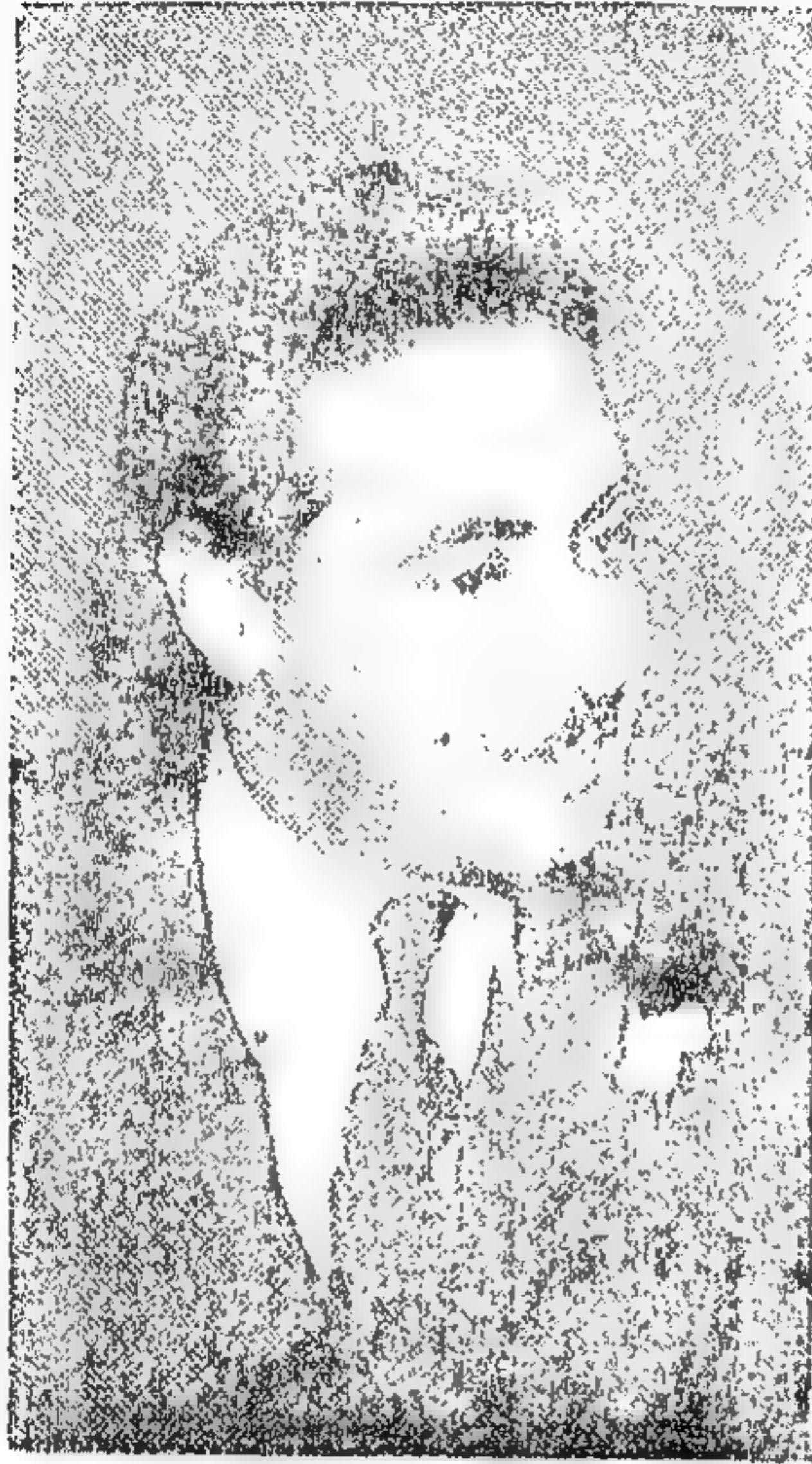
أما إبراهيم عبد الهادي فقد قبل الهوان لا بعد جد لأنه سليل
مدرسة حزب السعديين من أحمد ماهر والنقراشي فلا غرو أن يجيء
ثالث هؤلاء الثلاثة بنفس الصفات التي كانت لرئيسيه السابقين من
خنوع وخضوع للملك.

على أن الذي يشير الدهشة في هؤلاء جميعا هو موقف على أيوب
وزير المعارف في وزارة إبراهيم عبد الهادي. . فهذا الرجل قتل
فاروق ابنه بعد أن انتهك عرضه، ولكن بالرغم من الجرح الذي
أدهم به فاروق قلبه وشرقه، قبل الرجل أن يكون في ركاب فاروق
وخادما يتغنى بمناصب الملك - وأعمري أن رجلا كعلي أيوب لا يركب
إلى أي مدى انحدر الزعماء في ذلك العصر وإلى أي مدى أذل الحرص
أعناق الرجال وفي هذا ما يوضح لنا السبب الذي من أجله طغى فاروق.

ولد سر أبيه

ومع كل فإن البلد ما كانت لتخل من الأحرار مثل محمد
عبد القادر حمزة. . فقد كان نقيبا للصحفيين حر الفكر والرأي نشأ
نشأة استقلالية في تعليمه وتهذيبه. يؤمن بالمثاليات والخلق الكريم

عمل بالصحافة وتدرج به القلم حتى أصبح نقيباً للصحفيين فكان
يدافع عن الحرية والأحرار أينما كانت أو كانوا . وكان رئيساً
لتحرير جريدة البلاغ فسخرها لمنازلة الطغيان فهاجم فاروق في اللحظة
التي كان الجميع يتمسحون بحماه . . ولعله أول من كشف مساوئه



محمد عبد القادر حمزه

للشعب وفي سبيل ذلك دفع من
حياته ستة أشهر في السجن قضاه
في صداقة المرضى وضمف الصحة
ولما خرج لم يتخاذل أو يخنقه قلبه
بل ظل على ما هو عليه من كبرياء
الفكر ورجاحة العقل حتى قضى
نحيبه . لم يجمع ثروة مادية وإنما
ترك أدبا وذكري وتاريخا لمن
يريد أن يتعلم شجاعة الرأي وعزة
النفوس . أما أبوه عبد القادر حمزه
فقد كان من الرواد الذين جمعوا
بين الصحافة والسياسة والأدب
فقد لازم سعد زغلول في صفحاته
الأول وحمل واجبه في الجهاد

ولكنه اختلف معه لأن عبد القادر حمزه كان يرى غير ما رأى
سعد من تعصب للوفدية ومخالاة في الخصومة . وهو في سبيل خدمة
وطنه أسس البلاغ فتمكن بذلك من تمصير الصحافة وتحريرها حيث
كانت وقفا على الأجانب والبيروتيين أمثال تقلا باشا وأنطون
الجميل وخليل ثابت وفارس نمر وغيرهم من أصحاب الصحف الأجنبية

مثل الأهرام والمقطم والمقطف والمصور والهلال وغيرها . فكان
البلاغ أول لسان حر ناطق بإيمان عن حق وطني بما كانت تحس به
مصر والعرب وقت ذاك فلاشك إذن أن ابنت أولاده نبأنا حسنا .
ولقد ظل عبد القادر حمزه منذ اللحظة الأولى حتى وافته المنية
أنموذجا كاملا للرجل الصادق الأمين لرأيه ووطنه .

حسين سرى مرة أخرى

تجددت فكرة الوزارة الائتلافية من جميع الهبات وارتضت
الأحزاب حسين سرى رئيسا للوزارة فشكها (٢٦ يوليو سنة ٤٩)
من الوفديين والسعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطني
والمستقلين وقد بدأت عملها برأ الصدغ وذلك بالافراج عن بعض
المعتقلين ووقف المحسوبيات وتقسيم الدوائر الانتخابية تمهيدا
لأجراء الانتخابات .

إلا أن المشاحنات العديدة التي كانت تحدث بين الجهات المختلفة
في الوزارة أدت إلى عرقلة أعمالها فبالرغم من أن الوزارة كانت
قومية ، إلا أن التعصب الشديد بين كل جماعة من الأحزاب كان
الطابع المميز لها فقد كانت المشاحنات تثار لأتفه الأسباب مما أكد
بأن الوعي لم ينضج بين الزعماء إلى الدرجة التي توضع فيها مصالح
الوطن العليا في المقدمة ، وهذا نقص كبير في اتجاه الحياة السياسية في
مصر لأن تشكيل وزارة قومية كانت تجربة لم تشهدها البلاد إلا منذ
سنتين بعيدة فلما تحققت الآن كانت ترقب في لهفة نجاح هذه التجربة
ولاشك أن فشلها يزعزع ثقة الشعب في زعمائه وفي مقدورتهم وكفاءتهم

ولقد عملت تيارات الشقاق عملها في هدم الائتلاف وساعد على ذلك المظاهرات الصحفية التي صبغت البترول على النار وكان أكثر الخلاف على الدوائر الانتخابية وكان الوفديون يرقبون الانتخابات بصبر ، مستميتين في توزيع الدوائر لما فيه مصالحهم لأن ذلك



عبد القادر حمزه

كان الطريق إلى الحكم حيث دخلوا في نزاع مرير مع بقية الأحزاب مما أدى إلى أن يقدم سرى استقالة وزارته الائتلافية ويشكيل وزارة محايده (٣ نوفمبر سنة ٤٩) وكان أبرز أعضاء هذه الوزارة الدكتور محمد هاشم زوج بنت حسين سرى الذي كان يتشبهه بالسنينور شيانو زوج عايده ابنة موسولين ديكتاتور

إيطاليا السابق ، فقد كان الدكتور هاشم هو النجم اللامع في هذه الوزارة حتى لم يكن القول أنه الرجل الذي كان يمسك دفة الوزارة. والواقع أن سرى باشا نفسه لم يكن غير موظف تربى في جودواوين الحكومة بعقلية جامدة وافق ضيق . . وقد اشتهر بأن يقال عنه أنه صريح ، إلا أن الواقع يقول إن صراحته كانت تقوم على

الحماقة وهو مع ما بلغ من مركز سام ، وتقلد رئاسة الوزارة سنة ٤٠
لم يتشذب في تصرفه فكان يعامل موظفيه بالفاظ ياباها الخلق السليم .
وهي صفة كثير من وزراء ذلك العصر — التعالى على الصغار —
والاستضعاف أمام الكبار — فحسين سرى — الرجل الضعيف — كان
يقف ذليلاً أمام فاروق لا يقدر على مجابته وضعيفاً أمام الانجليز
وهزلاً أمام أى قوة أخرى يرى أنها أكبر منه .

لقد مر علينا حسين سرى قبل ذلك — ولكنه كان مروراً عابراً
عندما وقف عاجزاً أمام المظاهرات التى حطمت اخريات حكمه سنة
١٩٤٢ ولا شك أن انتقاصه إلى الحكمة والفتنة أكسبه الكثير من
مركب النقص .

ولم يشفع له قرابته للملكه فريدة طليقة فاروق — بل لعل ذلك
كان خسارة أكثر منه مكسباً لأنه كان يشعر دائماً بعدم ثقة
فاروق فيه وكان يعتقد أيضاً أن الشعب لا يثق فيه .

كما كان ينتقص الحزبية التى قد تسنده أو العصبية أو الجاه الذى
قد تزيد من نفوذه — حسب مفهوم ذلك العصر — كل ذلك أفقده الثقة
فى نفسه فوضع كل امله فى الدكتور محمد هاشم زوج أخته فكانت
وزارة حسين سرى هى فى الواقع وزارة محمد هاشم ،

اجرى حسين سرى الانتخابات فظفر الوفد بأغلبية ساحقة
حيث حاز ٢٢٨ مقعداً والمستقلون ٣٠ مقعداً والسعديون ٢٨
والأحرار الدستوريون ٢٦ والاشتراكيون واحد .

وعلى الاثر قدم حسين سرى استقالته (١٤ يناير سنة ١٩٥٠)
وفى نفس اليوم عهد الملك إلى النحاس باشا نائيف الوزارة .

النحاس باشا يؤلف وزارته السادسة والأخيرة

يتساءل الكثير كيف حصل النحاس على هذه النتيجة ؟
والجواب على ذلك أسباب عديدة أولا : كان الجو السياسي مائما
فقد اختلط الأمر كله على رجل الشارع فلم يدرك شيئا عن برامج
الأحزاب والغايات التي قامت من أجلها لأنها كلها قد خرجت عن
الغرض الذي أنشئت من أجله .. وإذا رجعنا إلى الماضي قليلا نجد
أن الوفد منذ انشائه وهو يتمتع بشعبية قوية مردها حنجرة سعد
زغلول القوية التي استغلها في الخطابة وصياغة الكلام في أسلوب منسق
جميل وفي براعة الاستهلال وحسن الختام وكانت حنجرة سعد طليقة
عذبة أخاذة بالأسماع حتى تمكن الرجل بذلك من الدخول على السذج
وإذا كان لسعد فضل ففي تأسيس حزب الوفد وتدعيمه فأصبح ديننا
واعتقد الفلاحون والسذج أن الذي لا يؤمن بالوفد سيدخل النار ،
وكان الوفد خير حزب يجيد الدعاية السياسية بما كان له من تنظيمات
حزبية قوية وكانت لجان الوفد منتشرة في كافة الأقاليم ، ولقد كرس
سعد كل حياته في خلق اسم سياسي له في البلد وفي أن يدخل في ذهن
الناس أنه نبي الوطنية فكان من يخرج على الرسول يرميه بالكفر
والإلحاد والخيانة ولا يسلم من أن يتعرض للايذاء أو الاغتيال ،
ولقد رمى سعد عدلى وثروت ونسيم وغيرهم بالكفر والإلحاد ،
ولقد تعرض هؤلاء لعداوة الوطن . وكان سعد خصما عنيفا ، فهو
إذا بدأ بالهجوم لا يسكت أو يسكت خصمه .. وكانت كلماته عند
أنصاره وحواريه بمثابة قرآن .. فكان الناس يستشهدون ويستدلون
قيا بينهم بحمل من كلام سعد ، فهم إذا ذكروا أن سعد قال د بات

واضحاً ، كأن النبي هو الذي قال - وويل لمن يكذب فهو لا يعلم
حينئذ من شر سعد .

ولكن سعداً الجبار كان يستضعف ويتراخى أمام القوة ، ولقد
استضعف وتراخى أمام حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي
بالنيابة سنة ١٩٢٣ حيث كان يستعطفه قائلاً : حنانيك يا نشأت ،
علماً بأن سعد كان في ذلك الوقت في السبعين ونشأت في الثالثة
والثلاثين . ولم يكن حسن نشأت بالرجل القوي الذي أوتي الحكمة
من الصغر أو الفتي الضالع الذي يرهب الرجال .. فحسن نشأت ولد
ضعيفاً وعاش موظفاً ضعيفاً وخرج من الحكومة موظفاً ضعيفاً
ولكنه استعمل على سعد وزجر له فخاف سعد وانكمش ، وهذا
يريك أن قوة الزعماء التي كانوا يظهرون بها أمام الشعب هي بمثابة
طبل أجوف إذا خدشته تمزق وتهاوى على نفسه ويريك أيضاً أن
قوة الوفد كانت في قرع الطبول والدعايات .

وسعد الذي كانوا يسمونه نبي الوطنية ورث خليفته النحاس
هذه الصفة ومراراً الزمن رسخت الوفدية في الأذهان وعاش الناس
وهم وفديون دون أن يعقلوا سبب وفديتهم .

ولقد رأينا الدكتاتورية البرلمانية التي خلقتها سعد والتي أخرس
بها كل لسان حروبها أصبح إلهاً ، حتى لقد قال بعض السذج : إن
الخروف يولد وهو يقول يمحيي سعد ، ولقد رأينا في الوقت نفسه
انكماش سعد أمام حسن نشأت وأمام الانجليز عقب مقتل السردار لأنه
رأى العين الحمراء من السراي الممثلة في نشأت ورأى العين الحمراء
من الانجليز وصفة الانكماش من الصفات التي يألف منها الزعيم الوطني

وترينا في الوقت نفسه أعماق الزهيم في الشجاعة الكاذبة التي بتغنى بها.
ورأينا النحاس بعد سعد وهو يطوف البلاد ويحطم سلاسل
مجلس النواب سنة ١٩٢٣ ولما كنا في الوقت نفسه رأيناه وهو يخون
بلده في فبراير .

ليس في حديثنا عن سعد خروجها عن الموضوع فالكلام له عود
على بدء والحديث مرتبط ببعضه ببعض . فإذا ذكرنا الدين الوفدي
اضطررنا أن نذكر الخرافة الحزبية التي ابتدعها سعد والتدجيل
السياسي الذي قام به أنصاره حتى تعرف كيف رسمت أسطورة
الوفد المصري في أذهان السذج فأعماهم عن انكماش سعد وخيانة
النحاس وهذا هو السبب الذي رجح كفة النحاس في انتخاباته
الآخيرة سنة ١٩٥٠ .

وإذا كان النحاس رجلا مسينا .. فلمعري ان خصوم الوفد في
سوءه ، فالأحرار الدستوريون كانت تنقصهم الروح الشعبية ، كما
كانت اعتداءاتهم العديدة على الدستور سببا في بغض الناس لهم ؛
ولذلك باتوا في نفس القارب الذي بات فيه الوفد ، ولكنهم كانوا
ينتقصون التنظيم السياسي الذي امتاز به الوفد ومن ثم عاشوا في ضيق
أما السعديون فكانوا في وضع أسوأ .. فسياسة ابراهيم عبد الهادي
البغيضة التي قامت على الارهاب أكسبت السعديين كل الكره والعداوة
يضاف إلى ذلك أن الحزب السعدي كان ينتقص أيضا التنظيم
السياسي الذي امتاز به الوفد .

ولا يخفى أن بعد الوفد خمس سنين عن الحكم قد أنسى الناس
مساوئهم . وفي هذا الجو المائع الذي غمت فيه الحقيقة على المواطن

لأن يختار أصالح المرشحين . لعب الوفد دوره واستغل دعايته لأبعد مدى ، الأمر الذي أدى إلى فوزه في الانتخابات . وليس معنى نجاح الوفد في الانتخابات أن الشعب راض عن الوفد أو عن النحاس أو أنه ساخط على خصوم الوفد وإنما معناه أن الشعب في حيرة واضطراب وقلق وأنه كاره جميع الأحزاب وجميع الزعماء ولا يدرى ما يصنع

النحاس يقبل يد الملك

وفي اليوم الذي استقال فيه سرى باشا (١٣ يناير ١٩٥٠) دعا الملك النحاس إلى تأليف الوزارة وفي نفس اليوم أيضا عين سرى رئيسا للديوان الملكي .

ومن اليوم الذي ظهرت فيه نتيجة الانتخاب أظهر الملك تخوفه الشديد من النحاس ، فقد قدم النحاس إلى الحكم بسلطة شعبية قوية كقذيفة بأن تهز العرش وتقضي عليه ، ولقد اغتبط الأحرار جميعا لمقدم النحاس في ذلك الموكب الشعبي الخافل لأنهم رأوا فيه تدعيما لسلطان الشعب وكبح جماح الملك ووقفه عند حده .

وبينما كان الخوف يدب في قلب الملك - كان النحاس باشا هو الآخر يشعر بمثل هذا الخوف فقد عرف أن الملك دأب على إقالاته في كل مرة يتولى فيها الحكم وأنه لا يألو جهداً في اتخاذ كل الوسائل لإبعاده عن الحكم وأن الأغلبية التي حازها النحاس لا يمكن أن تكون شفيها للنحاس عند الملك - ففاروق أرعن متقلب متهور والنحاس يخشى أن يلجأ الملك في لحظة من لحظات الطيش أن يلقي به إلى الشارع كما فعل من قبل ولذلك قدم إلى القصر والجبن يملأ قلبه

من أن يفاجأ بالاقالة . كان هذا يجري في اللحظة التي بلغ فيها خوف الملك أشده فأراد الملك أن يخفف من عبء الالتحام ، فعين حسين سرى ونيسا للديوان الملاكى ثم طلب منه أن يكون موجوداً وقت المقابلة مع النحاس .

وذهب النحاس إلى القصر أول مرة لمقابلة الملك وتقابل الرجلان وكل منهما يرتجف خوفاً ويوجس شراً من الآخر . . وكان موقف حسين سرى موقف المهديء بين الرجلين . وحيا الملك النحاس وتكلم معه باقتضاب في المسائل الرسمية ولم يستغرق الحديث دقائق وتنفس النحاس الصعداء وتنفس فاروق الصعداء وحمد كل منهما الله أن اللحظات الأولى مرت بسلام . وهنا قال النحاس «أريد طلباً واحداً يا مولاي ، وأمسك حسين سرى أنفاسه بينما قال فاروق وقد توجس شراً « وما هو ؟ » قال النحاس « أن تسمح لي يا مولاي أن أقبل يدك » . وهنا انهار الشعب وانهار الدستور وانهارت القيم الاخلاقية وانهارت المبادئ وكل الاعتبارات المادية والأدبية الممثلة في شخص الرجل الذي حاز على الأغلبية البرلمانية وثقة الشعب .

فقد عرف فاروق أن النحاس ضعيف وهزيل . . . فلا معنى إذن لأن يحكم حكماً دستورياً لأن الرجل الذي وكلته الأمة عنها وهو النحاس قد سلم الوكالة إلى عدوها وهو الملك .

ولقد كانت قوة النحاس في أنه يمثل للشعب وسواء كان هذا التمثيل حقيقة أو زيفاً ، فقد كان بمثابة المسدس الموجه إلى فاروق وسواء كان هذا المسدس محشواً بالطلقات أو فارغاً ، فإن فاروق كان يعيش دائماً في رعب لأنه يجهل مدى قوة المسدس الذي في يده

النحاس ، والآن وقد سلم النحاس المسدس إلى فاروق فلم يعد هناك
أمام فاروق مجال للخوف . وهكذا أسلم الشعب بنفسه كل حقوقه
إلى فاروق ولم يعد له حق يطالب به .

وسمح الملك للنحاس أن يقبل يده وقبل النحاس يد الملك وخرج
بعد أن ترك عند الملك كرامة الشعب .

وما أن غادر النحاس حجرة الملك حتى ألقى الملك كرامة الشعب
في سلة المهملات ، ولذلك لم يكن غريبا على الملك أن يطفى في عهد
وزارة النحاس الأخيرة طغيانا لا حد له .

أما النحاس فقد ظن أنه كسب الجولة فبارضاء الملك يمكن له أن
يطمئن إلى بقائه في الحكم ليصبح شهواته وشهوات أنصاره وأصهاره
وبذلك أصبح هناك شبه اتفاق بين الملك والنحاس على اعتبار
الشعب المصري غنيمة واقتسام الغنيمة بين الرجلين . ولقد نسي
الرجلان أن هذا الاتفاق كان السبب الذي أدى بسقوط النحاس في
٢٦ يناير ١٩٥٢ وبسقوط فاروق في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وشكل الوفد الوزارة وكان أبرز أعضائها الدكتور طه حسين
وزير المعارف ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية وفؤاد سراج الدين
وزير الداخلية ، وكان كل واحد من هؤلاء بمثابة النجم الصاعد له
جبهة وله أنصار داخل الوزارة وخارجها ، وراح يدعمها بما أوتي
من قوة ونفوذ وكانت هذه الجهات الثلاث هي المحور الذي تدور
حوله سياسة الحكومة أو بمعنى آخر كان الصراع بين هؤلاء الثلاثة
هو الذي شكل سياسة حكومة النحاس مما أدى إلى حريق القاهرة
وبالتالي سقوط الوفد إلى الأبد .

طه حسين - محمد صلاح الدين - فؤاد سراج الدين

ولد طه حسين في ظروف قاسية فلم يجد غير الأزهر سبيلاً يرشده
منه العلم فدخله - ولكنه بعد أن تخرج فيه اكتشف أن تعليمه
الأزهري لم يمهده له طريق المجد الذي كان يرنو إليه ولم يحقق
طموحه وآماله . فقد وجد أن الجامعيين الذين تعلموا بالمدارس
العالية أفضل منه حالاً عما خالق هذه هقمة الاحساس بالرغبة في أن
يرتفع بنفسه وجهله يضيق ذرعاً بالأزهر والأزهريين - ولكنه
صمم أن يبزمهم فسافر في بعثة إلى فرنسا ، ولما عاد أخرج كتابه
«الأدب الجاهل» فثار عليه الأزهر واعتبر ذلك الكتاب كفراً
وخروجاً على الدين وبعد أن كان طه حسين يرجو أن يكون الأزهر
حليفه أصبح خصمه

ولقد تأكد الرجل أن طالب المجد لا يمكن أن يناله بالطريق
العادي فالحياة قاسية وفي حاجة إلى ما يجعلها لينة كالزيت الذي
يوضع بين التروس ليحول دون تحطم الآلة فتردد بين الأحزاب طلباً
للزيت - وتقرب من الأحرار الدستوريين ، وأخيراً ألقى به المطاف
إلى السراي باعتبارها صاحبة السلطة والنفوذ وأن صاحب الملك
يستشعر القوة فعمل محرراً في جريدة حزب الاتحاد وهو حزب
الملك الذي خلقه نشأت باشا ، ثم لجأ إلى سبيل آخر وهو الجامعة
ونجح في أن يلف حوله الشباب بما له من حلاوة أسلوب وجمال
إلقاء . . . نشأ له مدرسة وتلاميذ ، وبعد طول الشوط التقى مع الوفد
ووجد المهوى في قلبه فاحتضنه النحاس باشا وأسند إليه سنة ١٩٥٠
وزارة المعارف (التربية والتعليم) فاستغل طه حسين الفرصة وراح
يحقق ما كان يصبو إليه .

كانت حكومة الوفد تعيش في شعوبة سياسية وكان النحاس يمثل
الزعيم المتهاك الذي يتناقص حوله الورثة ، وقد اعتقد البعض أن
طه حسين أولى الجميع بالورثة فأفرط المديح لمصطفى النحاس وأكثر
الثناء له وراح يشبهه بالمصطفى عليه السلام وبما ساعد على التشبيه أن
مصطفى النحاس سمي النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم .

وفي حفل أقيم للنحاس وقف الدكتور طه حسين يمدحه ويذم
خصومه مستشهداً بالحديث النبوي الشريف . قال طه حسين « قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إن من أحبكم إلى أقربكم مني مجلسا
يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا . وإن من أبغضكم إلى وأبعدكم مني يوم
القيامة أثرتارون والمتشدقون والمتفهبون .. قالوا يا رسول الله ، قد
غلينا الثرثارون والمتشدقون فما المتفهبون . قال المتكبرون ، ولم ينس
طه حسين وهو في غمرة المديح للنحاس أن يمدح ربه .

ولا شك أن المديح الذي كان يغمر به طه حسين النحاس من
الأسباب التي شجعت النحاس على سلوكه - ولا شك أيضا أن أي
مديح آخر قدمه غير طه حسين للنحاس أو الملك كان من الأسباب
التي شجعتهم على السلوك السيء أيضا .

وبعد فنحن لا نغفئ طه حسين مما وقع من وزارة النحاس
الآخرة فالمرؤف أن كل وزير مسئول عن وزارته والوزراء جميعا
متضامنين في السياسة العامة للدولة .

أما محمد صلاح الدين وهو القطب الثاني في حكومة الوفد فكان منذ
نعومة أظفاره من شباب الوفد - سافر في بعثة إلى فرنسا للحصول على
الدكتوراه ولكنه عاد دون أن يحصل على الدكتوراه وإن ظل

الجميع ينادونه بالدكتور وهو ليس «دكتور» كان سكرتيراً لوفد
المفاوضة في لندن سنة ١٩٣٠ برئاسة النحاس وبعثه وقت ذاك برسالة
لاستشارة القاهرة فتعطلت طائرته وضلت الطريق حتى لقب بالرسول
التائه . وتقدم الصفوف سريعاً حتى أصبح موضع ثقة النحاس فعينه
سنة ٤٢ وكيلاً لوزارة الخارجية إلا أنه كان من الناحية العملية
الوزير الفعلي لأن النحاس كان رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية
فاعتمد على صلاح الدين في تصريف شؤون الخارجية وفي سنة
١٩٥٠ عينه وزيراً للخارجية .

واقف شغف صلاح الدين بالفن والتثيل والموسيقى كما شغف
بالصحافة والأدب ولذلك كان يأخذ شؤون الخارجية من جانب
الربيع الموسيقي أو من الجانب الأدبي والصحفي



.. فكان يعطى أذنا للذين حوله معتمداً عليهم
كل الاعتماد دون الاعتماد على الأساس السليم
فيما يعني أو يسمع أي أنه كان (ودنى) كما لم
يحسن اختيار مستشاريه والمقرين إليه وأصدقائه

ومريديه فكان مستشاره السياسي مصطفى
الحفناوى وهو محام ألقه صلاح الدين بالخارجية

ثم نقله في وظيفة بسفارة مصر بباريس حتى يتمكن من نيل شهادة
الدكتوراه في جامعة باريس التي كان قد أعدها عن قناة السويس ،
ولما عاد الحفناوى إلى مصر أصبح الخبير الخاص في شؤون مشكلة قناة
السويس والمستشار السياسي الخاص لصلاح الدين وكان مستشاره
القانوني عبد المنعم مصطفى وهو موظف عتيق في وزارة الخارجية
وهو ضابط أو منسياً يتمكن من الدخول على صلاح الدين وأصبح موضع

سره ومستشاره القانوني الخاص وكان مستشاره الصحفي عبد الحميد
الاسلامبولي الذي جلب عليه المتاعب العديدة . ومع أن وزارة
الخارجية كانت مليئة بالموظفين الأكفاء ، إلا أن صلاح الدين كان
له طابعه الخاص في اختيار مستشاريه والمقربين إليه .

اعتقد صلاح الدين أنه الوريث الشرعي لزعامة الوفد فهو محدث
ولبق ووفى ومخلص للنحاس . ولا شك أن صعود نجم صلاح الدين
وحصوله على حظوة سياسية عند النحاس قد أثار حسد منافسيه
وخاصة طه حسين وفؤاد سراج الدين مما خلق صداما وصراعا شديداً
داخل الوفد وخارجه الأمر الذي أثر على اتجاه الوزارة السياسي
سواء في الداخل أو الخارج

أما فؤاد سراج الدين وهو الركن الثالث فقد كان من أثرى
الآثرياء أباً وأماً ونسباً وكانت قوة المال هي التي قفزت به سريعاً
إلى مصاف الوزراء . ولقد تمكن الرجل بما له من



ما أن يكون مزاحماً خطيراً لطله حسين ولحميد
صلاح الدين ولقد اقترب ودأ من النحاس حتى
أصبحت داره مواجهة لدار النحاس في جاردن
سیتی وبات يرى نفسه الوريث الشرعي للنحاس

وكان سراج الدين سخياً فتح داره على مصراعيها فؤاد سراج الدين
وراح يتجه إلى الطبقات الشعبية بنفحات سخية كما

راح يحول الاتجاهات السياسية التي تهتف لجهته وتشوش على مديح
طه حسين وفن صلاح الدين . وكان صراع الرجال الثلاث طه حسين
وصلاح الدين وسراج الدين هو الذي يقرر سياسة حكومة الوفد -
فقد كان كل واحد من هؤلاء يعرض كل ما في جعبته يرمى بما في

يده وكانت تتسارع ذلك كله المظهر السياسى الذى تميزت به
حكومة الوفد الأخيرة .

ولقد ألقى طه حسين بكل ما عنده وهو أن التعليم كالهواء والماء
إيماناً بأن يكون ماضيه معجزة وقوة جديدة تضعه فى القمة وتدمر
منافسيه صلاح الدين وفؤاد سراج الدين فجاء صلاح الدين وألقى
بمعجزة ظن أنها أقوى من معجزة طه حسين وتلك هى إلغاء المعاهدة
لا إيماناً بما فعل ولكن منافسة ومكابرة كي يهال له الشعب ويكبر
فلما جاء دور سراج الدين فى أن يظهر ما عنده أمر جنود البوليس
المصرى الذين حاصرتهم الدبابات البريطانية فى محافظة الاسماعيلية
أن يطلقوا الرصاص على الدبابات وألا يسلبوا سلاحهم حتى آخر
قطرة من دماهم ولم يكن ذلك إيماناً بالوطنية أو إيماناً بقوة الجنود
المصريين ولكن إيماناً بأن ماضيه أقوى بما صنعه زميليه طه حسين
ومحمد صلاح الدين الأمر الذى أدى إلى حريق القاهرة (كما سيحدث)
بعد) وإلى سقوط النحاس .

الواقع أن الصراع الداخلى فى حكومة الوفد الأخيرة كان على أشده
ولم يكن صراعاً لله أو للخير بقدر ما كان صراعاً لحب الظهور على أنه
لم يكن هذا الصراع وقفاً على هؤلاء الوزراء الثلاث الذين ذكرتهم ،
بل تعدى إلى غيرهم مثل سليمان غنام وزير التجارة وعثمان محرم وزير
الأشغال وأحمد حمزة وزير التوين إلى آخر القائمة من الوزراء .

فقد اعتقد هؤلاء الوزراء جميعاً أن الوزارة آيلة للسقوط وأنها لن تخلد
طويلاً وإن المولد لن يدوم فراح كل واحد يغرف لنفسه ولحاسبيه بما
يقدر عليه ، الأمر الذى أدى إلى غرق الباخرة وغرقهم معها جميعاً .

الانهميار العام في الوفد

ولقد عادت وزارة الوفد إلى سياستها التقليدية وهي الاستثناءات في التعيينات والترقيات والملاوات على المحاسيب والأنصار والأصهار والأقارب ، ومن المؤسف أن الاستثناءات القديمة التي سبق لها أن أجرتها وزارة الوفد سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٤ ثم ألغتها وزارة أحمد ماهر سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ عادت وزارة الوفد سنة ١٩٢٥ إلى إلغاء قرارات وزارة أحمد ماهر وإعادة الاستثناءات إلى هؤلاء القدامى مع دفع الفروق لهم حتى بلغت مئات الألوف من الجنيهات فكانت المسألة بمثابة سرقة ونهب .

ولقد كان من المعتقد أن تقلع وزارة الوفد عن سياسة الاستثناءات اقلها نهائيا بعد ما رأتها من تجارب سابقة كان لها الأثر على سمعتها ولما تجره على الأبرياء من أبناء الوطن من ظلم - ولكنها آثرت أن تسلك هذا الاتجاه مما أدى إلى سريان روح السخط والتدمير والتراخي في القيام بالواجب - إذ ما فائدة الايمان بالعمل طالما تضيع حقوق المجدين لتسلبه طبقة محظوظة من أتباع الحكم ... ؟

ولقد سلكت حكومة الوفد سياسة حزبية بحتة مما أفسد الإدارة الحكومية افساداً تاماً .. فكانت لا تجاب أي مسألة لمواطن إلا إذا كانت بواسطة نائب وفدى مما خرج بالشيوخ والنواب عن واجبهم من الرقابة على الحكومة إلى الاتجار بالوظائف والتعامل بالوساطات مقابل مبالغ من المال . ولقد امتد التلاعب من رجال الوفد إلى الكيان الاقتصادي العام ، حيث تلاعبوا بسوق القطن وبالبورصة وبالمقاولات العامة والاستيراد والتصدير واغتصاب أملاك الدولة

فأثروا على حساب الطبقات الفقيرة والوسطى . كما عطلت المشاريع
الكبيرة ككهربة خزان أسوان مثلاً ... الخ

ولقد حكم الوفد هذه المرة الأخيرة حكماً دكتاتورياً سافراً فخلع
القناع عن الدكتاتورية البرلمانية التي ابتدعها سعد إلى حكم مطلق بحسب
أشد مقتاً من حكم صديق سنة ٣٠ ومحمد محمود سنة ٢٧ ما أدى إلى
الشعوذة السياسية ، فاضطهد الصحافة والحريات العامة وكان يستقط
من عضوية البرلمان من يعارضه بالالتجاء إلى الطعن في صحة انتخابه
وبذلك انعدمت المعارضة داخل البرلمان وخارجه . وغنى عن القول
أن الرقابة البرلمانية قد انعدمت تماماً على الحكومة .

ولقد اعتدت الوزارة على الدستور اعتداءً متكرراً الأمر الذي
يجعلنا في دمهش شديد لأنه إذا كان الوفد وهو صاحب الأغلبية التي
تبلغ ٩٠ في المائة لا يتسع صدره للأقلية البالغة عشرة في المائة الباقية
فكيف يكون الأمر فيما لو حكمت الأقلية . ولذلك فؤاخذتنا للوفد
كبيرة فهي تسعة أضعاف وزارات الأقلية .

وكان مظهر اعتداء الوزارة على الدستور إنما في اعتدائها على
أكبر سلطة تشريعية في البلاد وهي سلطة مجلس الشيوخ فقد أبطلت
تعيينات الأعضاء الذين سبق أن عينهم أحمد ماهر وموضوع هؤلاء
الشيوخ أن وزارة سرى سنة ٤١ عينت ثلث أعضاء مجلس الشيوخ
فجاءت وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ فاعتبرت تعيينهم باطلاً وأعادت
بدلاً منهم رجالاً من أنصارها ولما جاءت وزارة أحمد ماهر سنة ٤٤
ألغت تعيينهم وأخرجتهم من مجلس الشيوخ لأنهم من الوفد بين ..
وأعادت الأعضاء القدامى فجاءت وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ وأبطلت
هؤلاء وأعادت رجالها ولذلك لم تعد وزارة الوفد على أكبر سلطة

لحسب بل اعتدت على المقومات الأدبية في الخلق السياسي والاجتماعي
والأدبي وأفسدت كيان هذه الهيئة التشريعية العليا وجعلت أعضاء
مجلس شيوخ الأمة بمثابة موظفين قابلين للعزل والتجريح وجعلت
(السيناتور) بمثابة رجل صغير معدوم الكرامة أو بمثابة (شخصيته)
في يد الحكومة .. فسقطت هيئة الشيوخ ومعها هيئة النواب وبالتالي
سقطت الهيئة العامة للدولة وأصبح الوفد بمثابة شركة مساهمة مجلس
إدارتها الحكومة والعضو المنتدب هي النحاس والمساهمون هم أعضاء
الشيوخ والنواب .

وهكذا أصبح نضال الوفد عن الأمة أسطورة وأصبح الدستور
خرافة لأن النضال ليس بالكلام ولكن بالفعل والدستور ليس
بالتفنى وإنما بالتطبيق والتقدير والاحترام .

ولقد ذهب الانحدار بحكومة الوفد حد التزلف إلى القصر وتبرير
سيئاته وتغطية فضائحه .. فكانت تستجيب إلى كل طلبات الملك سواء
كانت هذه الطلبات على حق أو غير حق . وكان رأى النحاس في
ذلك أن تقربه إلى السراى يشفع له في البقاء فى الحكم .

إذا كانت للنحاس ذرة من كرامة باقية عند الشعب بعد حادث
١٠ فبراير فلأنه كان يقف ضد السراى أما وقد قبل الرجل يد الملك
وانتجع سياسة الخنوع على طول الخط فلم يعد له ثمة احترام عند
الشعب على أنه بالرغم من ذلك لم يأل جهداً فى بذل كل ما يمكن بذله
إرضاء لفاروق .. فكان يهيء له رحلاته المأجنة إلى كايبرى ودوفيل
وكان فاروق يقوم بهذه الرحلات المأجنة تحت اسم فؤاد باشا المصرى
ولم تعترض الحكومة أبداً على مساوىء فاروق المأجنة التي كان يأتي

بها في الخارج بل شجعتها وباركتها حتى إن الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الأزهر عندما احتج مرة على تقدير الوزارة على الأزهر وقال : تقدير هنا وإسراف هناك ، ويقصد بإسراف هناك إسراف الحكومة على فجور فاروق في أوربا . أقول إن الوزارة أخذته على ذلك وخاصيته وفي زواج فاروق من ناريمان صادق (٦ مايو سنة ١٩٥١) هيأت الوزارة له السرقات . . فراح تجميع من الموظفين التبرعات لشراء الهدايا لفاروق أو بمعنى أصح سرقت من الكادحين والفقراء الأموال لتعطيمها لرب العرش تحت ستار الهدايا . والواقع أنها كانت رشاً وسرقات واتفاق جنائى على نسل المواطنين جميعاً ولم يقف حد حكومة الوفد في التستر أو تشجيع سرقات فاروق . . بل ساعدت السرقات التي كان يقوم بها أنصار فاروق مثل سرقات الدكتور أحمد محمد النقيب رئيس مستشفى مواساة الاسكندرية الذي أمر بصرف مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إلى كريم ثابت المستشار الصحفي لفاروق . ولما ظهرت قضية الأسلحة الفاسدة وثبت أن لفاروق ضالعا في التجارة الدنيئة على حساب القوات المحاربة في فلسطين وتقدم محمود محمد محمود رئيس ديوان الحاسبة بمناقضة صفقات الأسلحة خشيت الوزارة أن ينكشف أمر الملك فأحالتة إلى المعاش . ومن الأمور المشينة التي تدل على استهتار النحاس بأموال الشعب أن الملك طلب سلفة من الوزارة أو بمعنى أصح طلب بأن يدفع مرتبه مقدما وقدره مائة ألف جنيه - كما يفعل أصغر موظف في الدولة عندما يستدين ويحول راتبه على البنك - ضاربا بكرامة الملك عرض الحائط - فعالت الوزارة ما طلبه الملك متخفية في ذلك الدستور والقانون والعرف وأبسط أنواع الآداب العامة .

ولقد ساعد النحاس فاروق في التستر على فضائحه العائلية - فأم
فاروق و اخواته البنات هربن إلى أمريكا مع عشاقهن ، وقد أصرت
الملكة نازلي أن تعيش عيشة داعرة كما أصرت ابنتها فتحية وهي مسلبة
أن تزوج من الأفاق رياض غالي وهو مسيحي .

ولما أخذت الصحف تذكر هذه المخازي منع النحاس نشرها
مستخدرا قانونا يحرم نشر أخبار الأسرة المالكة الأمر الذي ساعد
على تمادي أعضاء الأسرة المالكة في المجون مع ما في هذا القانون من
جفوة ضد حرية الصحافة وحرية الرأي والنشر .

القضية المصرية في خطر

كل ذلك وغيره قد أضر بسمعة الوفد وحكومته أما بالنسبة
للقضية المصرية . . فقورة الرأي العام كانت قد بلغت حدا لا يمكن
السكوت عليه فقد أثار مسلك الانجليز وصدامهم مع الشعب جميع
الطبقات وقد فرغ صبر الشعب في الوقت الذي أجزت فيه سوريا
ولبنان استقلالهما ، بما أهاج الشعور الوطني فاضطر الوفد مرغما أن
يتخذ قراراً في القضية المصرية فطلب المفاوضة مع بريطانيا .

وجاء المستر بيغن وزير خارجية بريطانيا والمارشال سليم رئيس
أركان حرب الجيش البريطاني إلى مصر وأكيدا للنحاس باشا ولحمد
صلاح الدين وزير الخارجية بأن بريطانيا لن تجاو عن مصر ومع
ذلك ظل النحاس وصلاح الدين يصارحان الشعب بأن بريطانيا
سوف تجاو والسبب في أن النحاس لم يكن صادقا في تصريحاته هو
أنه كان يخشى أن يفاجئ الشعب بالحقيقة بما يؤثر على مركزه كرئيس

وزراء. فالأمر الذي كان يهم النحاس هو أن يحكم أكثر مما يهمه
جلاء الانجليز عن مصر .

ولذلك صارت التصريحات الوفدية ستاراً يخفي به موقفه المخزى
من القضية المصرية . ولقد أضرت هذه السياسة بالبلد ضرراً كبيراً
لأنها لم تساير أو تستجيب للروح المالية التي كانت تتأجج بين
طبقات الشعب ، وبذلك ظل الوفد في سياسة المتنوع والاستسلام
للانجليز والاستجداء للمفاوضة واجتناب الأزمات



صلاح الدين
ألفى المعاهدة

والتأجيل والتسويق الأمر الذي أغرى الانجليز في
تجميد الموقف والتمادي في ازدراء المطالب المصرية
والاستعلاء والظفیان . والواقع أن النحاس كان
في موضع يجب أن نشفق عليه لأنه كان راغباً في
الحكم ، ميالاً لأن تسير سفينته في نزهة هادئة ولكن

ضغط الشعب كان أقوى من النحاس والانجليز، بذلك أصبح موقف
النحاس حرجاً حيث وضعوه بين قرسين - الانجليز لا يريدون الجلاء
والشعب يريد الجلاء ومستعد لأن يخوض المعركة مهما كلفه الأمر

على أن اشفاقنا كان أكثر على محمد صلاح الدين وزير
الخارجية لأنه كان في حيرة أشد من حيرة النحاس. ترى هل يسكت
على الانجليز ؟ أم يتمشى مع الشعب ؟ أم (يصم) مع النحاس ؟

وبعد فصلاح الدين كان يريد تقوية جبهته ضد جبهة فؤاد سراج
الدين وجبهة طه حسين

وكان يريد أن يضم إليه الجانب الشعبي ويظهر في صورة البطل
الوطني الأمر الذي أدى به لأن يلفى المعاهدة .

إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

اجتمع البرلمان (٨ أكتوبر ١٩٥٩) بمجلسيه النواب والشيوخ وأعلن إلغاء معاهدة ٣٦ وإلغاء اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان وقد وافق البرلمان على هذه القرارات كما استقبلت البلاد إلغاء المعاهدة بحماس وغبطة واستعداد للبذل والتضحية والجهاد وتجاوبت مع الحكومة وتجلت روح الشعب العالية الثائرة التي سبق أن ظهرت بها في سنة ١٩١٩ .

كان إلغاء المعاهدة بداية عهد جديد.. فقد منحت الفرصة أمام البلاد للاتحاد وتوحيد الكلمة . وكان واجبا على الوفد أن يمد يده إلى المعارضة ، فأنجملنا مثلا عندما تعرضت لعدوان هتلر وحدثت الحكومة كلمتها مع المعارضة ووقفت قوة واحدة ضد هتلر .. ولقد كان خليق بالنجاس والشعب المصري مستعد ليخوض معركة التحرير كان خليق به أن يعمل على توحيد الصفوف ويستشير المعارضة في تنظيم الكفاح أمام الانجليز في الدور الجديد الذي أعقب إلغاء المعاهدة ولكنه لم يفعل فلم يمد يده إلى المعارضة وانتظر المعارضون أن تتصل بهم الوزارة للتشاور معهم في الخطط ولكنها لم تفعل لأن أنانية النجاس تلح عليه دائما بأن يأخذ كل شيء لاسمه حتى ولو كان على حساب الوطن . ولقد ظن أن في استشارة المعارضة ضعف ووهن لا وطنية أو حكمة وهكذا كان النجاس دائما يقلب معايير الأمور وبعد فلم يكن إلغاء المعاهدة عن صدق فية - وسنرى فيما بعد أن النجاس بعد إقالته قد أيد خليفته الذي أوقف سياسة مع بريطانيا ، يؤكد أن الغرض كله كان للتمويه .

النحاس يقول أنه أعد لكل شيء عدته

ومضى النحاس يعلن أن الوزارة أعدت لكل شيء عدته، ولكن الأيام أثبتت فيما بعد أنه لم يعد شيئاً غير الخطب والكلمات .

وهتفت الجماهير « نريد السلاح » ورد النحاس « تريثوا أن كل شيء سيتم باذن الله والله مع الصابرين » ولم تتخذ الوزارة أى جانب من الحيلة فهمى لم تدرب المتطوعين أو الفدائيين على حرب العصابات ولا سلاحهم ولا أعدت التنظيمات الدفاعية ولم تزود رجال البوليس فى مدن القناة بالسلاح ولا اتخذت اجراءات التموين ولا اهتمت بالمواصلات .

وسرت موجة الحماس فى نفوس الفدائيين .. وتجلت بطولتهم فى مهاجمة معسكرات ومخافر ومنشآت البريطانيين فى منطقة القناة .

ولكن لم ألقى النحاس المعاهدة ؟

هناك أسباب عدة أهمها انتكاس القضية المصرية فى عهد وزارة الوفد الأخيرة وتراجعها عما كانت عليه فى العهد السابقة فقد طلبت وزارة الوفد الدخول فى مفاوضات ، ولكنها استطالت وتبين أن الجانب البريطانى كان يقصد التسوية فقط يضاف إلى ذلك انزلاق المفاوضات الوفديين إلى درجة أن سلخوا بقبول التحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا وقبول الدفاع المشترك ووضع المطارات والموانئ والمواصلات والمراكز الاستراتيجية فى مصر تحت تصرف بريطانيا فيما لو عادت حالة الحرب أو دخلت بريطانيا الحرب ضد دولة أخرى

معنى ذلك عود إلى الحماية التي كانت مفروضة على مصر سنة ١٤٠٤ فأراد الوفد أن يوارى سوءة اخفاقه في المفاوضات وما يجره ذلك إلى الاقالة فلجأ إلى عمل يكون له دوى ، وهو إلغاء المعاهدة يضاف إلى ذلك أن الوزارة الوفدية كانت قد تمالككت إلى حد كبير على الحكم وانغمست في تيار الحزبية وفي الفساد العام فأخذتها العامة بالاستنساخ فأرادت أن تسكتهم فلم تجد أحسن وأقوى من إلغاء المعاهدة .

كما أن العلاقات بين السراى والوفد كانت قد بلغت حداً سيئاً ، وتراعى أن الملك فاروق بهدد اقالتها فأرادت بإلغاء المعاهدة أن تحول دون ذلك ، وذلك باكتسابها تأييداً شعبياً جديداً في كنفاحها ضد الاحتلال وقد نجحت الوزارة في ذلك وانكمش فعلا الملك فاروق . ومع ، هذا فقد أثبت بريطانيا الاعتراف بالإلغاء على أن الدول الأربع - إنجلترا وأمريكا وفرنسا وتركيا - تقدمت باقتراح أثر إلغاء المعاهدة وذلك بأن تقبل مصر الدفاع المشترك مع هذه الدول وأن تتولى هذه الدول بالاشتراك مع مصر حماية قناة السويس . معنى ذلك استبدال الاحتلال البريطانى باحتلال دولى . . لترسل أمريكا وفرنسا وتركيا وإنجلترا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا قواتا تحتل قناة السويس وبالتالي تهدد باحتلال مصر .

المعـارك فى القناة

ترتب على إلغاء المعاهدة إلغاء جميع الامتيازات التي كانت تتمتع بها القوات البريطانية وتشمل الرسوم الجمركية على الأسلحة والعتاد ومواد النوين والرسوم المستحقة على مرور السفن التي كانت تعمل

فى خدمة القوات البريطانية وأجور النقل والاتصالات البرقية والتليفونية والبريدية واعتبار وجود القوات البريطانية دون حق شرعى وبذلك امتنعت الحكومة عن تأدية هذه الخدمات التى كانت تقدمها للسلطات البريطانية .. كما حرمت



حافظ عفيفى

الرجل الذى عارض
الشعب كله فى إلغاء
المعاهدة فعينه فاروق
رئيسا لديوانه ..
فكان يد الملك اليمنى

دخول الضباط والرعايا البريطانيين الذين يعملون فى خدمة القوات البريطانية إلى داخل البلاد . أما الشعب فقد اعتبر وجود القوات البريطانية الموجودة فى البلاد فى مركز الغاصبين المحتملين مما يوجب محاربتهم ومن هنا بدأ الكفاح فى القناة ، وقد ظهر الشعب بروح معنوية عالية فامتنع عمال وموظفو السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين واستعد الشباب للكفاح ، كما استعدت بريطانيا أيضا فبادرت بإرسال قوات إلى القناة وتعزيز الحاميات البريطانية التى بالمنطقة .. بعد ذلك انسحب العمال المصريون الذين يعملون بالمعسكرات البريطانية وكان عددهم يربو

على ستة آلاف عامل - والواقع أن هذا الاضراب الجماعى كان دليلا قاطعا على جدية الشعب واستعداده للتضحية وعدم التعاون مع المستعمرين . على أننا نأخذ على الحكومة تهاونها ازاء بعض هؤلاء العمال فلما أنها أعدت للأمر عدته من قبل لحيات عملا جديدا لهذه الأيدي الجديدة فتزيد من ثروات البلد الاقتصادية بما يؤكد أن

الحكومة لم تكن جادة في إلغاء المعاهدة وإنما سيقّت إليها سوقاً
كما أضرب المتعهدون والموردون الذين كانوا يمدون البريطانيين بمواد
التكوين وغيرها وكف المصريون عامة عن التعامل معهم .

الاسماعيلية وبور سعيد والسويس

قامت مظاهرة شعبية في الاسماعيلية يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥١
ابتهاجا بإلغاء المعاهدة ولكن القوات البريطانية قابلت هذه المظاهرة
بالسيارات المصفحة المزودة بالمدافع الرشاشة وراحت تطلقها على
المتظاهرين فقتل سبعة منهم وجرح ٤٠ من بينهم عديد من رجال
البوليس المصري الذين كانوا يقومون بحفظ الأمن والنظام واحتملت
القوات البريطانية المدينة .

وفي نفس اليوم تكررت المأساة ببور سعيد .. إذ قامت مظاهرة
شعبية قابلتها المصفحات البريطانية باطلاق الرصاص، ولكن الجمهور
ثار فاندفع نحو المخازن البريطانية وأشعل فيها النيران وقد قتل خمسة
مواطنون غير الجرحى . واحتل الانجليز الجمارك واستولوا على
المرافق العامة وفي اليوم التالي ازدادت الحالة سوءاً إذ اقتحموا بالقوة
مراكز البوليس واحتلوها واحتلوا كوبرى الفردان كما احتلوا جمرک
السويس ومحطات السكك الحديدية وبمضى أصبح عزلوا منطقة القناة
وأقاموا فيها حاكماً عسكرياً بريطانياً وأخذت الدوريات البريطانية
المسلحة بالمدافع الرشاشة تجوب شوارع بور سعيد والاسماعيلية
والسويس مستفزة الشعور الوطنى .

وسيطرت القوات البريطانية على المدن والقرى القائمة في منطقة

القناة واحتلت مداخل الطرق المؤدية إليها وأوقفت طرق المواصلات بين منطقة القناة وبقية البلاد. وفرضت تفتيشا على جميع المصريين الراغبين في الدخول إليها أو الخروج منها مهما كانت وظائفهم سواء كانوا مدنيين أو عسكريين. وقد عمدوا في وسائلهم إلى اذلال الشعب وتحقيره . . فكانت توقف القطارات الداخلة والخارجة وتفتشها تفتيشا دقيقا مستهينة بالشعور الوطني وبكرامة البلاد . ثم أخيرا منعوا تسير القطارات . . فشلوا حركة المواصلات في منطقة القناة .

ولم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦ تخولهم حق تفتيش المواطنين أو احتلال المدن ولكن بعد إلغاء المعاهدة استباحوا لأنفسهم احتلال المدن العامة ومهاجمة المنازل ونهب المدن والقرى وسرقة الأفراد ومهاجمة أكشاك السكك الحديدية ونهب أموالها .

وعزلوا الجيش المصري في غزة والعريش . . وراحوا يترصدون ببعض قصائله . وقد احتججت السلطات الجمركية حتى زاد عدد هذه الاحتجاجات على ألفي احتجاج . كما هددوا بمنع وصول البترول من السويس إلى داخل البلاد .

الفدائيون

ونطوع شباب البلاد في الكفاح وكونوا كتائب لمقاومة الاستعمار وذعر الانجليز من جهاد هذه الكتائب بعد أن أوقعت بهم خسائر فادحة وتولى عزيز المصري وبعض الضباط من الجيش المصري تدريب هذه الكتائب . كما أخذ المواطنون يتبرعون بالأموال لتزويد تلك الكتائب بالسلاح .

وفي يوم ١٧ نوفمبر شن الجيش الانجليزى هجوما على بلوكات النظام من رجال البوليس المصرى فأصيب اثنان وأطلق رجال البوليس المصرى الرصاص دفاعا عن أنفسهم فاستنجد الجيش الانجليزى بتجعدات من الدبابات والمصفحات وراحوا يمتطرون ثكنات المصريين بالرصاص .

وفي يوم ١٨ امتدز البريطانيون المدنيين ورجال البوليس وأمتطروا ثكنات البوليس بالنار وقتل من المصريين فى هذه المعارك ١٣ غير الجرحى وقتل من الانجليز ثمانية . وفى يوم ٣ ديسمبر وقعت فى السويس معركة أخرى بين الجانبين قتل فيها ٢٨ من المصريين وجرح سبعين وقتل من البريطانيين ٢٢ وأصيب ٤٠ .

وفي يوم ٤ ديسمبر سنة ٥١ تجدد القتال فقتل من المصريين ١٥ منهم سيدتين وجرح ٢٩ وقتل من الانجليز ٢٤ وجرح ٦٧ .

وفي ١٧ ديسمبر قتل جنديان مصريان وأربعة بريطانيين . ولقد بلغت مجموع خسائر المصريين منذ بدء المعارك ١١٧ قتيلًا و ٤٣٨ جريحًا . وفي يوم ١٨ ديسمبر أرسلت القوات البريطانية ٢ آلاف مقاتل و ٢٥٠ دبابة و ٥٠٠ مصفحة وطائرات .. ووقفت البوارج البريطانية فى المياه لاكتساح كفر أحمد عبده بالسويس وتقدمت هذه القوات ونسفت ١٥٦ منزلا فى الحى .

وفي غمرة هذه الأحداث أصدر الملك قراراً بتعيين حافظ عفيفى رئيساً للديوان الملكى . كما أصدر قراراً بتعيين عبد الفتاح عمرو سفير مصر فى لندن مستشاراً ملكياً للشئون الخارجية وكلا الرجلين معروفان بميولهما للانجليز .

التهتاف بسقوط فاروق

وسارت المظاهرات في شوارع القاهرة هاتفة بسقوط فاروق وفي ذلك يمكن لنا أن نرى الفارق الكبير بين التهتاف لفاروق يوم وصوله من لندن سنة ٣٦ والتهتاف ضده خلال معارك القناة وذلك لأن فاروق كان بريئاً ، أما الآن فإن مبادئه بلغت حداً كبيراً ففما سراته النسائية وساوكة المشين وتهتكه ودعوه ولعبه الميسر وسهره الليلي في الأوبرج ورحلاته إلى كابرى ودوفيل واتجاره بالأسلحة الفاسدة اجتمعت كل هذه المساوىء مع ما كان يجرى من حوادث دامية فاتفجر الشعب ليعلم سخطه وغضبه على فاروق . . يضاف إلى ذلك أن موقف الملك من هذه الأزمة البريطانية كان موقف النذل الجبان فتعيينه حافظ عفيفى وعبد الفتاح عمرو أظهر للشعب أنه غير راض عن المصريين وأنه يمالئ الجانب البريطانى ، الأمر الذى كسر هيبة الملك وجلاله ، فبات فاروق في نظر المصريين لا يقل بغضاً عن أرسكين القائد الانجليزى وقتذاك . وراح الشعب يعتقد أن كلا الرجلين - فاروق وأرسكين - أيديهما ملطخة بالدماء .

وانكسرت شوكة الانجليز وتحطمت الهالة التى كانت تحيط بهم كذلك انكسرت شوكة الملك وتحطمت عظمة التاج . ولما ولد ولى عهد أحمد فؤاد سارت المظاهرات في شوارع القاهرة هاتفة بسقوطه والواقع أن مولد ولى العهد كان شؤماً على الملك والمائلة المالكه جميعها . . فقد كان الناس يأخذون الملك بألسنتهم سراً ، أما اليوم وبعد مولد الطفل راحت تسبه جهوراً فقد خرج الناس منادين بسقوطه كما مزق طلبة الجامعة صورته وداسوها بالاقدام في حرم الجامعة .

وخرجت جريدة أحمد حسين رئيس حزب الفتاة بصور عديدة
للمناظر من المصريين العراة الحفاة مستصرخة « رعاياك يا مولاي » .
ولما اضطربت الحالة تقرر تعطيل الدراسة في الجامعة والمدارس
الثانوية . وفي ١٩ يناير أعلن الجنرال أرسنكين احتلال مدينة
الاسماعيلية . فاحتل المباني العامة والمنشآت الحكومية وراحت
المصفحات البريطانية تجوب أنحاء المدينة . وفي يوم ٢١ و ٢٢ زاد
الضغط البريطاني .

معركة الاسماعيلية

وفي يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ احتشدت قوات بريطانية ضخمة
من الجيش البريطاني تؤيدها قوات كبيرة من الدبابات والمصفحات
ومدافع الميدان ، وحاصرت مبنى محافظة الاسماعيلية ومبنى ثكنات
بلوكات النظام وطلبت القوات البريطانية تسليم أسلحة جميع قوات
البوليس وجلاء هذه القوات عن دار المحافظة وعن الثكنات بدون
أسلحة فأبلغ الأمر إلى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية في القاهرة
وكانت الساعة السادسة صباحا فأمر بعدم الموافقة ورد الاعتداء
ومقاومة القوة بالقوة حتى آخر طلقة .

فأذرت القوات البريطانية بأنه إذا لم تسلم القوات المصرية أسلحتها
فورا فستهدم دار المحافظة والثكنات على من فيها فأصر القائد المصري
على تنفيذ أمر المقاومة .. فأخذت القوات البريطانية تضرب المحافظة
والثكنات بالمدافع والقنابل ورد جنود البوليس على العدوان وقابلوا
الضرب بالمثل .

ولسكن القوتين كما تتا غير متكافئتين فلم يزد رجال البوليس المصرى على ٣٠٠ بشكنات بلوكات النظام و ٨٠٠ بالمحافظة وليس لديهم من الأسلحة غير البنادق أما قوة الانجليز فكانت تزيد على ٨٠٠٠ جندى مسلحين بأحدث الأسلحة وعصنين بالدبابات والمدافع والمصفحات توازهم البوابج الحربية والطائرات .

ونشبت بين الطرفين معركة رهيبة أبدى الضباط والجنود الذين كانوا فى الشكنات شجاعة وتضحية ولم يهجنوا أو يتوقفوا عن اطلاق النار حتى نفذت آخر طلقة لديهم بعد أن استمرت المعركة ساعتين .

وبعد ذلك اقتحمت الدبابات الشكنات وأسرت من بقى حيا من رجال البوليس . أما القوة المصرية التى حوصرت فى دار المحافظة فقد قاومت مقاومة نادرة فأندرم الانجليز بتدمير الدار فوقهم ، فقال الضابط المصرى : إذا أراد البريطانيون أن يأخذونا فلن يتسلبونا إلا جثثا هامة . وقد سقط فى الميدان ٥٠ وأصيب ٨٠ وأسر الانجليز من بقى منهم حيا ودمرت دار المحافظة وشكنات البوليس .

حريق القاهرة

روعت أنباء الاسماعيلية الأهالى فأصابهم غيظ شديد . . . فى الثانية من صباح ٢٦ يناير امتنع عمال مطار القاهرة عن تموين أربع طائرات بريطانية تابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية وحاولوا احراقها ولسكن الطائرات تمكنت من الاقلاع .

وفى السادسة صباحا تمرد جنود بلوكات النظام فى شكناتهم

بالإمباصية وخرجوا في مظاهرة يطوفون شوارع القاهرة حتى وصلوا
جامعة القاهرة وكانت الساعة قد بلغت التاسعة . . فاختلط شعورهم
بشعور الطلبة وساروا جميعا إلى دار وياسة مجلس الوزراء أمام دار
البرلمان فأطلق عليهم عبد الفتاح حسن وزير الشؤون الاجتماعية وألقى
فيهم خطبة حماسية ثم سارت الجماعات تحمل معها الفيض والحق وروح
التدمير تنساب في شوارع القاهرة فلما وصلوا كازينو أوبرا أشعلوا
النار فيه . . ولما جاء رجال المطافي لانهاد الحريق منعهم المتظاهرون
وألقوا خراطيم المياه .

ثم توال اشعال الحرائق والاتلاف فاجتاحت شوارع القاهرة
كتله من نار حولت كل شىء إلى شعلة ملتهبة وقد بلغ عدد المحلات التي
أحرقت ٨٠٠ محل وبلغ عدد القتلى ٢٦ والجرحى ٥٥٢ وشرد من
جراء ذلك أكثر من ٥٠ ألف نسمة . . والواقع إن حريق القاهرة
كان نكبة لم تر القاهرة مثله طوال تاريخها البعيد .

وفي المساء نزلت قوات الجيش إلى الشوارع وفي العاشرة والنصف
أعلن النحاس باشا الأحكام العرفية وعين حاكما عسكريا . . فأعلن
الرقابة على الصحف ومنع التجول ابتداء من السادسة مساء .

اقالة النحاس باشا

وفي اليوم التالي أى يوم ٢٧ يناير سنة ٥٢ في الساعة الحادية عشرة
مساء أقال النحاس . هذه هى الحوادث ذكرتها بالتفصيل لما لها من
أهمية وأثر على حياة مصر ومستقبلها .

أما عن حريق القاهرة فلا شك أن المسئول الأول هو الاحتلال البريطاني ففضائح الانجليز في القناة وخاصة مأساة الاسماعيلية .. قد أثارت سنخط الجماهير فاندفعت في غير وعى أو تفكير إلى الحريق كظهر من مظاهر الغضب ، وتفاقم الشعور بالغضب إلى الاحتذاء عامة وخاصة على الجانب البريطاني ثم تطور الغضب إلى السنخط على كل شيء فراحتم تحرق وتدمر كل ما يقابلها دون وعى أو ادراك.

أما المسئول الثانى فهو فاروق ؛ فتصرفه السياسى العام وتبلده قد زاد الجماهير هياجاً ، يضاف إلى ذلك أنه يوم الحريق أقام مأدبة غذاء ابتهاجاً بمولد ابنه أحمد فؤاد دعا إليها معظم ضباط الجيش والبوليس ، وقد كانت هذه المأدبة سبباً فى احتجاج قادة الجيش والبوليس من مباشرة أعمالهم فى حفظ الأمن ولقد كان من الواجب على الملك بعد أن رأى الحريق يلهتهم القاهرة أن يلغى الحفلة ، خصوصاً وأن مأساة الاسماعيلية التى قتل فيها عديد من رجال البوليس كانت فى اليوم السابق مما يستدعى الحداد عليهم لا اقامة حفل ابتهاج .

أما المسئول الثالث فهمى الحكومة التى كانت غارقة فى الحزبية والمصلحة الشخصية تاركة مصالح الناس وأمنهم . فقد ظنت أن تراخيها أمام المظاهرات واطلاق العنان لها بما يدعم مركزها ويكسبها عطف الشعب ، فلم تشأ أن تأخذ هذه الفوضى بالحزم والشدة ووقفت جامدة أمام سيل الأحداث فكان ما كان من رغبة الجماهير الجائعة المدمرة وبالرغم من البوادر التى دلت منذ مساء يوم ٢٥ يناير على أن يوم ٢٦ يناير سيكون من أسوأ أيام التاريخ .. وقفت الحكومة جامدة دون أن تأخذ الأمر حيطتها وبالرغم من علم الوزارة صباح يوم

٢٦ يناير بتمرد رجال البوليس من بلوكات النظام وقفت الوزارة
جماعة أيضا بل باركتته بالخطبة التي ألقاها عبد الفتاح حسن وزير
الشؤون الاجتماعية ولم تتخذ الوزارة أى اجراء حيال تلك الفوضى .
وقد ظل كبار رجال وزارة الداخلية في برجهم العاجى دون أن
ينزل أحدهم إلى الشارع ليرى ما كان يجرى . ولقد ظهرت القاهرة
في مظهر وكأن لا أحد مهتم بها . . فقد أضرب البوليس عن تأدية
واجبه وأهمل رجال اطفاء الحريق وتعرضت البلاد للسلب والنهب
ولم تفكر الحكومة بالرغم من كل ذلك في انزال الجيش اللهم إلا بعد
الغروب عندما أتت النار على الأخضر واليابس ، ولقد قيل أنها
كانت تخشى أن يتمرد الجيش كما تمرد البوليس . . ولذلك أجلت
زوله حتى المساء المتأخر فإذا صبح ذلك فإن هذا يكون أكبر دليل
على ضعف الحكومة وعدم أهليتها .

والمعروف أن وزير الداخلية ظل ملازما داره حتى الساعة
الحادية عشرة ولما ذهب إلى الوزارة انصرف عن مراعاة أمورهما
إلى شراء عمارة تقع بشارع عبد الخالق ثروت رقم ٢٣ من بائعها
جورج عريضة بمبلغ ٨٠ ألف جنيه ، ولقد ظل مشغولا بمصالحته
الخاصة حتى تم تسجيل العقد في الساعة الثانية مساء حيث انتقل مدير
الشهر العقارى إلى مكتبه بوزارة الداخلية خصيصا لتوثيق البيع .

هذا عن حريق القاهرة أما عن موقف الحكومة عامة في حربها
مع بريطانيا فإننا نرى أن ملوك النحاس في وزارته الأخيرة يختلف
عن ملوكه في ٤ فبراير سنة ٢٤ عندما استعدى بريطانيا على مصر
فما سبب هذا التفسير في سياسته ؟

الواقع إن النحاس لم يغير من موقفه ازاء الانجليز أو ازاء
السراي فقد كان الرجل مستميتاً في صداقتهما .. ولكن الحوادث
هى التى دفعت قهراً إلى اتخاذ الاجراء الذى اتخذه فقد رأينا المفاوضات
استطالت وتصدعت ، بينما الملك يتربص به مما اضطره لإلغاء
المعاهدة وما ترتب عليها من صدام بين الشعب والانجليز وأدى إلى
مذبحة الاسماعيلية التى أودت فى النهاية إلى حريق القاهرة وسقوط
النحاس ، ولذلك لم يكن للنحاس ضلع فيما مر وإنما الضلع جاء عرضاً
ولا شك أن خسارة النحاس كانت جسيمة لأنه



سراج الدين
اشترى عمارة
يوم حريق
القاهرة

خسر صداقة الانجليز وخسر صداقة الملك وخسر
الحكم ولم يبق له غير الأمل فى أن يعود إلى المداينة
كى يعود إلى الحكم . فبعد اقالته ظل وفيما لسياسة
التودد للسراي فقبل أن يؤيد برلمانه رئيس الوزارة
الجديد على ماهر الذى خلفه فى الحكم وكان موقفاً
شاذاً لأنه وهو صاحب الأغلبية البرلمانية قبل عن
طيب خاطر تأييد خصمه الذى لا يملك أعضاء

برلمانيين والذى جالس على الكرسي الذى كان يجلس عليه . كل ذلك
من أجل أمل العودة إلى الحكم .. والواقع أن النحاس لم يكن جاداً
فى إلغاء المعاهدة وإلا لما وقف ذلك الموقف المانع من الانجليز ..
وقد كانوا يعتقدون أن النحاس لا يبغي غير (التهويش) مما يجب
مقابلته بتهويش مثله ولكن التهويش خرج - عن غير قصد - إلى جد
انتهى بممارك دامية . أو بمعنى أصح أن المخرج الذى أخرج التمثيلية
التي أداها النحاس والانجليز على مسرح القناة وكان ضحيتها الشعب
هذا المخرج نسي وأعطى الممثلين مدافع محشوة بالذخيرة الحية بدلاً

من مفرقات اصطلاحية فلما أطلق الممثلون الرصاص أصابوا المتفرجين
قسقط كثير منهم مدرجين بدماهم .

وبالرغم من كل ذلك ظل الأمل يراود النحاس في العودة إلى
الحكم فعندما سافر بعد ذلك بأشهر إلى أوربا للتصنيف كان الشهيد
الذي هتف به أنصاره وهو يصعد الباخرة في الاسكندرية هو ونحن
عائدون ، أي عائدون للحكم ولكن تيار ٢٣ يوليو جرفه كما جرف
الملك أمامه وكما جرف النظام كله .

على ماهر يتولى الوزارة

كلف الملك على ماهر تأليف الوزارة فشكّلها من أنصاره المعروفين
وهم سعد اللبان و ابراهيم عبيد الوهاب وغيرهما . أما أبرز ما استرعى
النظر فهو إسناد وزارة الداخلية إلى أحمد مرتضى المراغى العميل
الأول للملك وكان الطابع الغالب على هذه الوزارة هو أن أعضائها
من الموظفين أو أشباه الموظفين وليس لأحد منهم برنامج سياسي
ولقد وقف على ماهر على المسرح - كعادته - في شكل مظاهرة فزعم
أنه صديق للملك وصديق للنحاس وصديق للمعارضة وأنه بالاسم
ورجل الساعة الذي يجب أن تتجه إليه الأنظار في حل المشاكل .
والواقع أن على ماهر هو على ماهر .. فنجد أن ظهر على المسرح
السياسي منذ أكثر من جيل وهو يحاول دائما أن يتباهى بأنه غامض
وأنه صديق للجميع ، أما الرجل فيال من أعماقه إلى الحكم المطلق
فهو لا يحب المعارضة ولا ينيل إلى حكم الشعب ولا يرضى إلا بما يقوله
فهو ديكتاتور .. ولكنه ديكتاتور قزم ملتو تنقصه روح الجرأة

وان كان دائما يزعمها ويوحى بأنه يتصف بها - هذا هو على ما هو
وكانت وزارته وزارة تهدئة .. فقد أوقف الكفاح في منطقة
القناة وسحب الفدائيين واعتقل الكثير منهم ، كما عاد الكثير من
الجمال إلى المعسكرات البريطانية ، وعادت القوات البريطانية إلى التمسح
بالاتيازات التي كانت قد فقدتها عقب إلغاء المعاهدة وبذلك انتهكت
القضية المصرية خطوات إلى الوراء وإذا كنا قد وجدنا القهقري ففيم
إذن كان النضال ؟ وفيم أريق الدم المصري . . ؟

كان على ماهر معارضا لسياسة الوفد كما أنه دعا الممارضة عند
تكليفه بتشكيل الوزارة إلى الاشتراك معه بما يؤكد أنه جاء على
أساس ميثاق يخالف الأساس الذي كانت تفسر عليه وزارة الوفد
ولكنه بعد أن تولى الحكم وقف في مجلس النواب وقال : إن سياستي
ستكون استمراراً لسياسة سلفي العظيم ، وسلفه العظيم هو النحاس .
إني أحار مع على ماهر وادعش منه . . . ألا ترى معنى أنه
بهذا التصريح قد أصبح حليفاً للوفد ؟ وبذلك كسب تأييد البرلمان
له . وكانت هذه أول مرة يؤيد فيها برلمان وفدى وزارة خلفا
لوزارة النحاس المقالة .

وبذلك ذلك على ثلاث أشياء الأول أن النحاس ما زال يسير
في سياسة مهادنة السراي كما سبق أن ذكرت ، والثاني أن الوفد بما
فيه النحاس لم يكن راضيا على سياسة الكفاح ضد الانجليز .. فيها هو
النحاس يعطى ثقته لرئيس وزارة لا يريد الكفاح بما يؤكد إثاره
بريطانيا وإيمانه بها . والثالث هو رغبة على ماهر في أن يظل رئيسا
للوزارة ورغبة النواب في أن يظلوا نوابا ، ولا أعتقد أن في هذا

أو ذاك من الخلق الكريم في شيء .

وإذا كان الوفد قد خرج عن مألوفه عقب كل اقالة فآثر سياسة التقرب إلى السراى حيث كان يذهب أحيانا في المرات السابقة إلى حد مقاطعة السراى ومقاطعة الوزارة التى تعقبه فإنه في هذه المرة قد آثر أن يمد سياسة المهادنة التى بدأها سنة ١٩٥٠ عندما تولى الحكم انتظاراً للفرج . ويدخل ضمن ذلك أن أعضاء النواب من الوفديين قد آمنوا بهذا الرأى فأخذوا يتلفون إلى السراى خشية حل مجلس النواب فرفعوا إلى فاروق محضر جلسة يوم ١٩ يناير سنة ٥٢ التى أبلغ فيها مولد ولى العهد أحمد فؤاد مكتوباً بماء الذهب تملقا وتزلفا ويدخل ضمن ذلك الكلام أيضا أن وزير الأوقاف حسين الجندى فى عهد وزارة الوفد رفع إلى الملك فاروق فى ٥ مايو سنة ٥٢ أى بعد اقالة وزارة الوفد بأربعة أشهر تقريرا اشترك فى وضعه نقيب الاشراف وقتئذ محمد الجبلاوى وفيه أثبت أن الملكة نازلى بنت سليمان باشا الفرنساوى ينتهى نسبها إلى سيدنا الحسين ابن بنت النبی عليه السلام . وهذا يدلك على الإفك والبهتان وممدى تعلق الوفد للسراى وذلك فى الوقت الذى تنتمى فيه نازلى إلى سليمان باشا الفرنساوى وفى الوقت نفسه أيضا تعيش عيشة داعرة فى أمريكا ، ويعيش ابنها فاروق عيشة فساد وانحلال .

استقالة على ماهر

وبالرغم من تأييد البرلمان لعلى ماهر استصدر مرسوما بحله وقال فى ذلك أنه لا يريد أن يستعمل المسدس ولكن يريد أن يطعن إلى

نفسه بما يؤكد لنا أن على ماهر لم يكن حسن النية وأن الصداقة التي
بينه وبين سلفه العظيم صداقة اصطناعية قائمة على الغش من أجل غرض
مشترك سرعان ما يزول إذا ما زال هذا الغرض .

وبدأ على ماهر بالبحث عن حل للقضية المصرية وحدث يوم
أول مارس سنة ٥٢ لمقابلة السفير البريطاني ولكن استقال في ذلك
اليوم دون أن تتم المقابلة أما لم استقال على ماهر؟



فلأن الملك أراد ذلك . فقد فرضت وزارته على
الشعب وهي إحدى الوزارات الأربعة التي تعاقبت
على البلاد عقب حريق القاهرة ويمكن أن يطلق
عليها بأنها وزارات السراي لأنها وزارات ضعيفة
متهاكة يغلب عليها سركب النقهر وهذه الوزارات
لم تتجاوب مع الشعب لا في آرائه التقدمية ولا في
نظرته إلى الجهاد . وقيام هذه الوزارات معناه قيام
الحكم المطلق المضطرب الذي تتحطم فيه الحياة السياسية
الكريمة . ولكن فاروق لم يكن يريد الاستقرار
بل كان يريد وزارات ضعيفة يعيث بها كيفما شاء
وكانت هذه السياسة من الأسباب التي أدت إلى اضطراب
الحكم وبالتالي إلى سقوط فاروق . والملاحظ أن

ماضى على ماهر اتسم بالمناورات السياسية وأنه اشتهر بأن عظمه
ناشف لا يسهل أكله ولكنه في هذه المرة قد ضعف وتهاك وأصبح
عظمه هشاً سهلاً التحطيم فبدلاً من أن يلعب بفاروق كما تعود في
الماضى أصبح الآن العوبة في يد فاروق فقد تسلى به الملك فلما
زهده فيه ألقى به .

وزارة أحمد نجيب الهملال

عهد الملك في أول مارس سنة ١٩٥٢ إلى أحمد نجيب الهملال باشا
بتأليف الوزارة ، وكان أحمد مر نضى المراعى وزيراً للداخلية أيضاً
وجميع أعضاء الوزارة من الموظفين الذين تنقصهم الخبرة السياسية
شأن الوزارة السابقة وقد أثار الهملال مسألة (تطهير أداة الحكم)
ولعله فعل ذلك تغطية لفشله في إيجاد حل للقضية المصرية .

وقد لجأ إلى ما لجأ إليه الحكام الرجعيون السابقون فأجل البرلمان
شهرًا ثم حله (٢٤ مارس ٥٢) ثم راح يتسككاً في أعداد الانتخابات ،
وقد وقف الوفد - بعد أن فقد الأمل - موقف العداء من هذه
الوزارة فقاطعها وأعلن عدم الثقة بها وحاربها وطالب بإلغاء الأحكام
العرفية وبتحديد ميعاد الانتخابات .

والملاحظ أن الوفد هو الذى أعلن الأحكام العرفية بينما هو
الذى اكتوى بنارها ، وهذا ما حقق كلامنا السابق من أننا كنا
ضد الوفد في إعلانه الأحكام العرفية اتفاقاً بالانحاس نفسه بما يؤكد
أن الحاكم كان يهيم نفسه في الحكم المطلق متوارياً خلف الأحكام
العرفية فإذا طالب الانحاس الآن برفع الأحكام العرفية فلم إذن إعلانها ؟
وكانت حجة الانحاس أن ظرف إعلان الأحكام العرفية عقب
حريق القاهرة قد انتهى وأن الحالة قد استتبّت مما يجب على أحمد
نجيب الهملال أن يُلغىها ، ولكن فاروق الحاكم الفعلى استغل الأحكام
العرفية ليشبع تعطشه إلى الحكم المطلق .

وقد انتشى نجيب الهملال هو الآخر من هذه الأحكام ليشبع

شهوة الانتقام لنفسه لفصله من الوفد ، حيث كان من أعضاء الوفد البارزين . ولكن الملك كان لاهيا عن هذا كله .. فبعد أن شبع من أحمد نجيب الهلالي طلب منه تقديم استقالته ولم يشفع للهلالي أنه كان ينطق عبارات المديح للملك .

وزارة حسين الأخيرة

وأخذ الملك يلهو بالوزارات فكلف بهي الدين بركات تأليف الوزارة وفي الوقت نفسه كلف حسين سرى باشا تأليف الوزارة وراح كل منهما دون علم الآخر يشكل الوزارة مما يدلك على عدم الاستقرار ولكن حسين سرى نجح في النور بأوزارة والملاحظة الأولى في تشكيلها تعيين زوج ابنته الدكتور محمد هاشم لوزارة الداخلية وهو التقليد الذي اتبعه سرى باشا في أيامه الأخيرة منذ مصاهرته للدكتور هاشم والملاحظة الثانية هي تعيين كريم ثابت وزير دولة والمعروف أن سمعة كريم ثابت لا تتفق واسناد مركز خطير مثل ذلك إليه .



كريم ثابت

و بالرغم من ضعف حسين سرى فإن وزارته لم تعمر طويلا فسرعان ما استنفذ الملك منها غايته ثم ألقى بها وطلب من حسين سرى أن يقدم استقالته - فقدمها في ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ . إن عدم استقرار الوزارات يؤكد لنا شيئين : الأول عدم استقرار الحال نتيجة لاضطراب الملك نفسه . فقد ظهر فاروق بمظهر العايب بالوزارات

المستعتر بالشعب وكان ذلك رد فعل للخوف الذي يعيش في صدره
فقد بات ضعيفاً خائراً لا يعرف ما يصنع ليوطد سلطانه . . وكان
الشك يخامره دائماً في اخلاص وزيره الأول فسرعان ما كان
يستبدله بغيره . . كانت لفظة فاروق إذن في تغيير الوزارات لفظة
في البحث على الاطمئنان الذي يعيد إليه الثقة في نفسه بعد أن نزعرت
ليؤكد له أنه باق على العرش .

أما الثاني فهو أن سلطان الشعب أصبح أقوى من سلطان الملك
فقد كان الملك في الماضي قادراً على العبث بالدستور والانتخاب عن
طريق أى وزير مخامر لأن الشعب كان ضعيفاً ، أما سنة ٥٢ و بعد
معارك القناة وحريق القاهرة ونمو الإدراك وإحساس الشعب
بضرورة محافظته على الدستور كمظهر لمحافظته على حريته فقد بات
واضحاً إزاء ذلك أن الملك لم يعد قادراً على العبث بالدستور وأنه في
تغييره الوزارة إنما يبحث عن الوزير الذي يجرؤ على تعطيل
الدستور أو إلغائه وفي فشل الملك في حصوله على نوع هذا الوزير فشل
لسياسة الحكم المطلق وانتصار سلطة الشعب .

الهلالى مرة أخرى وأخيرة

عهد فاروق إلى أحمد نجيب الهلالى (٢٢ يوليو ٥٢) تأليف
الوزارة فالفها لبطع ساعات ، والملاحظ أن أحمد مرتضى المراغى
وهو ذراع الملك اليمنى قد أسند إليه وزارة الداخلية وأن اسماعيل
شيرين أسند إليه وزارة الحربية وهو زوج الأميرة فوزية شقيقة
فاروق وقد كان في رتبة قائمقام وأدخله في سلك الجيش ورقاه إلى

هذه الرتبة لمجرد المصاهرة فهو لم يدخل الكلية الحربية .

وهذه هي الوزارة الرابعة في مدة أقل من ستة أشهر . . . وإلى
لأتمام إذا كان الملك راغبا في الهلالي بهذا الشكل فقيم كمان إذن
اقالة وزارته السابقة . . . ولكن الهلالي ما كاد يستقر بضع ساعات
حتى عاجلته ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فقصت على نظام الحكم كله
وبدأت نظاما جديداً .

الموجة الكبرى

وبدأت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ببيان على الشعب أظهرت فيه
رغبتها بتغيير الحكم فخلفت فاروق وأسقطت أسرة محمد علي وما يتبعه
من حكم ملكي ونظام حزبي وبدأت حياة جديدة بعقلية جديدة
وتفكير جديد يبتعد كل البعد عن الماضي العتيق .

ولم تكن الثورة وليدة الاضطرابات الأخيرة التي حدثت خلال
حكم النحاس باشا في وزارته الأخيرة وإنما هي وليدة ظروف
عديدة بدأت بذورها تنمو بانحراف ثورة سنة ١٩١٩ عن الغاية
التي كانت تهدف لها وقيام ثورة سنة ١٩٥٢ أغلقت مصر صفحة من
تاريخها لتبدأ صفحة جديدة .



نهاية المطاف

... الآن وبعد أن قطعنا ذلك الشوط الطويل من حياة مصر خلال جيل كامل من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٢ قد يظن البعض أنني جرت في حكمي على الزعماء وتعمدت أن اتحدث عن سيئاتهم دون حسناتهم فلم أكن عادلاً .

وأقول رداً على ذلك إن هذا الكتاب لم يكن تاريخاً لمصر وحياتها حتى أذكر الأحداث والتصرفات التي وقعت في مصر وحياتة زعمائها وحكامها وأعمالهم وما فيها من سيئات وحسنات - فالمعروف دائماً أن الكتاب يقرأ من عنوانه وعنوان كتابي « أزمة الحكم في مصر » بحث في الأسباب التي أدت بالحكم لأن يمتد ويعيش في أزمة ومن ثم ركزت همي على أخطاء الزعماء

صحيح أن هؤلاء الزعماء حسنات كثيرة ولكني لو ذكرتها لخرجت بكتابي عن مدلول عنوانه ولأصبح مثل أي كتاب تاريخي آخر لا يخرج عن سرد الحوادث ونشر الوثائق

ولاشك أن لجميع هؤلاء الرجال الذين جاء ذكرهم سواء الوفديون وغير الوفديين أعمالاً عظيمة .. فقد قدم كل واحد منهم خدمات لوطنه وبذل الكثير من التضحيات المعنوية والمادية .

وأيا كان مركز سعد من هذا الكتاب وما تعرضنا له بالنقد فقد كانت له مواقف وطنية رائعة تشرف صفحته ضد الانجليز وضد السراي ، كذلك كان لخليفته مصطفى النحاس كما كان لبقية الزعماء الآخرين غير الوفديين . فقد كان جميع هؤلاء أقوياء يحملون الكثير من الصفات التي تؤهلهم للزعامة وإلا لما تمكنوا من تقدم الصفوف

وحمل الراية . وهذه القوة لا تحمل الشر المدمر للوطن وإنما تحمل
محملها النفع . لقد قدم سعد والنحاس وبقية الزعماء الآخرين الكثير من
باقات الورد إلى الوطن ونحن لم ننكر ذلك وإنما ذكرنا الشوك الذي
جاور الورد .

لقد كان لفاروف ذلك العصر والتيارات العديدة الظاهرة أو
المختفية - كان لها الأثر الكبير في تشكيل الصورة التي ظهرت بها مصر

فقد اتسم هذا العهد بالصراع المرير الذي كان يهدف إلى
ثلاثة شعب : الأول الصراع في سبيل الوطنية والعمل على تخليص
البلاد من قوات الاحتلال البريطانية ، والثاني الصراع في سبيل
الديمقراطية والعمل على التخلص من الملك أو تقييد سلطته ، والثالث
الصراع في سبيل القومية أو الوحدة العربية والعمل على إحياء مجد
العرب - الأمر الذي شكل أزمة الحكم .

والواقع ان الوفد لعب دوراً هاماً في حياة مصر من سنة ١٩١٩
إلى سنة ١٩٥٢ فقد كان قوة جماهيرية كبيرة ولكن تكالبه على الحكم
أدى إلى تعثر الاستقلال وتردد الديمقراطية . وكان في تمسك سعد
بان يظل في العدة ، ما أشاع جواً مضطرباً .. وكان هم بقية الزعماء
أن يسرقوا منه الكاميرا وبذلك ظهرت الصورة مهزوزة .

لقد أصر سعد على أن يقوم بدور البطولة ومع أنه نجح في ذلك
إلى أقصى حد حيث أجاد في تمثيل دوره واستجلاب نظر المشاهدين
والتأثير فيهم إلا أنه بمحاولته أن يغطي على بقية الممثلين الثانويين
الذين اشتركوا معه على المسرح ما اكتسبه عدد منهم وسخط النقاد .

... ولم تكن الحياة السياسية التي عاشها سعد نضالاً مع ألم ومراودة
بقدر ما كانت استعراضاً وطرباً بالهتاف وتمتعا بهيبة الزعامة . .
حيث استنكر خصومه معارضة ذلك لأننا نلوم الرجعيين عندما كانوا
يلجأون إلى البطش في الحكم لو منا لسعد عندما كان يتشبث برأيه .
وعندى أن ملغيان سعد في الرأي واستثأره بالذكائية الفكرية
أشد قسوة من الحكم الارهابي الذي كان يعتمد فيه خصومه من
الحكام الرجعيين على الحديد والنار .

وبعد .. فسعد لم يكن هو الذي صنع ثورة سنة ١٩٠٩ وإنما الذي
عنهما الشعب . فقد كان سعد واحداً ضمن ملايين المصريين الذين
ههبوا آنحين في أعقاب الحرب العالمية الأولى مطالبين بالحرية ولكن
سعداً وقد كان أكبرهم سناً وأفصحهم لساناً وأعلام مرتبة تمكن
بما له من ميزات أن يكون معبراً لبقا عن أحاسيس الشعب . وفي
رأي أن دور سعد في الثورة لا يزيد على أي مواطن عادي ، فالذين
دفعوا دماءهم في سبيل مصر كانوا أكثر منه تضحية ف هؤلاء الفدائيين
الأبطال هم الذين صنعوا الثورة وعلى دماهم الزكية ارتفع اسم سعد
وارتفع اسم غيره من الزعماء الآخرين .

صحيح إنه كان لسعد تاريخ قبل سنة ١٩١٩ فقد شغل مناصب
عالية في الدولة وكانت له مواقف حميدة ، ولكن الثمن الذي أخذه
بعد ذلك كان أكثر مما دفعه فقد هتف له أكثر من ٩٥ في المائة من
الشعب فهلا دفع سعد ٩٥ في المائة من حياته للشعب ؟؟

لقد خلق سعد « أيديولوجية » وفديه تسيطر على العقول . لذلك
كانت تدور المعارك الانتخابية تحت وابل وصاص المرشحين

وعصبية الهائلات وتمسك الأحزاب الأمر الذي خرج بالحكم من النظام البرلماني القائم على الديمقراطية وطرق المواضع على بساط البحث وتبادل الرأي والشورى إلى نظام الحكم البولييسي القائم على الدكتاتورية والاستبداد بالرأي .

وتقع مسؤولية ذلك على سعد فهو الذي نقل المعركة من صراع بين مصر وبريطانيا إلى صراع حزبي بين الوفد ونخوضمه وكان خليفته النحاس باشا أشد منه تعصبا ،

وإذا كان الناس قد أضفوا على سعد كثيراً من ألقاب الزعامة مثل ذي الرياستين وعلى زوجته السيدة صفية زغالول أم المصريين إلى غير ذلك من صفات التمجيد والتعظيم فقد بالغوا في شأن النحاس حيث لقبوه بالرئيس الجليل وصاحب الزعامة المقدسة وصاحب المقام الرفيع وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال إلى غير ذلك .. كل هذا يريك أن شهوة السيطرة وحب الذات في الوفد التي بدأت بسعد وانتهت بالنحاس كانت تهدف إلى أن تجعل من أفراد الشعب عبيداً لآلهة الوفد ، ويريك أيضاً أن سعد أو النحاس كلاهما امتداد الآخر فأى وزير لايهما يشين الآخر فنكبة ٤ فبراير مثلاً التي افتعلها النحاس يتحمل وزرها سعد كما يتحمل كل عقوق وطني آخر ارتكبه النحاس لذلك لم تقتصر مسؤولية سعد على الفترة التي عاشها وإنما امتدت إلى الأيام التي أعقبت حكمه ، لأن النظام الذي خافه ظل قائماً حتى قيام ثورة سنة ١٩٥٢ .

وكان النحاس أكثر منه امعانا بالتمسك بالسلطة مما شكل جو الحكم في عهده بالتوتر العنيف :

لقد رأينا أنه ما من مرة كان النحاس فيها بعيداً عن الحكم إلا وبكى على الدستور مطالباً بانتخابات حرة .

إن الاحتكام إلى الدستور وسيادة القانون هدف الأحرار في كل مكان وكل زمان ولكن هل كان سعى النحاس باشا وراء الدستور وحرية الانتخابات عن إيمان وعقيدة ١١٤٤ أم إيماناً بأن الدستور والانتخابات هما وسيلتاها للحكم ١١٤٤ ما الذي كان يحدث فيما لو اعتقد أن الانتخابات تسفر عن عدم مجيئه للحكم ١٤ ؟ أكان يتحمس هذا التحمس ١٤

الواقع إن النحاس كان يتوارى خلف أعلى قانون في البلد وهو القانون الدستوري وخلف أعلى هيئة تشريعية وهي مجلس النواب ليجعلهما مطيته للحكم وهذا التحايل في الوطنية أثر تأثيراً كبيراً على الذمة السياسية

ومن الملاحظ أنه كان من عادة النحاس إذا تخبط في خطأ أو خلق جفوة بينه وبين الشعب سرعان ما يلجأ إلى مهاجمة الانجليز أو السراي ليعيد إليه لجام الشعب سياسة ذات وجهين أفسدت الخلق السياسي .

وبعد فقد خلعت الآبهة والجاه قلب الرجل فلم يعد صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا هو نفس الأستاذ مصطفى النحاس أفندي ، حيث كان في فجر حياته قاضي أجدات يحدوه العدل والطمأنينة دون غرور أو خوف ، ولكنه وهو في الآبهة وعظمة الزمامة عاش في ذل الخوف من ضياع الجدد وفي دوامة الذل والخوف والضياع هانت نفسه .

لقد نشأ حزب الوفد مع ثورة سنة ١٩ وكان الحزب الذي يسيطر على البلد قبله هو الحزب الوطني الذي أنشأه مصطفى كامل . وشأن

أى دين جديد كان يلاقى عداء من الدين القديم فكان على سعد أن يزيل بطريق أو آخر الصورة المرتسمة في الأذهان عن مصطفى كمال ويضع صورته بدلا منها بما اضطره لأن يدخل في خصومة خلقت جوا من الشك ثم تطور هذا الشك إلى الشك في الزعماء المعاصرين ثم الشك في كل شيء ثم الشك في الشك وهو اقوى انواع الشك بما دمر المشعل الوطنية .

هذا هو الوفد بزعماء سعد والنحاس أما بقية زعماء الأحزاب الآخرين فقد كانوا أكثر منه سوءاً ولكننا لا نلومهم لومنا لسعد والنحاس حيث كانوا أقزاما بالنسبة لهما . وهم وإن بدوا في الصورة أقوياء بما كانوا يعتمدون عليه من قوة السلاح في توطيد سلطانهم إلا أنهم في الواقع كانوا ضعافا لانتقاصهم التأييد الشعبي اللازم للحاكم كي يمارس سلطته بصفة شرعية ، ولذلك كانوا يعتمدون على البطش والعنف بدلا من الديمقراطية لحفظ الأمن .

ولم تكن القوة طابعم فحسب ، وإنما كان أيضا التحايل على الشعب .. فقد كان لكل زعيم من زعماء الأقلية ميزة فمحمد محمود مثلا تميز بالتعالي على الشعب وبموزاة رأسه برأس الملك بينما تميز اسماعيل صدقي بالادعاء والغرور في علم الاقتصاد وبتعقيد الأمور والتباهى بحماها .. كما تميز توفيق نسيم بالصمت الرهيب كي يقال عنه إنه رجل رزين بينما الواقع يقول أن ذلك كان غباء . وتميز إبراهيم عبد الهادي بادعاء الفتونة وأحمد ماهر بادعاء سعة الصدر والنقراشي بادعاء الجدية والتزام جانب الحق تشبها بعمر بن عبد العزيز . أما علي ماهر فقد امتاز بالادعاء بأن الله خلقه لجلال الأمور وأنه المنتقد

الذي يهلع إليه الوطن وقت الشدة إلى غير ذلك من الصفات التي كانت
أشبهه بالطبل الأجوف يعطى الصوت العالي ولكنه خال من الوزن
ونحن مهما قلنا عن هؤلاء فلم يخرج شأنهم عن شأن فقاعات الصابون
التي تطير في الهواء محدثة فقائيع عديدة ولكنها سرعان ما تتلاشى
كان لم تكن ، فقد كان الحاكم يستمد سلطته من أى شيء دون أن
يعطى شيئاً حتى إذا سقط أصبح لا شيء .

والواقع أن مرد هذه التصرفات الشاذة من هؤلاء الحكام الرجعيين
إنما لشعورهم بمركب النقص حيث كانوا يفتقدون التأييد الشعبي مما
حدوا بهم لأن يعوضوا هذا النقص بالادعاء والغرور والقوة المصطنعة
ومهما كان من أعمال هؤلاء الحكام الرجعيين وما قدموه من
إصلاح أو خير للبلد لا يوازي ظلماً واحداً لفرد من أبناء الشعب
من أول حاكم عقب ثورة سنة ١٩١٩ وهو عدلى يكن إلى آخر حاكم
سنة ١٩٥٢ وهو أحمد نجيب الهلالي ، فقد كان السائد بينهم القوة
والبطش والتعالي وامتهان الحرمة وجرح الشعور وقتل الكبرياء
الامر الذي خرج بهم من الحكم الشرعى إلى حكم العصابات .

وهكذا عاشت مصر في دوامة بين ديمقراطية الوفد الذي يعتمد
فيه على الدكتاتورية البرلمانية وبين الرجعيين الذين يعتمدون على
الدكتاتورية السافرة . . . وفي تلك الدوامة فقد الشعب الكثير من
كرامته وإبائه .

وبعد . . فالحرية بمعناها الصحيح كانت معدومة ، فلم ينعم
المواطن بالحرية ولم ينعم الحاكم بالحكم أو بالاطمئنان إلى الحرية
وإني لأتساءل

هل تسكنت مصر رجالها وقيل أبناؤها أن يعبدوا الحجارة ؟
أم ترى أنها عقلت فلم تعد تقدر على إنجاب الحكام الصالحين ؟
لم قيل المصريون ذلك الوضع ؟ أعن ضعف في الشعب أم عن
عنف في الحاكم ؟

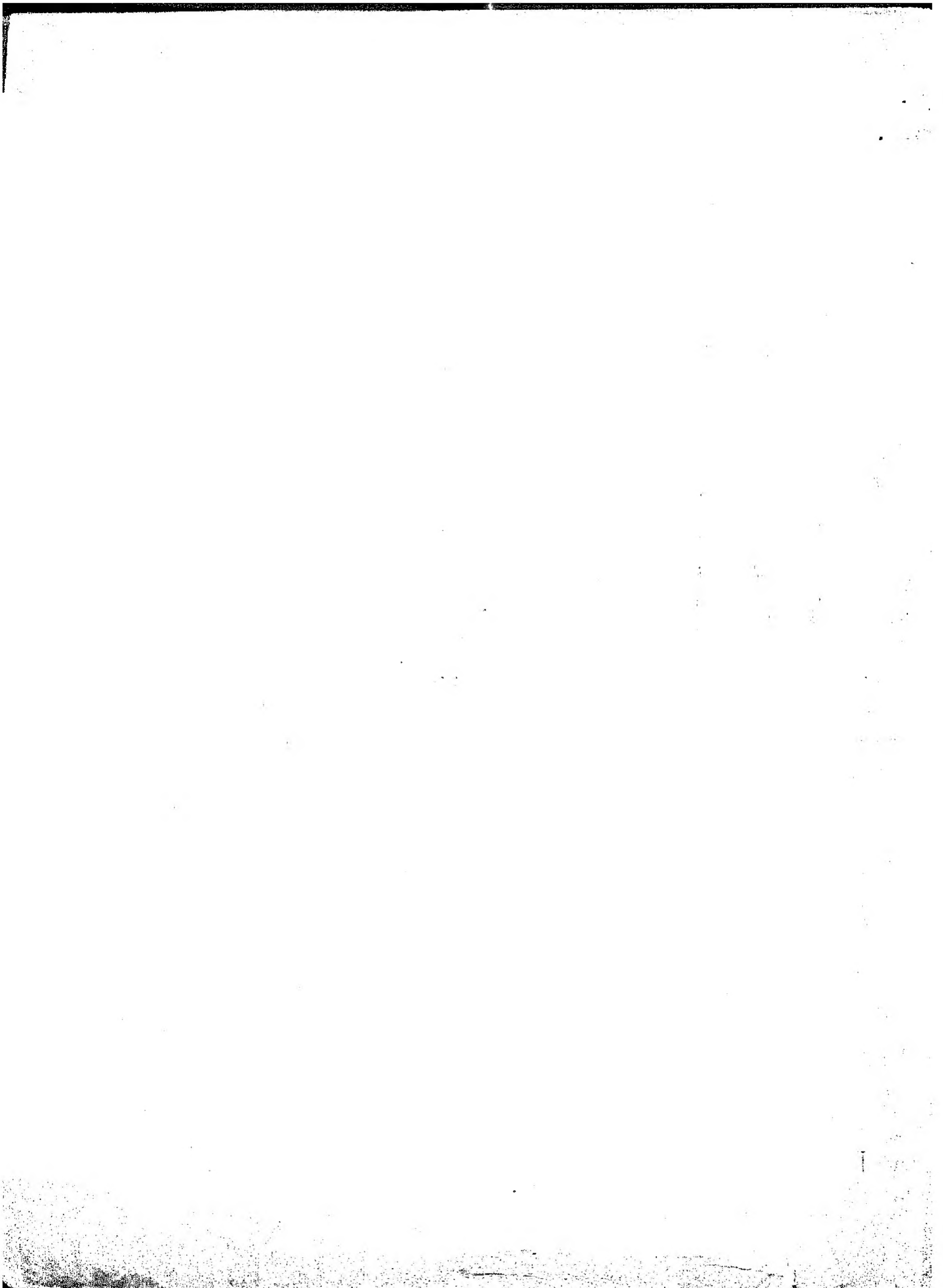
جاء اعرابي إلى النبي (ص) يقاضيه ديناً كان عليه ، واشتد في
الطلب وأبى أن يخرج حتى يقضيه . فتدخل أصحابه وقالوا « ويحك
تدري من تكلم ؟ » فقال « إني أطاب حق » فاتهم النبي (ص) وقال
« هلا مع صاحب الحق كنتم ؟ » ثم أرسل إلى خوله بنت قيس يقرض
منها تمراً يسد به دينه للأعرابي فأبى أن يقبله وقال « إنه دون تمرى »
فقبل له « أترد على رسول الله ؟ » قال « نعم ومن أحق بالعدل من رسول
الله ؟ » فاستحلت عيناه (ص) بدموعه وقال « صدقت ، ومن أحق
بالعدل منى ؟ » ثم أرضى الأعرابي حتى قال له « أوفيت أوفى الله لك »
فقال المصطفى (ص) ولا قدس الله أمة لا يأخذ ضعيفها حقه من شديدها
ولا يتعتهه .



مطبعة الفكرة شارع منشأة الفاضل بالقاهرة



General Organization of the Alexandria Library (G.O.A.)
General Organization of the Alexandria Library (G.O.A.)



4